إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 529 كانون الأول/ديسمبر 2024
www.uabonline.org/Magazine

إستراتيجيات المصارف العربية
لمواجهة تحدّيات تغيُّر المناخ والحدّ من الفقر

الإمارات تتصدّر عربياً في أصول القطاع المصرفي بحصة 24.3 %

القطاع المصرفي العُماني: بنك مسقط في الطليعة من حيث الموجودات

المصارف الليبية تحوز على نسبة سيولة عالية جداً

الآفاق الإقتصادية العالمية والعربية 2024-2025: إستقرار النمو العالمي بما لا يتجاوز 3.2%

KIB | بنك مصر BANQUE MISR | KURDISTAN | QNB | البنك العربي ARAB BANK
بنك الإسكان Housing Bank | مصرف الجمهورية JUMHOURIA BANK | البنك الأهلي المصري NATIONAL BANK OF EGYPT | بنك القاهرة Banque du Caire

Financial expertise on a larger scale

Ranked as one of the world's best banks

- Forbes

QNB

WORLD'S BEST BANKS | Forbes 2023

qnb.com

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة

إتحاد المصارف العربية

والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس اللجنة التنفيذية
(المملكة العربية السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

عدنان أحمد يوسف
(البحرين)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبدالله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

عبدالرزاق الترهوني
(ليبيا)

زياد خلف عبد
(العراق)

عبدالحكيم العجيلي
(سلطنة عمان)

رغد جرجي معصب
(سوريا)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

ناجي غندري
(تونس)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

أحمد حميد الديب
(جيبوتي)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

طارق فايد
المصارف المشتركة

(الجزائر)

(الامارات العربية المتحدة)

صندوق النقد العربي (بصفة مراقب)

المحتويات

كلمة العدد

- إستشراف العام 2025... المصارف العربية نحو المزيد من الشفافية وإتباع المعايير العالمية 7

موضوع الغلاف

- إستقرار النمو العالمي بحيث لا يتجاوز 3.2 % في عاميّ 2024-2025 8
- صندوق النقد العربي: الإمارات تتصدّر عربياً في أصول القطاع المصرفي 13
- تطورات القطاع المصرفي العربي حتى النصف الأول من العام 2024 14
- أقوى 100 مصرف عربي في رأس المال الأساسي 15
- الأحداث المناخية القاتلة تُظهر تكلفة التقاعس المناخي 20
- **المصارف العُمانية تتميّز بنسبة تركز عالية** 24
- **المصارف الليبية تحوز على نسبة سيولة عالية جداً** 29

الدراسات والأبحاث والتقارير

- تصاعد التهديدات السيبرانية التي تستهدف القطاع المالي والبنية التحتية الحيوية في الإمارات 23
- مصرف بغداد و«الأهلي العراقي» في طليعة المصارف الـ 12 66
- الشرق الأوسط المنطقة الوحيدة النامية سياحياً عند مستويات ما قبل الجائحة 67
- الإسكوا تنضمّ إلى التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر 71
- القمّة العربية الثالثة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤتمر رواد قطر2024 72
- الأمم المتحدة: إقتصاد لبنان المنهك يعاني أزمات مستمرة منذ سنوات 78

المؤتمرات والملتقيات

- الملتقى السنوي للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب في القاهرة: 34
- بمشاركة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي المؤتمر الثاني للسكان والصحة والتنمية البشرية 84
- مؤتمر الإستثمار العالمي يعرض جهود السعودية في جذب الإستثمارات في الصناعات المتخصّصة 85

تهنئة

- الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح يُهنّىء المملكة العربية السعودية بالنجاح الباهر 54

مقالات

- «الأزمة اللبنانية: التحديات الإقتصادية وآفاق التعافي» 56
- د. فادي خلف: إدراج لبنان على اللائحة الرمادية يفرض تحديات جديدة 76

مقابلات

- مذكرة تفاهم بين إتحاد المصارف العربية والمعهد الأميركي لمكافحة الفساد AACI 81
- بنك الإسكان: رؤية للصمود ودعم الأسر اللبنانية 58

رئيس مجلس الإدارة
محمد الإتربي

الأمين العام
د. وسام حسن فتوح

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 11-2416 رياض الصلح 11072110 / بيروت - لبنان / هاتف: 961 1 377800

فاكس: 961-1-364955 / 961-1-364952 / **بريد إلكتروني:** magazine@uabonline

موضوع الغلاف

الدراسات والأبحاث والتقارير

المؤتمرات والملتقيات

تهنئة

نشاط الإتحاد

- د. وسام فتوح يترأس الجلسة الأولى من أعمال «الأسبوع العربي للتنمية المستدامة» في مقرّ جامعة الدول العربية 61
- جلسة تعريفية لإتحاد المصارف العربية عن المنصّة الرقميّة للتشريعات المصرفية العربية 61

تقرير

- إصلاحات جريئة للقطاع المصرفي العراقي ورؤية طموحة لتطوير الدفع الإلكتروني 63
- المشاريع الصغيرة والمتوسطة قاطرة للتنمية وتلعب دوراً مهماً في تنويع الهيكل الإقتصادي 73

أخبار مصرفية

- وزير الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية يكرّم «الأهلي السعودي» بجائزتين في المسؤولية الاجتماعية للشركات 86
- تكريم الدكتورة نشوة الرويني في برنامج «قدوة» في الرياض 87
- بنك مصر يجري أول مزاد رقمي عام لبيع الأصول 88
- «الأهلي المصري» يسلّم الجوائز للفائزين في حملته الترويجية «حملة الصيف 2024» 89
- بروتوكول تعاون جديد مع شركة مصر لتأمينات الحياة 89
- إرتفاع صافي أرباح بنك القاهرة في الربع الثالث من العام 2024 92
- بنك القاهرة يشارك في فعّاليات الشمول المالي إحتفالاً باليوم العالمي لذوي الهمم 93
- البنك العربي «راعٍ مصرفي» لمنتدى الشرق الأوسط 94
- «الكويت الدولي» يوافق على قيام شركة «تابعة» بالتفاوض لشراء «برج غرافيتي» 96
- بنك الإسكان – الأردن داعم لبرنامج التوعية المالية 96
- «QNB» حصل على جائزة أفضل بنك لخدمات الصرف الأجنبي في قطر والشرق الأوسط 97
- مصرف الجمهورية يبدأ عمليات شراء النقد الأجنبي بنسبة 15 % 98

الأخبار والمستجدات

- إحتفالية «يوم المُدن العالمي» في مكتبة الإسكندرية 90

مقالات

مقابلات

نشاط الإتحاد

تقرير

أخبار مصرفية

الأخبار والمستجدات

ثُـرَيّـا
THURAYA

برنامج "ثريا"

لطموحاتك وأبعد

مجموعة من الخدمات والمزايا الحصرية
لكبار عملاء البنك العربي الإسلامي

مراكز خاصة لخدمتك

مدير خاص لإدارة حساباتك

مركز اتصال خاص لمساعدتك

بطاقة Visa Signature

البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

iiabank.com.jo | 06 500 7500

إستشراف العام 2025...
المصارف العربية نحو المزيد من الشفافية وإتباع المعايير العالمية

د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

لا شك في أن العالم سيدخل مرحلة جديدة مطلع العام الجديد 2025، فالرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب سيتسلّم مهامه وسط الصراعات القائمة في الشرق الأوسط، والحرب الروسية – الأوكرانية، والتوتر مع كوريا الشمالية، والتضخم الإقتصادي، وتراجع الناتج المحلي في أكثر من دولة، وظهور النظام العالمي الأكثر شمولاً ومتعدّد الأقطاب، حيث تلعب الأسواق الناشئة والبلدان النامية دوراً أكثر أهمية في الحوكمة العالمية.

في هذا الوقت، يُتوقع أن ينشأ نظام عالمي جديد عقب قمّة البريكس وقمّة الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي التي تم عقدها مؤخراً خلال العام 2024، فضلاً عن الإجتماعات السنوية للبنك وصندوق النقد الدوليين في خريف 2024، والتي خلصت إلى إبداء القلق والريبة حيال تحقيق التنمية المستدامة والنهوض الشامل، حيث لا يزال العالم يبحث عن نافذة تُريح الإقتصادات وتتخلص من التلوّث في ظل التغيُّر المناخي والذي أرخى بثقله على الإنتاج والبشرية جمعاء.

وفي ظل النظام العالمي الجديد المتعدّد الأقطاب وليد قمّة البريكس وقمّة الإتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي، يضع إتحاد المصارف العربية خارطة طريق جديدة للمصارف العربية للقيام بدور ريادي في ظل نظام مالي عالمي متعدّد الأقطاب وأكثر قدرة على الصمود، وذلك من خلال تعزيز الإستقلال المالي وتقليل الإعتماد على الأنظمة المالية الغربية، بما في ذلك إستكشاف العملات البديلة وأنظمة الدفع المبتكرة، والتعاون في مبادرات أمن الطاقة، بما في ذلك مشاريع الطاقة المتجددة وتدابير كفاءة الطاقة لتحقيق الاستدامة على المدى الطويل، والقيام بدور ريادي في دعم الجهود الإنسانية، وخصوصاً في مناطق الصراع، من خلال تسهيل المساعدات المالية ومشاريع التنمية، وإعتماد ممارسات مالية مستدامة تتوافق مع المعايير العالمية للإستدامة البيئية والإجتماعية، وتعزيز التعاون الإقليمي والعلاقات الإقتصادية والتجارية داخل المنطقة ومع دول مجموعة البريكس، ويشمل ذلك إستكشاف إتفاقيات تجارية وفرص إستثمارية جديدة، ودعم مساعي التنويع الإقتصادي وتقليل الإعتماد على عائدات النفط، ودعم التحوُّل الرقمي المالي وإنشاء هيئة رقابية عليا لتطوير التكنولوجيا المالية ومنع تعرُّضها للكوارث الكبرى والهجمات السيبرانية والحربية.

في هذا الوقت، ماذا يُنتظر من المصارف العربية في العام 2025؟ لا شك في أن هذه المصارف حققت إنجازات في السنوات العشر الماضية، ولا سيما حيال الإنتاجية والإنتشار ودعم الإقتصادات، ومطلوب منها المزيد ولا سيما في سبيل رفد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالدعم الكافي من أجل النهوض بإقتصادات البلدان التي تتواجد فيها.

وفي هذا السياق، ولأن لدى المصارف العربية دوراً ريادياً في إقتصادات بلدانها، إذ لا تزدهر الأخيرة ما لم تكن أنظمتها وحتى مصارفها، قائمة على الشفافية والحوكمة الرشيدة والإدارة المستقيمة. وعليه، تتابع المصارف العربية مسيرتها في إطار الإمتثال للمستجدات في التشريعات والضوابط الدولية والوطنية، في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن تعزيز فهم المخاطر التي توجّه المجتمعات العربية جرّاء إنتشار الجرائم السيبرانية على حجم الجرائم المالية والجرائم ذات الصلة بالإرهاب والجرائم المنظّمة ووسائل التصدّي لها.

في المحصّلة، تتطلع المصارف العربية في العام 2025 إلى أفضل الممارسات في مجال إستخدام النظم التكنولوجية الحديثة لضمان حماية البيانات في المصارف، وأبرز ملامح منهجيات إعداد التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالأصول الإفتراضية، فضلاً عن الإستفادة من تجارب الدول العربية في تنظيم التعامل بالأصول الإفتراضية، وتحقيق المزيد من الإنتشار في المحافل الدولية.

الآفاق الإقتصادية العالمية والعربية وفق صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2024

إستقرار النمو العالمي بحيث لا يتجاوز 3.2 % في عاميّ 2024–2025

أظهرت بيانات تقرير «الآفاق الإقتصادية» الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر/ تشرين الأول 2024 أنه يُتوقع أن يظل النمو العالمي مستقراً، بحيث لا يتجاوز نسبة 3.2 % في عاميّ 2024–2025 (رسم بياني رقم 1). علماً أنه قد تم رفع التنبوءات في الولايات المتحدة وخفضها في الإقتصادات المتقدمة الأخرى، لا سيما البلدان الأوروبية الكبرى. أما في ما يخص إقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية، فقد أدّى تعطل إنتاج وشحن السلع الأولية وخصوصاً النفط، والصراعات، والظواهر المناخية الحادة إلى تخفيضات في توقعات النمو لمنطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وإفريقيا جنوب الصحراء. وفي المقابل، تم رفع التنبوءات لآسيا الصاعدة، حيث أدّت طفرة الطلب على أشباه الموصلات والإلكترونيات، المدفوعة بالإستثمارات الكبيرة في مجال الذكاء الإصطناعي إلى تعزيز النمو، وهو إتجاه عام تدعمه الإستثمارات العامة الضخمة في كل من الصين والهند.

رسم بياني 1: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

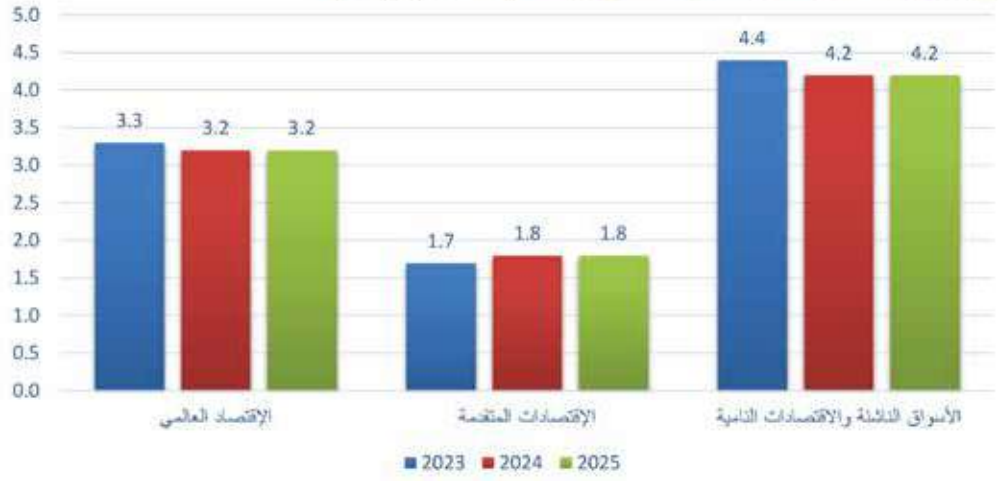

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات تقرير الآفاق الإقتصادية العالمية – صندوق النقد الدولي – أكتوبر/ تشرين الأول 2024.

في موازاة ذلك، يُتوقع أن ينخفض التضخم العام العالمي من 5.8 % في العام 2024 إلى 4.3 % في العام 2025. ورغم إستمرار تراجع معدّل التضخُّم العالمي، لا يزال تضخُّم أسعار الخدمات مرتفعاً في كثير من المناطق، مما يشير إلى أهمية فهم الديناميكيات القطاعية ومعايرة السياسات النقدية. ووفق ذلك، أشار صندوق النقد الدولي أنه وفي ظل إنحسار الإختلالات الدورية في الإقتصاد العالمي، ينبغي معايرة أولويات السياسات على المدى القريب بدقة لضمان سلاسة الهبوط الإقتصادي.

وفي الوقت نفسه، يتعيّن تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط، مع ضرورة الإستمرار في دعم الفئات الأكثر ضعفاً.

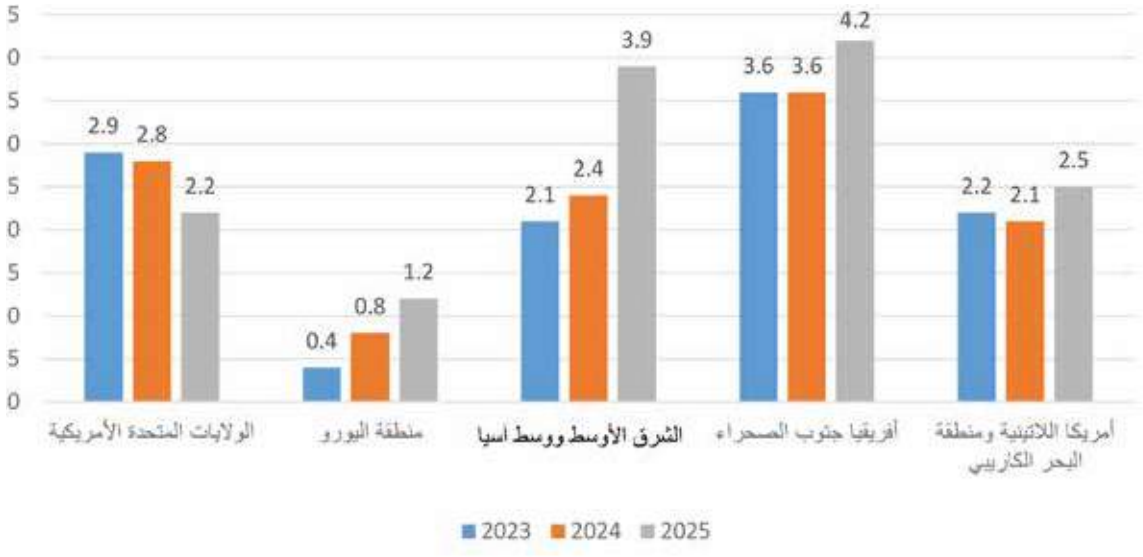

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات تقرير الآفاق الإقتصادية العالمية – صندوق النقد الدولي – أكتوبر تشرين الأول 2024

> يُتوقع أن يتجاوز الدين العام العالمي 100 تريليون دولار أي 93 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي في نهاية العام 2024
> وسيقترب من 100 % من إجمالي الناتج المحلي في حلول العام 2030

من جهة أخرى، وفي ما يتعلق بأسعار الفائدة، أشار تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن الإرتفاعات الأخيرة في أسعار الفائدة الحقيقية ستكون مؤقتة. وعند السيطرة مجدّداً على معدّلات التضخُّم، يُرجّح أن تقوم البنوك المركزية في الإقتصادات المتقدّمة بتيسير السياسة النقدية وخفض أسعار الفائدة الحقيقية إلى مستويات ما قبل جائحة «كوفيد-». غير أن مدى إقتراب أسعار الفائدة من تلك المستويات، يتوقف على إمكانية تحقق السيناريوهات البديلة، والتي ينشأ عنها إما إرتفاع دائم في مستويات الدين العام والعجز، أو تضرُّر النظم المالية.

من جهة أخرى، وبحسب تقرير «الراصد المالي» الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر/ تشرين الأول 2024، يُتوقع أن يتجاوز الدين العام العالمي 100 تريليون دولار أي 93 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي في نهاية هذا العام (2024)، وسيقترب من 100 % من إجمالي الناتج المحلي في حلول العام 2030. وقد تكون آفاق المالية العامة في كثير من البلدان أسوأ من المتوقع لثلاثة أسباب هي: ضغوط الإنفاق الكبيرة، والتحيُّز للتفاؤل حيال توقعات الدين، والدين الكبير غير المحدد.

الآفاق الإقتصادية العربية

بحسب بيانات تقرير «آفاق الإقتصاد العالمي»، يُتوقع أن تسجل دول المنطقة أحسن أداء نتيجة لعوامل عدة، منها أن هذه الدول قد إنتهجت سياسات حصيفة، وقد تمكنت من تحقيق فوائد مكّنتها من تجاوز الفترات الصعبة. وستكون دول المنطقة، وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي، في منأى عن التحدّيات التي قد تُواجه الإقتصادات العالمية خلال الفترة المقبلة.

أما في ما يخص دول شمال أفريقيا، فقد تكون أكثر تأثراً بالتطورات السلبية للنمو الإقتصادي العالمي بسبب إرتباطها الكبير ببعض الإقتصادات المتقدمة ولعدم وجود فوائض مالية تمكنها من مواجهة الضغوط.

جدول 1: النمو الاقتصادي المحقق والمتوقع في الدول العربية (%)

	متوسط 2000-2020	2021	2022	2023	2024	2025
الجزائر	2.9	3.8	3.6	4.2	3.8	3.1
البحرين	4.1	2.6	4.9	2.6	3.6	3.2
العراق	8.9	1.6	7.0	(2.2)	1.4	5.3
الكويت	3.2	1.7	6.1	(2.2)	(1.4)	3.8
ليبيا	1.7	28.3	(8.3)	10.2	7.6	6.9
سلطنة عمان	3.1	3.1	4.3	1.3	1.2	3.1
قطر	8.4	1.6	4.2	1.6	2.0	2.0
السعودية	3.4	5.1	7.5	(0.8)	2.6	6.0
الامارات	4.0	4.4	7.9	3.4	3.5	4.2
مصر	4.4	3.3	6.7	3.6	3.0	4.4
الاردن	4.2	3.7	2.4	2.6	2.6	3.0
لبنان	1.0	(10.0)	0.0	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
المغرب	3.6	8.0	1.3	3.0	3.1	3.3
تونس	2.6	4.6	2.6	0.4	1.9	1.8
فلسطين	3.2	7.0	4.1	(6.1)	لا يوجد	لا يوجد
دجيبوتي	4.4	4.6	3.9	7.0	6.5	6.0
موريتانيا	3.5	0.7	6.4	4.6	5.1	5.5
الصومال	لا يوجد	3.3	2.4	2.5	3.7	3.9
السودان	2.3	0.5	(2.5)	(18.3)	(4.2)	5.4
اليمن	(0.2)	(1.0)	1.5	(2.0)	(1.0)	1.5

المصدر: تقرير الآفاق الإقتصادية العالمية - صندوق النقد الدولي أكتوبر/ تشرين الأول 2024.

وضمن السياق نفسه، وبحسب تقرير البنك الدولي النصف سنوي تحت عنوان «النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، يُتوقع إستمرار ضعف معدّلات النمو نظراً إلى حالة عدم اليقين وضبابية المشهد بسبب الصراع الدائر في المنطقة. ويتوقع التقرير تسارع نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي للمنطقة بصورة طفيفة إلى 2.2 % في العام 2024، بالقيمة الحقيقية، من 1.8 % في العام 2023، وذلك بقيادة دول الخليج، حيث يُتوقع أن يرتفع معدّل نمو دول الخليج من 0.5 % في 2023 إلى 1.9 % في العام 2024.

في المقابل من المتوقع أن يتباطأ النمو في بلدان المنطقة المستوردة للنفط من 3.2 % في العام 2023 إلى 2.1 % في نهاية العام 2024.

من جهة أخرى، وبحسب تقرير «آفاق الاقتصاد العربي» الصادر عن صندوق النقد العربي في يوليو/ تموز 2024، يُتوقع تحسن الأداء الاقتصادي الإقليمي خلال عامي 2024 و2025. وأشار التقرير إلى أن معدّل النمو الإجمالي للإقتصادات العربية سيبلغ 2.8 % في العام 2024، مقارنة بنحو 0.3 % في العام 2023، مما يعكس بداية تعافٍ إقتصادي تدريجي.

يعود هذا التحسُّن إلى إستقرار أسعار النفط، الذي عزّز الطلب المحلي في الدول المصدرة للطاقة، إلى جانب تحسُّن الأداء الإقتصادي العالمي. بالنسبة إلى الدول المستوردة للنفط، يُتوقع أن تحقق نمواً بنسبة 3.2 % في العام 2024 مدفوعاً بتحسين السياسات المالية وزيادة تنافسية صادراتها. أما الدول المصدّرة للنفط، فستستفيد من السياسات الاقتصادية المتنوعة وزيادة الإستثمار في القطاعات غير النفطية. على سبيل المثال، يُتوقع أن يسجّل إقتصاد الإمارات نمواً بنسبة 3.9 % في العام 2024 بفضل التطوّرات في قطاعات التكنولوجيا والبنية التحتية وتعافي السياحة.

أما مصر، فتشير التوقعات إلى نمو بنسبة 4.1 % نتيجة تحسن قطاعي الإنشاءات والخدمات، إضافة إلى عوائد قناة السويس المرتبطة بالتجارة الدولية. المغرب بدوره سيُحقق نمواً بنسبة 3.3 %، مدعوماً بإنتعاش القطاع الزراعي في إطار استراتيجية الجيل الأخضر. في المقابل، يُبرز التقرير أيضاً تحدّيات عدّة، منها إستمرار التضخُّم المرتفع الذي يضغط على إقتصادات الدول المستوردة للطاقة، وتزايد الدين العام في بعض الدول، فضلاً عن التقلُّبات في الأسواق العالمية.

المخاطر التي تهدد التوقعات الإقتصادية في المنطقة العربية

أخيراً، تشير توقعات كل من البنك وصندوق النقد الدوليين الى وجود مجموعة من المخاطر التي تزيد من حالة عدم اليقين بشكل ملحوظ في المنطقة العربية. وتشمل المخاطر الرئيسية التالي:

1. الحرب على غزة ولبنان: رغم أن الصراع بقيَ محصوراً جغرافياً، إلاّ أن إمكانية تصعيد الصراع والتسبُّب في إضطرابات في البحر الأحمر زاد من حالة عدم اليقين. وقد تؤثر النزاعات المطوّلة أو المكثّفة على الإقتصادات المجاورة من خلال إنخفاض السياحة، وتعطّل التجارة، وتدفُّقات اللاجئين.

2. التضخُّم المستمر والضغط المالي: قد تواجه الدول التي تعتمد على التمويل النقدي لعجزها المالي (مثل العراق وتونس) عودة التضخُّم، مما يؤثر على الإستقرار الإقتصادي.

3. الإصلاحات المالية المتأخرة وأزمة الديون: قد يكون لتكاليف الإقتراض السيادي المرتفعة تأثيرات سلبية على الدول ذات الإحتياجات التمويلية الكبيرة والديون العالية، ولا سيما الدول العربية متوسطة الدخل.

4. تدهور الظروف الجيو–اقتصادية: تشمل التأثيرات السلبية المحتملة إنخفاض التجارة نتيجة التباطؤ العالمي، ولا سيما في الصين وأوروبا، مما سيُؤثر على المنطقة العربية من خلال إنخفاض الطلب على الطاقة.

5. الصدمات المناخية: حيث إن تعرُّض المنطقة للأحداث المتعلقة بالمناخ قد يُشكل إضطرابات إقتصادية متكرّرة.

مـــصـــرف الـتـنـمـيـة الـــدولـــي
International Development Bank

مصـرف التنمـــية الدولـــي

خطوة مستقبلية نحو التكنولوجيا المالية

هدفنا الأساسي هو أن نصبح المصرف الأكثر ابتكاراً وتقدماً على الصعيد التكنولوجي في العراق وذلك من خلال توفير أحدث تقنيات المعاملات والخدمات المصرفية الإلكترونية لزبائننا.

تأسس مصرف التنمية الدولي عام 2011 برأسمال قدره (100,000,000,000) دينار عراقي وسرعان ما أصبح واحداً من المصارف الرائدة على المستويين المحلي والإقليمي، حيث يوفر خدمات مصرفية متقدمة لكافة زبائنه في قطاعي الأفراد و الشركات.

نهدف إلى تسهيل التعامل المصرفي وجعله بمتناول جميع العراقيين في داخل العراق وخارجه، فضلاً عن تعزيز الاقتصاد الوطني.

حالياً، تتوفر فروع المصرف في جميع المحافظات الرئيسية في العراق، ومن ضمنها إقليم كردستان وذلك عبر افتتاح فروع جديدة سنوياً مع إضافة عدد من أجهزة الصراف الآلي ونقاط بيع مباشر تنتشر في كافة المحافظات العراقية، إضافةً إلى مكاتب تمثيل خارجية في كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة.

قيمنا الأساسية هي النزاهة والمصداقية وسلامة العمليات ورضا الزبائن

كان لمصرف التنمية الدولي مساهمة فاعلة وإيجابية في مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حددها البنك المركزي العراقي وذلك عبر تمويل مشاريع تجاوز مبلغها الـ(10,000,000,000) دينار عراقي بما يعادل (8,000,000) دولار و بمختلف المحافظات العراقية خلال السنوات القليلة الماضية.

- حصل مصرف التنمية الدولي بين عامي (2016 - 2018) على ترخيص إصدار البطاقات المصرفية الإلكترونية (ماستر كارد - فيزا) وإدارتها من قبل شركتي الدفع العالمية "ماستر" و"فيزا" ليصبح بذلك أول مصرف عراقي مخول لإصدار جميع أنواع البطاقات المصرفية الإلكترونية ابتداء بالبطاقات الائتمانية وانتهاء ببطاقات الدفع المسبق
- حصل مصرف التنمية الدولي على جائزة المصرف الأسرع نمواً وتطوراً في العراق في عام 2020 في مجال تمويل الشركات مقدمة من المؤسسة المالية العالمية (International Finance Awards) التي أقيمت في دبي مطلع العام (2020).
- منحت كابيتال انتيليجنس للتصنيفات الائتمانية العالمية (Capital Intellegence) مصرف التنمية الدولي تقييم عالمي بدرجة (BB-) الخاص بالقوة والملاءة المالية (CFS) ودرجة (B-)عن التقييم الائتماني المجمع (BSR) أسوة بالمصارف العربية والإقليمية في عام 2020
- فتح فرع بنك الاعمال في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة ليكون نقطة الانطلاق الواعدة بتعزيز العلاقات التجارية والمصرفية بين البلدين وباقي دول الخليج
- اختيار رئيس مجلس الإدارة المهندس (زياد خلف عبد) ممثلاً للقطاع المصرفي العراقي في عضوية مجلس إدارة إتحـاد المـصارف الـعربية لولاية ثانية تمتد لثلاث سنوات بالإضافة لانضمامه إلى عضوية الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وذلك خلال أعمال المؤتمر العربي لعام 2022 والذي تم عقده في القاهرة.

صندوق النقد العربي:
الإمارات تتصدّر عربياً في أصول القطاع المصرفي بحصّة 24.3 %

أعلن صندوق النقد العربي عن نمو كبير في موجودات أصول القطاع المصرفي في الدول العربية خلال السنوات الماضية لتصل إلى 4.574 تريليون دولار في نهاية العام الماضي (2023) مقابل 4.355 تريليون دولار في العام 2022، بنمو قدره 5 %.
وذكر تقرير الإستقرار المالي للدول العربية الصادر عن الصندوق أنه في ما يخص التوزيع النسبي لموجودات القطاع المصرفي العربي، فلا تزال البنوك في الإمارات تستحوذ على الحصة الأكبر بنحو 24.3 % من إجمالي موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية، تليها البنوك السعودية بحصة سوقية 23.1 %، وتقدر حصة القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 73.1 % من الإجمالي في نهاية العام 2023.

وأضاف التقرير، أن نمو أصول القطاع المصرفي العربي يعكس ثقة العملاء والسوق في القطاع المصرفي، حيث إستطاع القطاع تحقيق هذا النمو رغم التطوُّرات الإقليمية والعالمية الراهنة.
وأرجع التقرير النمو في الموجودات إلى زيادة أصول القطاع المصرفي في كل من الإمارات والسعودية وقطر والتي تستحوذ على 58.9 % من إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي العربي.

وجاءت البنوك في الإمارات والسعودية في المرتبتين الأولى والثانية تواليا من حيث تحقيق أكبر معدل نمو موجودات في القطاع المصرفي العربي في نهاية العام الماضي (2023) مقارنة بما كانت عليه في العام 2022.

وأشار التقرير إلى أن معدل نمو موجودات القطاع المصرفي الإماراتي بلغت 11 % نتيجة نمو إجمالي الإئتمان والإستثمارات لديها، فيما بلغ نمو موجودات القطاع المصرفي السعودي نحو 9.3 % مدفوعاً بالارتفاع الذي سجلته القروض العقارية بنسبة 11.5 %، إلى جانب نمو الائتمان في قطاعات اقتصادية أخرى.
وأوضح أن إحصاءات القطاع المصرفي العربي تعكس أهميته ودور السلطات الرقابية في تعزيز متانته وتقييم مخاطره بشكل مستمر، وذلك من خلال إستخدام السياسات الإحترازية الجزئية والكلية والمتابعة المستمرة للتفاعلات مع السياسات الاقتصادية الأخرى لا سيما السياستين النقدية والمالية.

ولفت إلى أن محفظة التسهيلات الائتمانية لا تزال تشكل المكوّن الأكبر من موجودات القطاع المصرفي العربي، حيث بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي مقوّمة

بالدولار حوالي 2.485 تريليون دولار في نهاية العام 2023، مقابل 2.375 تريليون دولار في العام 2022، بنمو بنسبة 4.6 %.
وتصدّرت البنوك في السعودية والإمارات المرتبتين الأولى والثانية تواليا، حيث بلغ حجم التسهيلات الممنوحة من قبلها مقوماً بالدولار نحو 689 مليار دولار و542.2 مليار دولار في نهاية العام 2023، تلتها البنوك القطرية والمصرية والكويتية بنحو 363 مليار دولار و176.8 مليار دولار و174.4 مليار دولار تواليا.
ولفت التقرير إلى أن ودائع القطاع المصرفي العربي واصلت نموها، حيث بلغ حجمها نحو 2.77 تريليون دولار في نهاية العام الماضي (2023)، مقابل 2.613 تريليون دولار في نهاية العام 2022، بنمو بنسبة 6 %، بفضل نجاح سياسات البنوك بإجتذاب المزيد من المدّخرات ونجاح سياسات واستراتيجيات الشمول المالي التي تبنتها السلطات الرقابية والأثر الإيجابي للخدمات المالية التي تعتمد على التقنيات المالية بما يعزّز من فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية.

وبحسب التقرير، جاءت البنوك في الإمارات والسعودية في المرتبتين الأولى والثانية بحصة بلغت 58.8 %، وبحجم ودائع قدر بنحو 686.7 مليار دولار، و659.6 مليار دولار تواليا في نهاية العام 2023. وإستحوذت بنوك دول مجلس التعاون الخليجي على 69.7 % من إجمالي ودائع القطاع المصرفي العربي في نهاية العام الماضي (2023).

تطورات القطاع المصرفي العربي حتى النصف الأول من العام 2024
الموجودات المُجمّعة للقطاعات المصرفية العربية بلغت 4.8 ترليونات دولار

تشير بيانات المصارف المركزية العربية إلى أن الموجودات المُجمّعة للقطاعات المصرفية العربية قد بلغت 4.8 ترليونات دولار في نهاية النصف الأول من العام 2024، أي بزيادة 4.4 % عن نهاية العام 2023، مقارنة بنسبة نمو 7.9 % خلال العام 2023 بأكمله و4.6 % خلال العام 2022 بأكمله.

وبالتوازي، بلغت الودائع المجمعة للقطاع المصرفي العربي نحو 3 ترليونات دولار في نهاية النصف الأول من العام 2024، مسجّلة زيادة بنسبة 4.9 % عن نهاية العام 2023، مقابل زيادة بنسبة 7.3 % خلال العام 2023 و4 % خلال العام 2022. كما وصل حجم الإئتمان المجمّع للقطاع الى نحو 2.8 ترليون دولار، وبزيادة 1 % عن نهاية العام 2023، مقابل 3.5 % و5.5 % خلال عاميّ 2023 و2022 على التوالي. وأخيراً، بلغت حسابات رأس المال قرابة 534 مليار دولار مسجلة زيادة بنسبة 2.4 % عن نهاية العام 2023، مقابل نسبة نمو 7 % و5 % خلال عاميّ 2023 و2022 على التوالي.

وبالنسبة إلى الحجم النسبي للقطاع المصرفي العربي، فقد بلغ نسبة موجودات القطاع المصرفي العربي إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي 134 % في نهاية العام 2023، بزيادة ملحوظة عن العام نهاية العام 2022 حينما بلغت النسبة المذكورة 119 %.

ترتيب القطاعات المصرفية العربية من حيث الموجودات

يحتل القطاع المصرفي الإماراتي المرتبة الأولى بين القطاعات المصرفية العربية بالنسبة إلى حجم الموجودات، والتي بلغت 1,1735 تريليون دولار في نهاية النصف الأول من العام 2024، تلاه القطاع المصرفي السعودي بموجودات بلغت 1,124.9 مليار دولار، فالقطري (549.2 مليار دولار)، فالمصري (409 مليار دولار)، فالكويتي (289.5 مليار دولار)، فالبحريني (243.7 مليار دولار)، فالمغربي (190.4)، فالجزائري (182.2 مليار دولار – نهاية 2023)، فالعراقي (158.9 مليار دولار)، فالعُماني (114.5 مليار دولار)، فاللبناني (104.1 مليار دولار – فبراير 2024)، فالأردني (95.4 مليار دولار)، فالتونسي (52.8 مليار دولار)، فالليبي (36.9 مليار دولار)، فالفلسطيني (22.9 مليار دولار)، فالسوداني (9.8 مليار دولار – حتى شهر فبراير/ شباط 2023)، فاليمني (7.5 مليار دولار)، فالموريتاني (4.6 مليار دولار – نهاية العام 2023)، فالجيبوتي (4.1 مليار دولار)، فالصومالي (1.9 مليار دولار)، وأخيراً جزر القمر (469 مليون دولار).

أقوى 100 مصرف عربي في رأس المال الأساسي بنحو 452 مليار دولار وموجوداتها بنحو 4.2 تريليون دولار

أظهرت بيانات أقوى 100 مصرف عربي بحسب رأس المال الاساسي (Tier 1 capital) لنهاية العام 2023، أن مجموع رأس المال الأساسي لهذه المصارف قد بلغ نحو 452 مليار دولار، فيما بلغت موجوداتها نحو 4.2 تريليون دولار.

وقد توزّعت تلك المصارف بين الدول العربية كما هو مبيّن في الجدول رقم 1، حيث سجّلت الإمارات العربية المتحدة أكبر عدد من المصارف العربية ضمن لائحة أقوى 100 مصرف عربي بدخول 18 مصرفاً من مصارفها، تلتها مصر (12 مصرفاً)، فالسعودية (11 مصرفاً)، فالبحرين والأردن (9 مصارف لكل منهما)، فقطر والمغرب (8 مصارف لكل منهما)، فالكويت وسلطنة عُمان (7 مصارف لكل منهما)، فتونس (6 مصارف)، فلبنان والجزائر (مصرفان لكل منهما)، ففلسطين (مصرف واحد).

وقد تصدرت المصارف السعودية العشرة المُدرجة في اللائحة في مجموع رأسمالها الأساسي والذي بلغ قرابة 139 مليار دولار، تلتها المصارف الإماراتية (نحو 112 مليار دولار)، فالقطرية (نحو 59 مليار دولار)، فالكويتية (قرابة 36 مليار دولار)، فالبحرينية قرابة (19 مليار دولار). وتبيّن البيانات في الجدول (رقم 1) إختلافاً كبيراً بين متوسط رأس المال الاساسي لتلك المصارف، بحيث تراوح بين 12.7 مليار دولار للمصارف السعودية وأقل من 600 مليون دولار في كل من تونس وفلسطين.

أما بالنسبة إلى مجموع الموجودات، فقد تصدّرت المصارف الاماراتية بإجمالي موجودات بلغ قرابة 1.1 تريليون دولار، تلتها المصارف السعودية (قرابة تريليون دولار)، فالقطرية (قرابة 573 مليار دولار)، فالمصرية (قرابة 390 مليار دولار). كما تبيّن البيانات إختلاف المصارف المذكورة بشكل كبير لناحية حجمها، ففي حين بلغ متوسط حجم المصارف السعودية في القائمة المذكورة نحو 91 مليار دولار، بلغ متوسط المصارف التونسية نحو 5.2 مليار دولار.

جدول 1: توزّع أقوى 100 مصرف عربي بحسب رأس المال الأساسي بين الدول العربية – 2023

	عدد المصارف	مجموع رأس المال الأساسي (مليون دولار)	متوسط رأس المال الأساسي (مليون دولار)	مجموع الموجودات (مليون دولار)	متوسط حجم الموجودات (مليون دولار)	رأس المال الأساسي/ الموجودات (%)
الإمارات	18	112,232	6,235	1,090,225	60,568	10.3
مصر	12	28,497	2,375	389,959	32,497	7.3
السعودية	11	139,574	12,689	999,652	90,877	14.0
البحرين	9	18,780	2,087	190,465	21,163	9.9
الأردن	9	13,320	1,480	131,321	14,591	10.1
قطر	8	59,000	7,375	573,208	71,651	10.3
المغرب	8	18.002	2.250	211.898	26.487	8.5
الكويت	7	35,624	5,089	336,633	48,090	10.6
عُمان	7	14,032	2,005	100,951	14,422	13.9
تونس	6	3,138	523	31,217	5,203	10.1
لبنان	2	2,522	1,261	37,133	18,566	6.8
فلسطين	1	522	522	6,487	6,487	8.0
الجزائر	2	6,620	3,310	62,200	31,100	10.6
مجموع/متوسط	**100**	**451,863**	**4,519**	**4,161,349**	**41,613**	**10.9**

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات مجلة The Banker سبتمبر/ أيلول 2024.

وقد تصدّر البنك الاهلي السعودي جميع المصارف العربية برأسمال أساسي بلغ 36.4 مليار دولار، تلاه بنك قطر الوطني برأسمال أساسي بلغ 28.7 مليار دولار، فمصرف الراجحي (28.3 مليار دولار)، فبنك الإمارات دبي الوطني (26.2 مليار دولار)، ومن ثم بنك أبو ظبي الأول برأسمال أساسي 25.0 مليار دولار. أما بالنسبة إلى مصارف الدول العربية غير النفطية، فقط حلّ البنك العربي في المرتبة الأولى بينها، والمرتبة السادسة عشرة عربياً.

وتجدر الإشارة إلى دخول 21 مصرفاً إسلامياً عربياً ضمن قائمة أقوى 100 مصرف عربي بحسب رأس المال الأساسي لعام 2022، توزّعت بين الدول العربية كالتالي: أربعة مصارف لكل من قطر والسعودية، ثلاثة مصارف من كل من الكويت والإمارات والبحرين، ومصرفان من مصر، ومصرف واحد من كل من الأردن وسلطنة عُمان.

رسم بياني 1: توزع رأس المال الأساسي لأقوى 100 مصرف عربي بين الدول العربية (%) – نهاية العام 2023

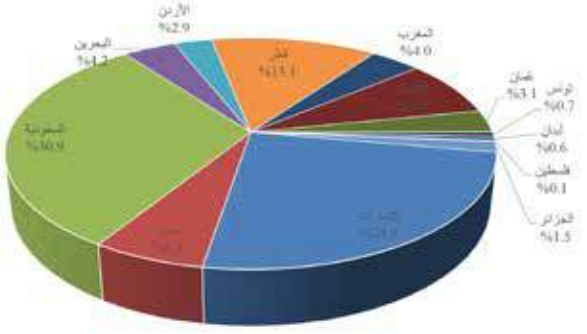

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات مجلة The Banker سبتمبر/ أيلول 2024.

يتضمن الجدول رقم 2 ترتيب أقوى 100 مصرف عربي حسب رأس المال الاساسي وترتيبها بحسب حجم موجوداتها.

ويظهر من الجدول المذكور أن بنك قطر الوطني قد تصدّر اللائحة بموجودات بلغت 338.2 مليار دولار، تلاه بنك أبوظبي الأول في المرتبة الثانية عربياً، بموجودات 318.2 مليار دولار، فالبنك الاهلي السعودي في المرتبة الثالثة بموجودات 276.6 مليار دولار، فبنك الإمارات دبي الوطني الذي احتل المرتبة الرابعة عربياً بموجودات 234.9 مليار دولار، فمصرف الراجحي في المرتبة الخامسة بموجودات 215.5 مليار دولار.

جدول 2: البيانات المالية لأقوى 100 مصرف عربي بحسب رأس المال الأساسي – نهاية العام 2023

المصرف	البلد	الترتيب العربي بحسب رأس المال الأساسي	رأس المال الأساسي (مليون دولار)	الموجودات (مليون دولار)	الترتيب العربي بحسب الموجودات
البنك الأهلي السعودي	السعودية	1	36,369	276,555	3
بنك قطر الوطني	قطر	2	28,727	338,183	1
مصرف الراجحي (!)	السعودية	3	28,307	215,493	5
بنك الإمارات دبي الوطني	الإمارات	4	26,213	234,896	4
بنك أبوظبي الأول	الإمارات	5	25,044	318,168	2
بنك أبوظبي التجاري	الإمارات	6	16,160	154,423	7
بنك الرياض	السعودية	7	16,004	103,160	10
البنك السعودي الأول	السعودية	8	13,877	95,104	12
بنك الكويت الوطني	الكويت	9	12,819	121,500	9
بيت التمويل الكويتي (!)	الكويت	10	11,587	122,613	8
مجموع أول 10 مصارف			**215,107**	**1,980,095**	
البنك السعودي الفرنسي	السعودية	11	11,255	67,569	15
بنك دبي الإسلامي (!)	الإمارات	12	10,915	85,568	13
البنك العربي الوطني	السعودية	13	9,401	58,849	19
مصرف الإنماء (!)	السعودية	14	9,220	63,124	18
مصرف قطر الإسلامي (!)	قطر	15	7,630	51,966	22
البنك العربي	الأردن	16	7,247	68,274	14
البنك الأهلي المصري	مصر	17	7,000	169,421	6
بنك المشرق	الإمارات	18	6,853	65,336	17
مصرف الريان (!)	قطر	19	6,116	45,110	26
البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير	مصر	20	6,110	27,071	39
مجموع أول 20 مصرفاً			**296,854**	**2,682,383**	
مصرف أبوظبي الإسلامي (!)	الإمارات	21	5,895	52,499	21
التجاري وفا بنك	المغرب	22	5,604	66,634	16
بنك مسقط	عُمان	23	5,535	35,561	31
البنك الأهلي المتحد	البحرين	24	5,180	41,900	28
أتش إس بي سي	الإمارات	25	5,081	50,612	23

11	96,214	5,091	26	مصر	بنك مصر
20	52,603	4,864	27	المغرب	مجموعة البنوك الشعبية
25	45,158	4,688	28	قطر	البنك التجاري
33	34,662	4,664	29	السعودية	البنك السعودي للإستثمار
27	43,892	4,543	30	البحرين	المؤسسة العربية المصرفية (بنك ABC)
	3,202,118	**347,999**			**مجموع أول 30 مصرفاً**
34	34,547	4,426	31	السعودية	بنك الجزيرة (!)
30	38,162	4,075	32	السعودية	بنك البلاد (!)
32	35,118	3,922	33	الإمارات	بنك دبي التجاري
38	27,817	3,883	34	قطر	بنك الدوحة
37	29,970	3,630	35	الجزائر	بنك الخارجي الجزائري
36	31,433	3,581	36	قطر	بنك دخان (!)
24	47,070	3,317	37	البحرين	بنك الخليج الدولي
41	23,955	3,303	38	الكويت	بنك برقان
29	39,250	3,027	39	المغرب	بنك أفريقيا
35	32,230	2,990	40	الجزائر	البنك الوطني الجزائري
	3,541,670	**384,153**			**مجموع أول 40 مصرفاً**
40	27,071	2,716	41	مصر	البنك التجاري الدولي مصر
42	23,144	2,669	42	الكويت	بنك الخليج
45	20,135	2,632	43	الإمارات	بنك رأس الخيمة الوطني
51	16,930	2,291	44	قطر	بنك قطر الدولي الإسلامي (!)
49	17,416	2,106	45	مصر	البنك العربي الأفريقي الدولي
43	20,388	2,091	46	مصر	بنك قطر الوطني - الأهلي
48	17,936	2,088	47	الإمارات	مصرف الشارقة الإسلامي (!)
52	16,611	2,084	48	قطر	البنك الأهلي - قطر
57	13,471	1,985	49	الكويت	البنك التجاري الكويتي
60	12,427	1,976	50	السعودية	بنك الخليج الدولي
	3,727,199	**406,791**			**مجموع أول 50 مصرفاً**
44	20,288	1,923	51	الكويت	البنك الأهلي المتحد (!)
50	17,396	1,846	52	عُمان	بنك صحار
62	12,187	1,786	53	عُمان	بنك ظفار
55	14,081	1,712	54	الإمارات	بنك الفجيرة الوطني
59	12,541	1,675	55	عُمان	البنك الوطني العماني
70	10,377	1,626	56	البحرين	بنك البحرين والكويت
61	12,221	1,470	57	الأردن	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
47	18,566	1,439	58	لبنان	بنك عوده
53	14,289	1,436	59	البحرين	بنك البحرين الوطني
63	12,153	1,401	60	المغرب	سوسيته جنرال - المغرب
	3,871,298	**423,105**			**مجموع أول 60 مصرفاً**
64	11,662	1,338	61	الكويت	بنك الكويت الدولي (!)
95	4,023	1,309	62	الإمارات	بنك أم القيوين الوطني

بنك الأهلي العماني	عُمان	63	1,280	8,630	71
بنك عمان العربي	عُمان	64	1,277	10,453	68
بنك بيبلوس	لبنان	65	1,083	18,567	46
القرض الفلاحي للمغرب	المغرب	66	1054	14,170	54
المصرف	الإمارات	67	1,038	5,926	81
مجموعة جي إف إتش المالية	البحرين	68	1,023	11,121	65
مصرف الشارقة	الإمارات	69	1,007	10,743	66
بنك المال	الأردن	70	780	10,694	67
مجموع أول 70 مصرفاً			**434,294**	**3,977,287**	
بنك HSBC - مصر	مصر	71	776	8,052	72
البنك الأردني الكويتي	الأردن	72	776	7,386	77
مصرف السلام (!)	البحرين	73	774	13,689	56
القرض العقاري والسياحي	المغرب	74	768	12,683	58
بنك الاتحاد	الأردن	75	748	10,451	69
مصرف عجمان	الإمارات	76	698	6,789	79
بنك فيصل الإسلامي المصري (!)	مصر	77	693	5,738	82
البنك الوطني الزراعي	تونس	78	693	7,708	74
البنك المغربي للتجارة والصناعة	المغرب	79	679	7,604	76
البنك الإسلامي الأردني (!)	الأردن	80	670	7,924	73
مجموع أول 80 مصرفاً			**441,569**	**4,065,311**	
البنك التجاري الدولي	الإمارات	81	648	5,166	86
بنك الأردن	الأردن	82	643	4,278	91
بنك نزوة (!)	عُمان	83	633	4,183	93
البنك العربي المتحد	الإمارات	84	621	4,805	88
مصرف المغرب	المغرب	85	605	6,801	78
بنك الإسكندرية	مصر	86	602	5,252	85
البنك الدولي العربي التونسي	تونس	87	600	7,708	75
بنك القاهرة عمان	الأردن	88	575	5,470	83
الشركة التونسية للبنك	تونس	89	522	4,856	87
بنك فلسطين	فلسطين	90	522	6,487	80
مجموع أول 90 مصرفاً			**447,540**	**4,120,317**	
بيت التمويل الكويتي (!)	البحرين	91	468	4,131	94
بنك الكويت الوطني	مصر	92	462	4,235	92
مصرف الإسكان	تونس	93	461	4,643	89
مصرف أبو ظبي الإسلامي (!)	مصر	94	452	5,261	84
بنك الأمان	تونس	95	441	3,568	99
بنك تونس	تونس	96	421	2,734	100
مصرف الخليجي التجاري (!)	البحرين	97	413	3,996	97
البنك الأهلي الأردني	الأردن	98	411	4,623	90
البنك المصري لتنمية الصادرات	مصر	99	398	3,840	98
حبيب بنك	الإمارات	100	396	4,001	96
المجموع العام			**451,863**	**4,161,349**	

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات مجلة The Banker سبتمبر/ أيلول 2024. ملاحظة: (!) = بنك إسلامي.

«كوب 29» يرفع تمويل مناخ الدول النامية إلى 300 مليار دولار
الأحداث المناخية القاتلة تُظهر تكلفة التقاعس المناخي

بعد مفاوضات مكثّفة، جرى التوصُّل أخيراً إلى إتفاق تاريخي في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين (كوب 29) في باكو عاصمة أذربيجان، يُوفر تمويلاً سنوياً بقيمة 300 مليار دولار لصالح الدول النامية، التي كانت تطالب بمبالغ أكبر بكثير لمكافحة التغيُّر المناخي.
ورغم مناقشات ساخنة إستغرقت وقتاً طويلاً، وافقت الدول الفقيرة على هذا الإلتزام المالي من الدول المتقدمة حتى العام 2035، في خطوة وصفت بأنها «أساس يمكن البناء عليه» من قبل الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش.
من جانبه، أشاد المفوّض الأوروبي للمناخ فوبكه هوكسترا بإتفاق باكو واصفاً إياه بـ «بداية حقبة جديدة» لتمويل المناخ، مؤكداً أهمية التعاون الدولي في هذا المجال.
وأضاف هوكسترا، المسؤول عن مفاوضات المناخ في الاتحاد الأوروبي، قائلاً: «لقد عملنا بجدّ معكم جميعاً لضمان توفير مزيد من الأموال على الطاولة، إذ نحن نضاعف هدف المئة مليار دولار ثلاث مرات، ونعتقد أن هذا الهدف طموح، إنه ضروري وواقعي وقابل للتحقيق».
ومع ذلك، لم يكن جميع المشاركين راضين عن الإتفاق. فقد ندّدت الهند بتجاهل مخاوفها خلال المفاوضات، مشيرة إلى أن القضايا التي تهمُّها لم تحظَ بالإهتمام الكافي.

في هذا الوقت، أكد تقرير المناخ الصادر عن الأمم المتحدة من مؤتمر المناخ – كوب 29، (تشرين الثاني/ نوفمبر 2024)، في باكو عاصمة أذربيجان، أن متوسط إرتفاع درجة الحرارة العالمية يقترب من 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، مما سيضع العالم على مسار إرتفاع كارثي يُراوح بين 2.6 و3.1 درجة مئوية هذا القرن، ما لم يحدث خفض فوري وبشكل كبير في إنبعاثات الغازات الدفيئة. وتجدر الإشارة إلى أنه حصل في العام 2024 ظواهر مناخية خطرة في أصقاع العالم، تمثلت بالفيضانات التي حطّمت الأرقام القياسية في إسبانيا، والعواصف العنيفة في فلوريدا، وحرائق الغابات في أميركا الجنوبية، وهذه الظواهر ليست سوى أمثلة قليلة على الظواهر الجوية المتطرّفة التي تتسارع وتتكثف في جميع أنحاء العالم.

خلال إجتماعه مع جهات عدّة غير حكومية في مؤتمر المناخ، سلّط الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الضوء على الدور الحاسم الذي يجب أن تلعبه المدن والمناطق والشركات والمؤسسات المالية في دفع الجهود العالمية نحو الوصول إلى صافي إنبعاثات صفرية في حلول منتصف القرن.

وقال غوتيريش للمشاركين في الإجتماع: «نحن بحاجة إلى جهد عالمي هائل لتوجيه عالمنا إلى طريق الأمان، أنتم في المقدمة، تساعدون المستهلكين والمستثمرين والمنظمين على فهم ما يبدو عليه صافي الصفر الموثوق به». علماً أنه يُقصد بـ «صافي صفر» أو «الحياد الكربوني» أو «الحياد المناخي»، خفض إنبعاثات الكربون إلى أقصى حد، والتعويض عمّا لا يُمكن التخلّص منه، كما يُشير صافي الصفر إلى التوازن بين كمية غازات الدفيئة (GHG) التي يتم إنتاجها من النشاط البشري، والكميّة التي تتم إزالتها من الغلاف الجوي.

مسار سريع ولا للتراجع

وشكر الأمين العام الجهات الفاعلة من غير الدول على أخذ زمام المبادرة في الجهود العالمية نحو تحقيق هدف صافي الصفر، لكنه قال: «الآن، نحن بحاجة إلى أن يتبع الآخرون هذه الجهود»، وحثّ جميع الجهات الفاعلة من غير الدول على «وضع خطط إنتقالية قوية وخاضعة للمساءلة في حلول موعد إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثلاثين للمناخ في العام المقبل (2025)».

وأكد غوتيريش «ضرورة أن تكون الخطط متّسقة مع الحدّ من إرتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية»، راسماً المسار إلى صافي الصفر في حلول العام 2050، من خلال المعالم الرئيسية في أعوام 2025 و2030 و2035 وما بعدها.

العمل مع الحكومات

ودعا غوتيريش إلى «الانتقال من التعهُّدات الطوعية إلى القواعد الإلزامية»، وقال: «إن مستقبل البشرية على المحك، ولا يُمكن أن يكون العمل إختيارياً، ويجب أن يكون الكشف عن خطط الإنتقال (التغيير) ذات المصداقية، والتي تتوافق مع 1.5 درجة، إلزامياً على الشركات والمؤسسات المالية»، حاثاً الشركات والمؤسسات المالية والمدن والمناطق وغيرها على «العمل مع الحكومات حيال خطط العمل الوطنية للمناخ، أو المساهمات المحددة وطنياً، المقرّرة في حلول مؤتمر المناخ المقبل».

وقال غوتيريش: «ساعدوا الحكومات على ضمان توفير اليقين السياساتي والتنظيمي حيال مستقبل 1.5 درجة مئوية، المتوافق مع تغيُّر المناخ، ويجب أن نتأكد من تيسير الحكومات لعمل الجهات الفاعلة الأخرى في هذا الصدد، لا أن تُعقّد عملها في الإمتثال لمستقبل متوائم مع 1.5 درجة مئوية».

ووجّه غوتيريش رسالة للشباب قال فيها: «أعوّل عليكم، ويُمكنكم أن تعتمدوا علي، إننا بحاجة إلى حركة شبابية قويّة للعمل المناخي الآن أكثر من أي وقت مضى، إذ إن أزمة المناخ هي أهم معركة في حياتنا، ويجب أن ننتصر فيها».

KURDISTAN
International Islamic Bank
For Investment and Development
مصرف كوردستان الدولي الاسلامي
للاستثمار والتنمية

المصرف الذي يمكنك الوثوق به
The bank you can trust

ينطلق التوجه الاستراتيجي للمصرف من خلال طرح منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وتلبي احتياجات جمهور المتعاملين معه وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

نبذة عن المصرف:
بتأريخ ٢٠٠٥/٣/١٣ تأسس مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للأستثمار والتنمية كشركة مساهمة خاصة عراقية تمارس النشاطات المصرفية والاستثمارية والتمويلية بإشراف ورقابة البنك المركزي العراقي وبموجب القوانين والتشريعات المعتمدة في العراق ويلتزم المصرف في جميع اعماله وعملياته باحكام الصيرفة الاسلامية.

+964(0)66 211 2000 | admin@kib.iq | www.kib.iq | erbil - gulan street

تصاعد التهديدات السيبرانية التي تستهدف القطاع المالي والبنية التحتية الحيوية في الإمارات في العام 2025

زياد نصر المدير العام لـ «أكرونيس الشرق الأوسط»

شهدت الإمارات العربية المتحدة زيادة حادة في التهديدات السيبرانية في العام 2024، ولا سيما هجمات الفدية، حيث تم الإبلاغ عن 34 حادثة بين يناير/ كانون الثاني ونوفمبر/ تشرين الثاني، مقارنة بـ 27 حادثة في العام 2023، وفق بيانات وحدة أكرونيس لأبحاث التهديدات.

وتعكس هذه الزيادة مكانة الدولة البارزة عالمياً، مما يجعلها هدفاً رئيسياً لمجرمي الإنترنت الذين يسعون لإستغلال الثغرات في قطاعات المالية والإتصالات والحكومة والبنية التحتية الحيوية.

كذلك وفق التقرير عينه، إرتفعت إكتشافات البرمجيات الضارة بنسبة 65.3%، حيث قفزت من 16.05% في العام 2023 إلى 26.52% في العام 2024.

ويزيد مجرمو الإنترنت من إستخدام البرمجيات الضارة المتقدمة وتقنيات التشفير لإستهداف المؤسسات المالية، مستهدفين البنوك والخدمات المالية، ويسعون لإبتزاز الشركات أو بيع البيانات المسروقة على الشبكة المظلمة، مع متوسط تكلفة خروقات البيانات في منطقة الشرق الأوسط يصل إلى 8.7 ملايين دولار، تتعرّض المؤسسات المالية في الإمارات لضغوط متزايدة لتعزيز تدابير الأمن السيبراني لحماية البيانات الحساسة وتجنب الأضرار المالية والسمعة الكبيرة.

كما تواجه قطاعات البنية التحتية الحيوية في الإمارات، بما في ذلك الطاقة والنفط والغاز، مخاطر متزايدة. يتوقع الخبراء أن تؤدي الهجمات السيبرانية على أنظمة التحكم الصناعية (ICS) والتكنولوجيا التشغيلية (OT) إلى تعطيل الإنتاج بشكل كبير وخلق خسائر مالية كبيرة.

يقول زياد نصر، المدير العام لأكرونيس الشرق الأوسط: «إن الإستخدام المتزايد لتقنيات المدن الذكية وتوسع إنترنت الأشياء في الإمارات يزيد من مساحة الهجوم الرقمي». ومع تزايد عدد الأجهزة والأنظمة المتصلة ببعضها البعض، تتاح لمجرمي الإنترنت فرص أكبر لاستغلال الثغرات، مما قد يؤثر على الخدمات الأساسية.

تزايد الوضع الجيوسياسي الإستراتيجي للإمارات يُعرّضها للتهديدات السيبرانية، ولا سيما من الجهات الفاعلة للدول. ومن المتوقع أن تزداد التهديدات المستمرة المتقدمة (APTs)، التي تستهدف غالباً القطاعات الحكومية والدفاعية، في العام 2025. وتستخدم هذه الجماعات تكتيكات متقدمة مثل التصيد الاحتيالي المستهدف لاختراق الأنظمة الحيوية.

بالمقارنة مع نظرائها الإقليميين، تتصدّر الإمارات الشرق الأوسط في عدد الحوادث السيبرانية المبلّغ عنها. على سبيل المثال، سجلت السعودية 11 هجمة فدية في العام 2024، وفي لبنان من حالتين إلى سبع حالات، وعُمان من ثلاث إلى أربع حالات، بينما شهدت الأردن إنخفاضاً من ثلاث إلى حالة واحدة، وهذا يضع الإمارات كأكثر الدول تأثراً في المنطقة، حيث تواجه حجمًا أكبر وتهديدات سيبرانية أكثر تعقيدًا مقارنة بجيرانها.

ومن المتوقع أن تتطور هجمات التصيُّد الاحتيالي في العام 2025 مع دمج الذكاء الإصطناعي وتقنية «ديب فايك»، مما يمكّن المهاجمين من انتحال شخصية التنفيذيين بشكل مقنع. وسيخلق ذلك مخاطر كبيرة من خلال مخططات اختراق البريد الإلكتروني التجاري (BEC) وغيرها من تكتيكات الهندسة الاجتماعية.

لمواجهة هذه التهديدات المتزايدة، تحث «أكرونيس» المؤسسات على إعتماد حلول الأمن السيبراني المتقدمة وتعزيز دفاعاتها. وسيكون ذلك حاسماً لحماية إستقرار الإقتصاد الوطني وزيادة مرونته ضد المد المتزايد من المخاطر السيبرانية.

بينما قد لا تحتل الإمارات مرتبة بين الدول الأعلى عالمياً من حيث حجم الهجمات السيبرانية، فإن مكانتها كهدف إقليمي واضحة. إن تعقيد وزيادة تواتر الهجمات، المدعومة بالذكاء الاصطناعي، يمثل تحديًا للبنية التحتية للأمن السيبراني في الدولة. مع إنتقال الإمارات نحو أن تصبح «دولة ذكاء إصطناعي»، تواجه فرصاً ومخاطر جديدة على حد سواء، مما يجعل من الضروري إعتماد إستراتيجيات شاملة للأمن السيبراني وتعزيز التعاون بين القطاعات للتخفيف من التهديدات المتطورة.

محققة نسبة نمو جيدة
المصارف العُمانية تتميّز بنسبة تركز عالية
بنك مسقط وحده يدير نحو 31.2 %
من مجموع موجودات المصارف التقليدية

يتميّز القطاع المصرفي في عُمان بنسبة تركزّ عالية، حيث يدير أكبر مصرف، وهو بنك مسقط، نحو 31.2 % من مجموع موجودات المصارف التقليدية في نهاية الربع الثالث من العام 2024.

كما تدير أكبر ثلاثة مصارف تقليدية نحو 59.6 % من إجمالي موجودات المصارف التقليدية. وتسيطر المصارف المحلية على موجودات القطاع المصرفي العماني، إذ بلغت الحصة السوقية المجمعة لأصول المصارف العمانية المحلية قرابة 96.8 % من مجمل أصول القطاع المصرفي.

بنية القطاع المصرفي العُماني

يضم القطاع المصرفي العُماني 18 مصرفاً (منها ستة محلية وثمانية فروع لمصارف أجنبية)، ومصرفين حكوميين متخصّصين، ومصرفين محليين إسلاميين. علماً أن جميع المصارف التقليدية يملكها القطاع الخاص، مع وجود حصص ضئيلة للحكومة في عدد قليل منها.

جدول 1: لائحة المصارف العاملة في سلطنة عُمان

مصارف محلية			مصارف أجنبية
تجارية	متخصصة	إسلامية	
بنك ظفار	بنك الإسكان العماني	بنك نزوى	بنك ملي إيران
بنك مسقط	بنك التنمية العماني	بنك العز الإسلامي	بنك بارودا
البنك الأهلي			بنك صادرات إيران
بنك عمان العربي			بنك أبوظبي الوطني
بنك صحار الدولي			ستاندرد تشارترد بنك
البنك الوطني العماني			ستيت بنك أوف انديا
			بنك بيروت
			بنك قطر الوطني

المصدر: البنك المركزي العماني

ويتميّز القطاع المصرفي في عُمان بنسبة تركزّ عالية، حيث يدير أكبر مصرف، وهو بنك مسقط، نحو 31.2 % من مجموع موجودات المصارف التقليدية بنهاية الربع الثالث من العام 2024. كما تدير أكبر ثلاثة مصارف تقليدية نحو 59.6 % من إجمالي موجودات المصارف التقليدية. وتسيطر المصارف المحلية على موجودات القطاع المصرفي العماني، إذ بلغت الحصة السوقية المجمعة لأصول المصارف العمانية المحلية قرابة 96.8 % من مجمل أصول القطاع المصرفي.

يبيّن الجدول رقم 2 بيانات أكبر عشرة مصارف عاملة في سلطنة عُمان وترتيبها بحسب حجم الموجودات. وتشير بيانات تلك المصارف الى وصول مجموع موجوداتها الى 110.5 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من العام الحالي، ووادئعها نحو 83 ملياراً، وقروضها نحو 76.6 ملياراً، وحقوق الملكية نحو 16.6 ملياراً، فيما وصل مجموع أرباحها الى 951 مليون دولار.

جدول 2: بيانات أكبر عشرة مصارف عُمانية (مليون دولار)

المصرف	الموجودات		القروض		الودائع		حقوق الملكية		الأرباح	
	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024
بنك مسقط	35,515	36,510	21,689	22,557	24,514	26,259	6,117	6,251	552	444
بنك صحار *	17,373	18,617	10,185	10,455	13,255	14,573	2,083	1,866	183	131
البنك الوطني العماني *	12,525	12,877	9,108	9,664	9,376	10,366	1,752	1,781	177	80
بنك ظفار	11,807	12,330	7,619	7,849	7,924	9,098	1,889	1,907	101	87
بنك عمان العربي *	10,439	10,997	8,506	9,043	8,721	9,080	1,343	1,361	53	33
البنك الأهلي	8,619	9,010	6,998	7,512	6,430	6,940	1,354	1,438	102	80
بنك نزوى*	4,177	4,345	2,819	2,510	3,419	3,573	657	663	44	21
بنك العز الإسلامي*	3,034	3,191	2,526	2,703	2,673	2,830	309	320	20	11
بنك الإسكان العُماني **	2,056	2,056	2,000	2,000	318	318	874	874	56	56
بنك التنمية العماني **	597	597	527	527	1	1	151	151	8	8
المجموع	**106,143**	**110,530**	**71,976**	**74,821**	**76,631**	**83,038**	**16,528**	**16,612**	**1,296**	**951**

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف. ملاحظات: * الربع الثاني، **نهاية العام 2023

البيانات المجمّعة للقطاع المصرفي العُماني

بلغت الموجودات المجمّعة للقطاع المصرفي العماني قرابة 114.2 مليار دولار في نهاية الفصل الأول من العام 2024، محققة نمواً بنسبة 3.8 % عن نهاية العام 2023.

أما بالنسبة إلى العام 2023، فقد بلغت الموجودات قرابة 110 مليار دولار محققة نمواً بنسبة 8.0 % عن نهاية العام 2022. كما شهد إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في سلطنة عُمان زيادة من 75.6 مليار دولار في نهاية العام 2023 الى 79.6 مليار دولار في نهاية الفصل الأول من العام 2024، مسجلاً زيادة بنسبة 5.3 %.

أما بالنسبة إلى القروض، فقد شهدت إرتفاعاً من 79.1 مليار دولار في نهاية العام 2023 إلى 81.6 ملياراً في نهاية الفصل الأول من العام 2024، أي بزيادة 3.1 %.

وأخيراً، فقد إنخفض مجموع رأسمال وإحتياطات القطاع المصرفي العُماني من نحو 17.3 مليار دولار في العام 2023 إلى نحو 16.6 ملياراً في نهاية الفصل الأول من العام 2024.

جدول 3: بيانات القطاع المصرفي العُماني (مليون دولار)

	الموجودات	الودائع	القروض	رأس المال والاحتياطات
2020	92,603	62,202	67,612	14,661
2021	101,046	66,521	72,334	16,461
2022	101,825	67,277	75,904	17,236
2023	109,976	75,586	79,154	17,278
الفصل الأول 2024	114,170	79,616	81,641	16,573

المصدر: البنك المركزي العُماني

وقد حقق القطاع المصرفي العُماني خلال السنوات القليلة الماضية معدّلات نمو جيدة، مترافقة مع تحسّن في الملاءة المالية وكفاية رأس المال ونوعية الاصول وتغطية المخصصات والربحية وفي إدارة المخاطر. وقد ترافق كل ذلك مع سياسة نقدية توسعيّة يتبعها البنك المركزي العُماني، أدت الى نقل القطاع المصرفي نقلة نوعية وقانونية وتنظيمية وهيكلية جعلت منه أحد أكثر قطاعات الإقتصاد العماني تطوراً وكفاءة. ويتميّز القطاع المصرفي العُماني بالكفاءة والاستقرار والمرونة والقدرة على التكيُّف مع مختلف المتغيّرات، كما يؤكد عاماً بعد عام تميّزه بفضل السياسات والنجاحات المتتالية التي يحققها، فضلاً عن قوة الأداء والكفاءة والمتانة.

توزيع التسهيلات الإئتمانية المقدمة من المصارف التجارية على قطاعات الإقتصاد

يبذل البنك المركزي العُماني جهوداً كبيرة بالتنسيق مع الحكومة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً إلى الدور الهام الذي تلعبه هذه المؤسسات في تنويع مصادر الدخل الوطني بعيداً عن قطاع النفط، بالإضافة إلى توفير فرص العمل وتنشيط العجلة الإقتصادية. وعليه، يعمل البنك المركزي على مراقبة التطورات في حجم محفظة القروض الشخصية لدى المصارف نظراً إلى آثارها على مديونية الأفراد بالإضافة إلى خفضها لتدفق الائتمان لأغراض الاستثمار.

وفي هذا السياق، تركّزت القروض التي منحتها المصارف التقليدية في العام 2022 في القروض الشخصية والتي بلغت نحو 23 مليار دولار (ما نسبته 37.6 % من مجموع الائتمان). وقد تلى القروض الشخصية في الأهمية، القروض الممنوحة لقطاع الخدمات والتي بلغت قرابة 5.2 مليارات دولار (ما نسبته 8.4 %)، ثم القروض الممنوحة لقطاع الصناعة والتي بلغت نحو 5.1 مليارات دولار (ما نسبته 8.3 %)، فالقروض الممنوحة لقطاع الإنشاءات والتي بلغت 4.9 مليارات دولار، أي 8.0 % من مجموع الإئتمان المصرفي.

رسم بياني 1: توزيع الإئتمان المصرفي على القطاعات الإقتصادية عام 2022

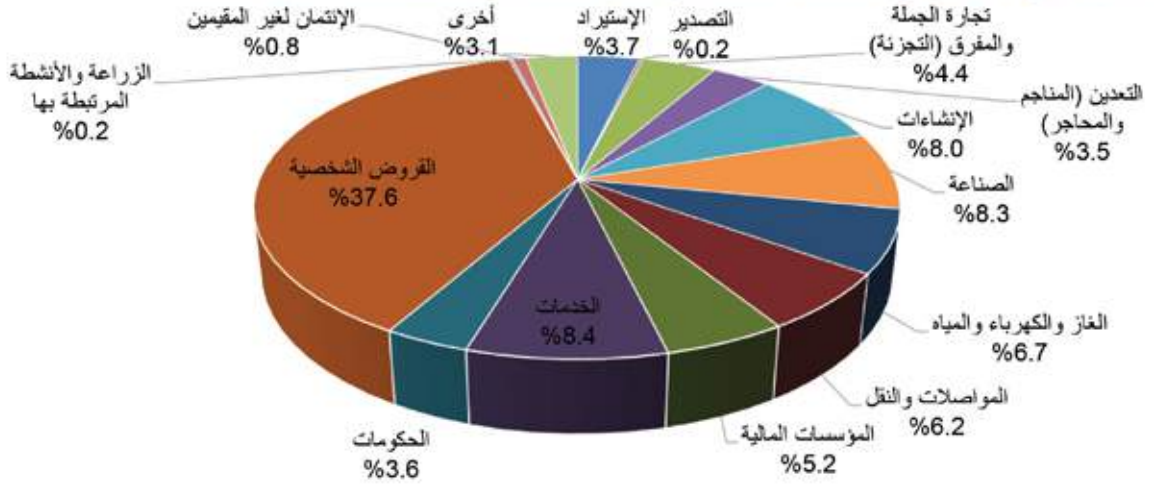

المصدر: البنك المركزي العُماني

الصيرفة الإسلامية في سلطنة عُمان

على صعيد قطاع الصيرفة الإسلامية في سلطنة عُمان، يوجد مصرفان إسلاميان محليان، هما بنك نزوى وبنك العز الإسلامي، بالإضافة إلى تقديم ستة مصارف تقليدية محلية خدمات الصيرفة الإسلامية المتوافقة مع الشريعة من خلال نوافذ مستقلة. وشهدت المصارف والنوافذ الإسلامية في سلطنة عُمان نمواً وتوسعاً كبيرين خلال السنوات القليلة الماضية، حيث إرتفعت الموجودات المجمّعة للمصارف والنوافذ الإسلامية من 12.7 مليار دولار في نهاية العام 2020 إلى 20.3 ملياراً في نهاية الفصل الأول من العام 2024. أما بالنسبة إلى القروض الممنوحة من قبل المصارف والنوافذ الإسلامية، فبلغت 16.6 مليار دولار في نهاية الفصل الأول من العام 2024، مقابل 10.6 مليارات في العام 2020.

كما إرتفعت الودائع من 9.2 مليارات دولار في نهاية العام 2020 إلى 15.5 ملياراً حتى نهاية الفصل الأول من العام 2024. أخيراً، إرتفع مجموع رأس المال والإحتياطات في المصارف والنوافذ الإسلامية من 1.5 مليار دولار إلى 2.3 مليار ضمن الفترة نفسها.

جدول 4: الميزانية المجمّعة للمصارف والنوافذ الإسلامية (مليون دولار)

	الموجودات	الودائع	القروض	رأس المال والإحتياطات
2020	12,716	9,201	10,644	1,542
2021	15,325	11,437	12,591	1,910
2022	16,655	12,678	14,128	2,080
2023	19,090	14,311	15,812	2,326
الفصل الأول 2024	20,270	15,532	16,628	2,317

المصدر: البنك المركزي العُماني

بنك وربة

أفضل بنك للعملات الأجنبية في الكويت

182 55 55 | warbabank.com

المصارف الليبية تحوز على نسبة سيولة عالية جداً وإدارة الرقابة على المصارف والنقد تعتمد تطبيق أفضل الممارسات الدولية وفق متطلبات لجنة بازل

يحوز القطاع المصرفي الليبي على نسبة سيولة عالية جداً، إذ بلغ حجم الموجودات السائلة نحو 22.3 مليار دولار في نهاية الفصل الأول من العام 2024، ما يُشكل نسبة 60.3 % من إجمالي الموجودات. وتدل هذه الأرقام إلى أن مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الإقتصادي لا تزال محدودة، بسبب ما تحوزه المصارف الليبية من أصول سائلة وعدم التوسُّع في منح التسهيلات والقروض لمختلف القطاعات الإقتصادية. ورغم معدّلات النمو العالية التي حققها القطاع، فإن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال محدودة.

هيكل القطاع المصرفي الليبي

يضم القطاع المصرفي الليبي 20 مصرفاً وإثني عشر مكتباً تمثيلياً لمصارف عربية، وستة مكاتب تمثيلية لمصارف أجنبية. وتزاول هذه المصارف نشاطها من خلال 655 فرعاً ووكالة. ويتضمن الجدول رقم 1 قائمة المصارف العاملة في ليبيا.

تطورات البيانات المالية للقطاع المصرفي الليبي

بلغ حجم موجودات القطاع المصرفي الليبي قرابة 37.0 مليار دولار في نهاية الفصل الأول من العام 2024، محققاً نسبة نمو 11.0 % مقارنة بنهاية العام 2023. علماً أن نسبة نمو هذه الموجودات قد بلغت 3.9 % خلال العام 2022 و8.0 % خلال العام 2023. أما بالنسبة إلى الودائع، فقد بلغت نحو 28.4 مليار دولار في نهاية الفصل الأول من العام 2024، محققة نسبة زيادة عن نهاية العالم 2023 بلغت 7.6 %. وكانت هذه الودائع قد زادت بنسبة 5.4 % في عام 2022 وبنسبة 24.5 % في العام 2023. وبلغ مجموع الإئتمان المقدم من قبل القطاع المصرفي الليبي نحو 6.3 مليارات دولار في نهاية الفصل الأول من العام 2024، بزيادة بنسبة 4.9 % عن نهاية العام 2023، فيما بلغت نسبة نمو الإئتمان 11.3 % في العام 2022، و25.5 % في العام 2023. مع الإشارة إلى أن نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من إجمالي القروض بلغت ما نسبته 74.7 % من مجمل الإئتمان. ووصل مجموع رأسمال القطاع المصرفي الليبي إلى قرابة 1.8 مليار دولار بزيادة 50.8 % عن نهاية العام 2023.

نشير أخيراً إلى أن القطاع المصرفي الليبي يحوز على نسبة سيولة عالية جداً، إذ بلغ حجم الموجودات السائلة نحو 22.3 مليار دولار في نهاية الفصل الأول من العام 2024، ما يُشكل نسبة 60.3 % من إجمالي الموجودات. وتدل هذه الأرقام إلى أن مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الإقتصادي لا تزال محدودة بسبب ما تحوزه المصارف الليبية من أصول سائلة وعدم التوسع في منح التسهيلات والقروض لمختلف القطاعات الإقتصادية. ورغم معدّلات النمو العالية التي حققها القطاع، فإن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال محدودة.

جدول 1: لائحة المصارف العاملة في ليبيا

مصارف محلية	مكاتب تمثيلية لمصارف عربية	مكاتب تمثيلية لمصارف أجنبية
مصرف الجمهورية	مكتب تمثيل للمؤسسة العربية المصرفية/البحرين	مكتب تمثيل لبنك فاليتا المالطي
مصرف الصحارى	مكتب تمثيل لبنك الإسكان الأردني	مكتب تمثيل للمصرف العربي الإيطالي/ يوباي
المصرف الليبي الخارجي	مكتب تمثيل لبنك الإستثمار العربي الأردني	مكتب تمثيل لبنك Bawag النمساوي
المصرف التجاري الوطني	مكتب تمثيل للمصرف العربي للإستثمار والتجارة	مكتب تمثيل لـكوميرز بنك الألماني
مصرف الوحدة	مكتب تمثيل لبنك قناة السويس	مكتب تمثيل لبنك Uni Credit
مصرف شمال أفريقيا	مكتب تمثيل لبنك كاليون للتمويل والإستثمار	مكتب تمثيل للبنك التجاري العربي البريطاني
مصرف التجارة والتنمية	مكتب تمثيل لبنك تونس العالمي	
مصرف الواحة	مكتب تمثيل لبنك تونس العربي الدولي	
مصرف الأمان للتجارة والإستثمار	مكتب تمثيل للمصرف التجاري وفا بنك المغربي	
مصرف المتحد للتجارة والإستثمار	مكتب تمثيل لمجموعة البركة المصرفية (البحرين)	
مصرف السراي للتجارة والإستثمار	مكتب تمثيل للبنك المغربي للتجارة الخارجية	
مصرف الإجماع العربي	مكتب تمثيل لبنك بيرايوس (مصر)	
مصرف المتوسط		
مصرف الأندلس		
مصرف الوفاء		
مصرف النوران		
مصرف الإسلامي الليبي		
مصرف اليقين		
مصرف التضامن		
مصرف الخليج الأول الليبي		

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

جدول 2: تطور الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في ليبيا

	2020	2021	2022	2023	الفصل الأول 2024
مليون دينار ليبي					
الموجودات	126,108	135,977	148,529	158,699	180,261
الودائع	102,194	92,114	102,053	125,944	138,706
القروض	16,999	19,637	22,971	28,510	30,628
رأس المال	4,256	4,697	5,295	5,779	9,095
مليون دولار أميركي					
الموجودات	94,661	29,660	30,836	33,316	36,986
الودائع	76,711	20,092	21,187	26,440	28,459
القروض	12,760	4,283	4,769	5,985	6,284
رأس المال	3,195	1,025	1,099	1,213	1,866

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

رسم بياني 1: تطور بيانات القطاع المصرفي الليبي (مليون دينار ليبي)

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

وفي ما يخص الحصة السوقية للمصارف في ليبيا، فقد شكلت أصول المصارف الأربعة الكبرى (الجمهورية، التجاري الوطني، الوحدة والصحارى) من أصل 20 مصرفاً ما نسبته 67.6 % من إجمالي أصول القطاع المصرفي في نهاية النصف الأول من العام 2024. وشكّل مصرف الجمهورية وحده ما نسبته 26.6 % من إجمالي أصول القطاع المصرفي، كما شكلت الخصوم الإيداعية للمصارف الأربعة الكبرى ما نسبته 69.1 % من إجمالي الخصوم الإيداعية للقطاع المصرفي، فيما شكلت القروض الممنوحة منهم نحو 86.2 % من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي في نهاية الفصل الأول من العام 2024.

مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الليبي

إرتفعت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الليبي من 15.3 % الى 19.2 % بين نهاية العام 2019 ونهاية الفصل الأول من العام 2024، وهي أعلى من النسبة المطلوبة من قبل المصرف المركزي ومتطلبات لجنة بازل، علماً أن إدارة الرقابة على المصارف والنقد قد إعتمدت في الآونة الأخيرة تطبيق أفضل الممارسات الدولية الخاصة بالمتطلبات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وأصدرت تعاميم عدة في هذا الخصوص.

من جهة أخرى، بلغت نسبة رأس المال إلى إجمالي الميزانية 4.2 % في نهاية الفصل الأول من العام 2024، وتزيد عن النسبة المطلوبة وفق متطلبات لجنة بازل (3 %).

وأظهرت البيانات عن الديون المتعثرة في المصارف، أن نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض والتسهيلات الإئتمانية بلغت في نهاية الفصل الأول من العام 2024 نسبة 23.7 %، حيث سجلت هذه النسبة إرتفاعاً عمّا كانت عليه في نهاية العام 2023 حينما بلغت نسبة 22.2 %. أما في ما يخص نسبة تغطية مخصص الديون إلى القروض المتعثرة، فقد سجلت في نهاية الفصل الأول من العام 2024 قرابة 61.1 %. وبالنسبة إلى مؤشر العائد إلى إجمالي الأصول، فقد سجل في نهاية الفصل الأول من العام 2024 نسبة 1.6 %، كما إرتفع معدل العائد على حقوق الملكية خلال الفصل الأول من العام 2024 ليسجل نسبة 30.6 % مقارنة بـ 12.4 % في نهاية العام 2023.

أخيراً بالنسبة إلى مؤشرات سيولة القطاع المصرفي الليبي، فقد بلغت الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول نسبة 68.4 % في نهاية الفصل الأول من العام 2024 – وهي في معظمها ودائع لدى المصرف المركزي. في المقابل، بلغت نسبة القروض والتسهيلات الإئتمانية الى إجمالي الخصوم الإيداعية في القطاع المصرفي نحو 22.1 % في نهاية النصف الأول من العام 2024.

المصدر: إتحاد المصارف العربية

حجم الإنفاق بلغ 77.325 مليار دينار
«ليبيا المركزي»: حجم الإيرادات خلال الأشهر العشرة الأولى لعام 2024 بلغ نحو 17 مليار دولار

أعلن مصرف ليبيا المركزي في بيان، أن حجم إيرادات الدولة الليبية بلغ 81.877 مليار دينار أي ما يعادل 17 مليار دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2024.

وأضاف البيان الذي نشر على الموقع الرسمي للمصرف «أن إجمالي الإيرادات توزعت على إيرادات نفطية بلغت 78 مليار دينار، وبيع المحروقات في السوق المحلية بلغ 859 مليون دينار، في حين بلغت إيرادات الإتصالات والجمارك والضرائب مجتمعة ملياراً و259 مليون دينار».

وأوضح «المركزي الليبي» «أن حجم الإنفاق بلغ 77.325 مليار دينار في الفترة ذاتها، وتأتي المرتبات والمعاشات الأساسية لموظفي الدولة في الدرجة الأولى من الإنفاق حيث بلغت 48.6 مليار دينار». وتأتي هذه الخطوة من «المركزي الليبي» لتأكيد ما وصفه بالشفافية المالية وإستمرار جُهودِهُ في تحقيق أعلى مُعدّلات الإفصاح عبر العديد من الأدوات المتاحة، بغية إشراك كافة مؤسسات الدولة والمواطنين في الوعي بواقع الدولة الإقتصادي والمالي.

يُشار إلى أنه توزّع إجمالي الإيرادات على إيرادات نفطية بلغت 78 مليار دينار، وبلغ بيع المحروقات في السوق المحلية نحو 859 مليون دينار، في حين بلغت إيرادات الإتصالات والجمارك والضرائب مجتمعة ملياراً و259 مليون دينار.

ووفق «المركزي الليبي» فقد بلغ حجم الإنفاق 77.325 مليار دينار في الفترة ذاتها. وتأتي المرتبات والمعاشات الأساسية لموظفي الدولة في الدرجة الأولى من الإنفاق حيث بلغت 48.6 مليار دينار.

AKW CONSULTANTS

DELIVERING VALUE

Your trusted partner
in compliance and responsible business.

Our full suite of services

Compliance, Risk & Governance

- Development of Compliance Framework
- Risk Management
- AML/CFT Compliance
- Client/Supplier Due Diligence

Sustainability & Responsible Business

- Supply Chain Compliance & Integrity
- ESG Advisory
- Training & Capacity Building

Tax, Audit & Accounting

- Direct & Indirect Tax Advisory
- Audit & Assurance
- Accounting & Bookkeeping

AKW Consultants is a leading professional services firm serving clients across the globe.

Scan to learn more

معيار الإمارات للتسليم الجيد
UAE GOOD DELIVERY

info@akwconsultants.com +971 4 393 6500 www.akwconsultants.com

الملتقى السنوي للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب في القاهرة:
«دور التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والإمتثال لضمان الإزدهار والإستقرار»

الشخصيات الرسمية الرئيسية في إفتتاح الملتقى السنوي للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب في القاهرة وقوفاً للسلام المصري

جاء تنظيم الملتقى السنوي للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب بعنوان « دور التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والامتثال لضمان الإزدهار والإستقرار»، في العاصمة المصرية القاهرة، بالتعاون مع إتحاد المصارف العربية، وإتحاد بنوك مصر، وشبكة PWC، والجمعية المصرية للمراجعين الداخليين، في حضور محمد الإتربي، رئيس إتحاد المصارف العربية ورئيس إتحاد بنوك مصر، والدكتور جوزف طربيه رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، والدكتور وسام فتوح الأمين العام للإتحاد، وهشام عكاشة عضو مجلس إدارة إتحاد بنوك مصر، والرئيس التنفيذي لبنك مصر، وماجد عز الدين، شريك رئيسي، شركة برايس ووتر هاوس كوبرز PWC مصر، في حضور نائب رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب عماد بوخمسين، وعضو مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية الشيخ محمد الجراح الصباح، ليُسلّط الضوء على أهمية التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي في ظل التحوّلات المالية السريعة التي يشهدها القطاع، حيث يُعد هذا الملتقى فرصة كبيرة لتبادل الخبرات والمعرفة بين كبار الخبراء والمصرفيين في العالم العربي، بما يُسهم في تطوير وتحسين ممارسات التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي، وتعزيز القدرة على مواجهة التحدّيات المستقبلية، كذلك فرصة لتبادل الأفكار والرؤى بين الخبراء والمختصين لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات التدقيق والتمويل، في حضور عدد من قياديي المصارف المصرية والعربية ومديري إدارات المخاطر.

الإتربي

في الكلمات، أكد رئيس إتحاد المصارف العربية ورئيس إتحاد بنوك مصر محمد الإتربي، «أن الملتقى يهتم بمناقشة جميع وسائل التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر لحماية المصارف العربية والمصرية من التحدّيات الإقتصادية والتوترات الجيوسياسية».

وقال الإتربي: «إن المؤسسات المصرفية والمالية العربية تُواجه الكثير من التحدّيات الحالية بسبب الظروف الدولية والتوترات الجيوسياسية في العالم»، موضحاً «أن الدور الحالي للتدقيق الداخلي في نظام المصارف العربية كبير للغاية، وقد أصبح التدقيق الداخلي شريكاً موثوقاً للقيادة المصرفية ولضمان آليات كفاءة العمليات المصرفية والمالية».

وأشار الإتربي، إلى «أن للتدقيق الداخلي هو خط الدفاع الأول في مواجهة التحدّيات الإقتصادية التي تُواجه المصارف العربية في الوقت الحالي»، موضحاً «أن أبرز التحدّيات الحالية تتمثل في تهديد أمن البيانات التي تُواجه القطاعات المصرفية والمالية العربية».

وتابع الإتربي: «إن الإمتثال هو ركن أساسي مع التدقيق الداخلي لمواجهة مثل تلك التحدّيات»، منوهاً بضرورة «مواكبة التطوُّر التكنولوجي والذكاء الإصطناعي في العمل المصرفي العربي وتعزيز برامج الشفافية»، داعياً جميع المصارف العربية، إلى «تعزيز التعاون المصرفي والمالي لضمان التدقيق الداخلي وتوحيد الجهود في هذا الإطار»، مشيداً بدور الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب وإتحاد المصارف العربية في مواجهة التحدّيات الخاصة بتهديد أمن المعلومات.

رئيس إتحاد المصارف العربية
ورئيس إتحاد بنوك مصر الأستاذ محمد الإتربي:
مواكبة التطوُّر التكنولوجي والذكاء الإصطناعي
للعمل المصرفي العربي وتعزيز برامج الشفافية

رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب د. جوزف طربيه:
من مصلحتنا توطيد شراكتنا وتوحيد رؤيتنا
بهدف حماية إقتصاداتنا ومؤسساتنا
عبر تعزيز الشفافية والنزاهة في الأسواق المالية

وقال الإتربي: «إن هناك إتجاهات عدّة للتعامل مع التدقيق والإمتثال في المصارف العربية، تتمثل في تحليل البيانات والذكاء الإصطناعي والتكنولوجيا الرقابية والأمن السيبراني والحوكمة»، مشيراً إلى «أن حجم أصول القطاع المصرفي المصري يبلغ 18 تريليون جنيه، فيما يتجاوز حجم الودائع 11 مليار جنيه».

وخلص الإتربي إلى «أن البنك المركزي المصري يسعى إلى تعزيز الشفافية في المصارف المصرية بالتعاون مع المصارف العربية»، موضحاً «أن هناك تعليمات واضحة من البنك المركزي المصري لكل البنوك العاملة في مصر لضمان خضوع النظام المصرفي إلى الرقابة المصرفية»، داعياً جميع البنوك المصرية والعربية إلى «مواصلة الإستكشاف والإبتكار والحوكمة».

د. طربيه

وقال رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه: «لا يزال لبنان يُواجه أزمة إقتصادية ومالية ونقدية غير مسبوقة منذ نهاية العام 2019، حيث أدّت تلك الأزمة مترافقة مع إنتشار جائحة كورونا، وإنفجار مرفأ بيروت في العام 2020، إلى إنكماش حاد في الإقتصاد اللبناني، حيث إنخفض الناتج الوطني من نحو 54.9 مليار دولار في نهاية العام 2018 إلى 21.8 مليار دولار في نهاية العام 2022».

وإذ رأى أن هذا الملتقى يعتبر مفيداً لـ «تبادل التجارب وطرح حلول للتحدّيات التي تواجهنا جميعاً، تأكيداً على إلتزامنا المستمر بأطر الإمتثال وقواعده، وتفادياً للأخطار والأضرار التي تنعكس على نشاطات المصارف في كافة أنحاء العالم»، أمل د. طربيه في أن «تُفضي إجتماعاتنا إلى توصيات ومقترحات بغية تطوير وظيفة التدقيق الداخلي ضمن المؤسسات المصرفية والعمل على تحديث دليل التقييم الإشرافي لهذه الوظيفة، كذلك دعم الحوار المصرفي في عالمنا المتشابك، الذي نحن مؤتمنون على تسليمه إلى الأجيال المقبلة»، معتبراً أنه «من مصلحتنا، أن نوطد شراكتنا ونوحّد رؤيتنا بهدف حماية إقتصاداتنا ومؤسساتنا عن طريق تعزيز الشفافية، والمساءلة والتنظيم السليم، وتعزيز النزاهة في الأسواق المالية، وتعزيز التعاون الدولي، وهذه عناصر لتطوير الصناعة المصرفية اليوم، وإستخلاص التوصيات لمستقبل أفضل للصناعة المصرفية».

وتحدث د. طربيه على صعيد القطاع المصرفي اللبناني الذي يعاني ذيول توقف دولة لبنان عن تسديد ديونها السيادية، وإنكشاف القطاع المصرفي على هذه الديون، وقال: «لم تنجح المعالجات التي طرحها صندوق النقد الدولي، إذ وقّعت الحكومة اللبنانية إتفاقاً على مستوى الموظفين مع الصندوق، إلاّ أنّ هذا الإتفاق لم يقترن بالتنفيذ إلا بصورة محدودة، وهو قد طلب إلغاء السرية المصرفية، وتشريع قانون الكابيتال كونترول، وتوحيد سعر الصرف، وضبط عجز الموازنة العامة وشطب الودائع وإعادة هيكلة المصارف وتصفير رساميلها، وهذه الخطة التي يتطلب إعتمادها صدور قوانين بها، لم يوافق المجلس النيابي اللبناني على القبول بمعظم مندرجاتها».

وتابع د. طربيه: «في هذا المجال، سارع إتحاد المصارف العربية إلى عقد مؤتمر في بيروت عرض خلاله خطة بديلة، تضمّنت النقاط التالية:

حماية الودائع، وتحرير سعر الصرف، والإصلاح المالي، وإصلاح المصارف وخصخصة المؤسسات العامة وتحسين حوكمة القطاع العام. كما عرض الإتحاد في مؤتمر بيروت، تجارب دول عربية أخرى تربطها إتفاقات مع صندوق النقد الدولي، مفنّداً شؤون وشجون هذه الإتفاقات، ونتائجها على صعيد البلدان المعنية، وقد لاقى هذا الموضوع إهتماماً كبيراً على الصعيد اللبناني والعربي والدولي كذلك، وترك تأثيراً، ولا سيما على مستوى أصحاب القرار في لبنان، لتصحيح بعض الإنحرافات التي فرضها الصندوق، وخصوصاً على صعيد شطب الودائع».

ولفت د. طربيه إلى «أنّ نشاطات التدقيق الداخلي تتضمّن فحص وتقييم مفاعيل إطار الضبط الداخلي للمصرف ككل، بما في ذلك المسؤولية والمساءلة ضمن المصرف، والعمليات الملائمة لمتابعة نتائج أعمال التدقيق وتوصياتها، حيث يتوجب على وظيفة التدقيق أن تقيّم كفاءة وفاعلية ونزاهة العمليات، وموثوقية وفاعلية نظم إدارة المعلومات، والإشراف على الإمتثال للقوانين والأنظمة والقواعد الدولية والمحلية، بما في ذلك متطلّبات الجهات الرقابية والإشرافية الدولية والمحلية ومساعدة الإدارة العليا ومجلس الإدارة على حماية مؤسستهم وسمعتها، والحفاظ على العلاقات مع المصارف المراسلة والجهات الرقابية التي تشرف عليها وتعززها».

د. فتوح

وتحدث الدكتور وسام فتّوح، الأمين العام للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، حول أهمية التدقيق الداخلي للمؤسسات المصرفية، موضحاً «أن الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب يعقد هذا المنتدى الهام، في ظلّ تزايد الأخطار الإقتصادية على معظم بلداننا العربية، وتقديراً لأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف، في ظلّ تعقّد وتشعّب العمليات المصرفية والمالية، وتزايد مخاطر الجرائم المالية من بينها مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، موضحاً «أن أبرز التحديات الحالية تتمثل في الجرائم المالية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهنا يأتي دور التدقيق الداخلي لمواجهة تلك التحديات».

ودعا د. فتوح إلى «أن يكون هناك نهج منظم في التعامل بالتدقيق الداخلي والإمتثال في المصارف العربية»، داعياً جميع البنوك والمصارف المصرية والعربية إلى «توحيد الجهود المصرفية لمواجهة التحديات المتعلقة بالقطاعات المالية والمصرفية».
وأضاف د. فتوح: «يأتي إنعقاد هذا الملتقى مع تزايد مخاطر الأمن السيبراني في المصارف، مما يستدعي زيادة الإهتمام بدور التدقيق الداخلي لمساعدة المصارف على تحقيق أهدافها عبر تعزيز عمليات تقييم وتحسين أنظمة وعمليات إدارة المخاطر

الأمين العام للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب
الدكتور وسام فتوح:
لتوحيد الجهود المصرفية لمواجهة التحدّيات المتعلقة بالقطاعات المالية والمصرفية

والرقابة والحوكمة والإمتثال».
وأشار د. فتوح إلى «أن القطاع المصرفي العربي يقف عند مفترق طرق بين التقليد والإبتكار، في ظل عالم المال والأعمال الحديث، وتحفيزه الدائم للتغيير والتطوير».

وقال د. فتوح: «هنا تكمن أهمية هذا الملتقى، ليشكّل خارطة طريق للمختصين في هذا المجال، إذ تشهد ممارسات التدقيق الداخلي تحوّلاً جوهرياً، حيث كانت تقتصر في الماضي على كشف المخالفات والتحقيق فيها. أما اليوم فقد تحوّلت عملية التدقيق إلى نشاط مستقل وإستشاري، يهدف إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية، من خلال نهج منظّم يركّز على إدارة المخاطر والحوكمة».

وأكد د. فتوح أن «الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب وإتحاد المصارف العربية، يدركان تماماً أهميّة نشاط التدقيق الداخلي في ظلّ المتغيّرات الإقتصادية والتكنولوجية المتسارعة في البيئة المصرفية، وإزدياد الإعتماد عليه من قبل مجالس إدارة المؤسسات والأجهزة الرقابية والبنوك المركزية لتعزيز السلامة الشاملة في مؤسساتها».

وهنأ د. فتوح البنوك المصرية الكبرى على «رفع التصنيف الإئتماني من قبل مؤسسة «فيتش» وهو ما يعكس قوة المصارف والقطاع المصرفي المصري الذي يضم أصولاً ضخمة وودائع مرتفعة».

خدمات مصرفية إسلامية شاملة

مصرف اليمن البحرين الشامل
Shamil Bank
of Yemen & Bahrain
بنك إسلامي

www.sbyb.net

الرقم المجاني
8000830

جلسات «دور التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والإمتثال لضمان الإزدهار والإستقرار» ناقشت تأثير التقنيات الحديثة في القطاع ومتطلّبات الإمتثال الحالية

تناول الملتقى السنوي للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب بعنوان «دور التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والإمتثال لضمان الإزدهار والإستقرار»، تأثير التقنيات الحديثة في القطاع ومتطلّبات الإمتثال الحالية، مما يتيح فرصة فريدة للمشاركين للإستفادة من خبرات كبار المتخصّصين في المنطقة، وتضمّنت الجلسات دراسات حالة واقعية ونقاشات حول حلول عملية قابلة للتنفيذ.

وأكد المشاركون في الملتقى، أهمية دور التدقيق الداخلي في ظل التحوُّلات المالية المتسارعة في البيئة المصرفية، وضرورة تعزيز أنظمة الحوكمة في المؤسسات المالية، داعين إلى أهمية تطوير المعايير المهنية المتعلقة بإدارة المخاطر في قطاع الخدمات المصرفية، وضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية لتعزيز الفهم المتقدم للمفاهيم الحديثة المتعلقة بالتدقيق الداخلي والرقابة الداخلية، والتأكيد على دورهما في المساهمة في الحفاظ على الشفافية والإمتثال للقوانين والمعايير الدولية، ويُعزّز ذلك السلامة الشاملة للمؤسسة وتحقيق أهدافها.

اليوم الأول

الجلسة الأولى

«بناء وظيفة تدقيق داخلي جاهزة للمستقبل»

المشاركون في الجلسة الأولى: نبيل دياب، عمرو الغنام، محمد يحيى و عمر سامي

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «بناء وظيفة تدقيق داخلي جاهزة للمستقبل» محاور عدة أبرزها: المهارات والكفاءات للمدققين الحديثين، وتطوير القيادة ورفع المهارات لمواجهة المخاطر الناشئة، ودمج معايير وإطارات عمل التدقيق الداخلي الجديدة والتعاون مع لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

أدار الجلسة وتحدث فيها نبيل دياب شريك ومدير تنفيذي للعمليات في شركة برايس ووترهاوس كوبرز، مصر، ورئيس خدمات المخاطر، ورئيس خدمات المخاطر في البحث والتطوير في الشرق الأوسط، وأستاذ زائر في كلية إدارة الأعمال في الجامعة الأميركية في القاهرة ورئيس فرع معهد المدققين الداخليين في مصر.

كما تحدث في الجلسة أيضاً كل من: عمرو الغنام رئيس مجموعة المراجعة الداخلية في البنك الأهلي المصري، ورئيس لجنة المراجعة الداخلية في إتحاد بنوك مصر، ورئيس لجنة خبراء التدقيق الداخلي في الإتحاد العالمي للمصرفيين العرب WUAB، ومنال الربيعان المدققة الداخلية العامة في بنك الكويت المركزي، ومحمد يحيى نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، وعضو لجنة قيد وشطب الأوراق المالية في البورصة وعضو اللجنة الرئيسية لوضع معايير المحاسبة والمراجعة والسلوك المهني في مصر، وعضو اللجنة الفرعية المتخصصة للنظام المحاسبي الموحد والمعايير في الجهاز المركزي للمحاسبات وعضو اللجنة الدائمة للمعايير في الجهاز المركزي للمحاسبات ، ومستشار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، وعمر سامي رئيس الخدمات المصرفية الرقمية.

ورقة عمل

«ثقافة البنوك ودور المدقق الداخلي»

قدم حسام محمد فهمي، متخصّص في التدقيق الداخلي، ورقة عمل بعنوان «ثقافة البنوك ودور المدقق الداخلي»، تناولت محاور: ماهية الثقافة، نموذج ABC– الموقف والسلوك والثقافة، وثقافة البنك مقابل ثقافة الموظف، ودور المدقق الداخلي في الثقافة المؤسسية.

الأستاذ حسام محمد فهمي

الجلسة الثانية

«تعزيز دور التدقيق الداخلي مع أصحاب المصلحة الرئيسيين»

المشاركون في الجلسة الثانية: عمرو الغزيري، محمد سمير، عمرو الدالي ومحمد رشاد

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «تعزيز دور التدقيق الداخلي مع أصحاب المصلحة الرئيسيين» محاور: التعاون مع لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتعزيز التواصل والشفافية، ودور التدقيق الداخلي في تعزيز الثقافة المؤسسية، ومؤشرات الأداء الرئيسية للتدقيق الداخلي KPIs: قياس الأداء، وتعزيز العلاقات، وبناء الثقة.

أدار الجلسة عمرو الغزيري، بنك قناة السويس، وتحدث فيها كل من: محمد سمير رئيس إدارة المخاطر – CRO – بنك أبوظبي التجاري، وعمرو الدالي، رئيس التدقيق الداخلي (تنفيذي أول) في بنك الإسكندرية، عضو مجموعة إنتيسا سان باولو، ومحمد رشاد رئيس التدقيق الداخلي في بنك الكويت الوطني، مصر.

ورقة عمل

«نموذج التأمين المشترك»

قدم Jithin Jacob مدير إدارة المخاطر في شبكة PwC – الشرق الأوسط، ورقة عمل بعنوان «نموذج التأمين المشترك»، تناولت محاور: مقدمة لنموذج التأمين المشترك، والمكوّنات الرئيسية للنموذج، وفوائد تنفيذ التأمين المشترك، ودور التدقيق الداخلي في التأكيد المشترك، وإستراتيجيات التنفيذ العملي.

الأستاذ Jithin Jacob

ورقة عمل

«إدارة المخاطر والإمتثال في عصر الخدمات المصرفية الرقمية»

قدم أحمد النوبي رئيس التدقيق في شركة مصر للإبتكار الرقمي، ورقة عمل بعنوان «إدارة المخاطر والإمتثال في عصر الخدمات المصرفية الرقمية»، تضمّنت محاور: معالجة المخاطر في الخدمات المصرفية الرقمية عبر الحدود، وضمان الإمتثال للوائح المتطوّرة، وإدارة المخاطر الإستراتيجية للمرونة طويلة الأجل في الخدمات المصرفية.

الأستاذ أحمد النوبي

الشخصيات الرسمية والمصرفية في الملتقى السنوي للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب

اليوم الثاني

الجلسة الأولى

«الإستفادة من التقنيات الناشئة لتحسين كفاءة التدقيق الداخلي»

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «الإستفادة من التقنيات الناشئة لتحسين كفاءة التدقيق الداخلي»، محاور: الذكاء الإصطناعي والتعلم الآلي والأتمتة في التدقيق، وتحسين تقارير التدقيق بإستخدام البيانات ولوحات المعلومات في الوقت الفعلي وتحويل مهنة التدقيق وملف المدقق.

أدار الجلسة وتحدث فيها الدكتور فؤاد زمكحل رئيس الإتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين MIDEL وعميد كلية إدارة الأعمال في جامعة القديس يوسف USJ. وتحدث في الجلسة ديما شطارة وأوليفيا باسيلي، من PwC – الشرق الأوسط.

الأستاذتان ديما شطارة وأوليفيا باسيلي

البروفيسور فؤاد زمكحل

ورقة عمل

«دور التدقيق الداخلي في التدقيق البيئي والإجتماعي والحوكمة والإستدامة»

قدمت آية عبد العزيز مديرة في إدارة ضمان المخاطر، PwC الشرق الأوسط، ورقة عمل بعنوان «دور التدقيق الداخلي في التدقيق البيئي والإجتماعي والحوكمة والإستدامة»، وقد تضمنت محاور: التدقيق على المخاطر البيئية والإجتماعية والحوكمة، ودمج مبادرات الإستدامة في عملية التدقيق، ومعايير إعداد التقارير البيئية والإجتماعية والحوكمة والممارسات الحالية وتوقعات المستقبل.

الأستاذة آية عبد العزيز

الجلسة الثانية

«مستقبل الحوكمة والمخاطر والإمتثال»

أحمد منصور، خالد الأضاوي، هاني عادل ونور بدوي

تناولت الجلسة الثانية بعنوان: «مستقبل الحوكمة والمخاطر والإمتثال»، محاور: تعزيز الحوكمة والمخاطر والامتثال في المنظمات الرقمية أولاً، وأفضل الممارسات لدمج الحوكمة والمخاطر والإمتثال والتدقيق ومبادرات الحوكمة والبيئة والمسؤولية الإجتماعية والإستدامة والإتجاهات المستقبلية لتقنيات الحوكمة والمخاطر والإمتثال.

أدار الجلسة أحمد منصور، شريك في PwC، وتحدث فيها كل من خالد الأضاوي رئيس التدقيق الداخلي في بنك NXT، مصر، وهاني عادل مسؤول الخدمات المصرفية للأفراد، التكنولوجيا المالية، الخدمات المصرفية عبر الفروع، التحول الرقمي، ريادة الأعمال، الإستشارات، التسويق الرقمي، إدارة المجتمع، الخدمات المصرفية ووسائل التواصل الإجتماعي، مصر، ونور بدوي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، رئيس التدقيق الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خبير مصرفي لمدة 20 عاماً وإستراتيجي، وخبير في التدقيق الداخلي والحوكمة والمخاطر والإمتثال.

ورقة عمل

« الملاّحون الإستراتيجيون في المياه المجهولة:

قدّمت الدكتورة حنين نجم رئيس قسم التدقيق الداخلي – خبير في الحوكمة والمخاطر – مستشار إدارة المخاطر – أخصائي الرقابة الداخلية – باحث، ورقة عمل بعنوان « الملاّحون الإستراتيجيون في المياه المجهولة: الدور التحويلي للتدقيق الداخلي عبر نضج المخاطر المختلفة»، وقد تناولت محاور: إستجابة التدقيق الداخلي لتطوّرات المشهد المتعلق بالمخاطر والحوكمة: إصلاحات الحوكمة والمساءلة وثقافة المخاطر، وأدوار التدقيق الداخلي وتداعياتها على إستقلالية الشركات التي لا تتبع نهج المخاطرة، وفعّالية التدقيق الداخلي والمساهمة في القيمة الإستراتيجية.

الدكتورة حنين نجم

ورقة عمل

«جودة التدقيق الداخلي والتحسين المستمر»

ناقش كل من محمد يحيى رئيس المراجعة الداخلية – بنك مصر، وكمال فايق المدير العام، رئيس التدقيق والحوكمة وضمان الجودة والمتابعة، بنك مصر، ورقة عمل بعنوان «جودة التدقيق الداخلي والتحسين المستمر»، وقد تناولت محاور: تنفيذ وصيانة مراجعات ضمان الجودة، والتحسينات المستمرة من خلال المراجعات التقييمية والتدقيقية، والتكيّف مع المعايير الجديدة والتغييرات التنظيمية.

الأستاذان محمد يحيى وكمال فايق

الجلسة الثالثة

«بناء الثقة الرقمية: تدقيق الأمن السيبراني وخصوصية البيانات»

المتحدثون السادة: أحمد عيد، عبير خضر، أحمد النوبي وعمر اللابودي

تناولت الجلسة الثالثة بعنوان «بناء الثقة الرقمية: تدقيق الأمن السيبراني وخصوصية البيانات» محاور: ضمان الشفافية في التحوّلات المصرفية الرقمية، تدقيق إطار الأمن السيبراني وبروتوكولات خصوصية البيانات والمشهد المتطوّر للثقة الرقمية في الخدمات المصرفية.

أدار الجلسة أحمد عيد مسؤول قسم التكنولوجيا بنك الإسكندرية، وتحدث فيها كل من: عبير خضر، رئيس قطاع أمن المعلومات، البنك الاهلي المصري، وأحمد النوبي رئيس التدقيق في شركة مصر للإبتكار الرقمي، وعمر اللابودي مسؤول التدقيق في قطاع أمن المعلومات في البنك الأهلي المصري.

NBE
SME
SHARE YOUR BUSINESS DREAMS WITH
THE ONE WHO WILL HELP YOU GROW
AL AHLY BUSINESS
15011
THE FASTEST AND EASIEST FINANCING
SOLUTION WITH EXPERTISE IN ALL FIELDS
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
TERMS & CONDITIONS APPLY
BEWARE DON'T SHARE YOUR BANKING OR PERSONAL DETAILS WITH ANYONE
Tax Number 200-000-642

إجتماع الهيئة العامة للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب تعتمد حسابات وميزانية العام 2023

من اليسار الدكتور جوزف طربيه رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب والدكتور وسام فتوح الأمين العام للإتحاد

إعتمدت الهيئة العامة للاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، التي إنعقدت برئاسة رئيس الإتحاد الدكتور جوزف طربيه، وفي حضور الأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح، جدول أعمال الإجتماع العادي السابع للهيئة العامة للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، بالموافقة على حسابات الإتحاد المدقّقة وتقرير مفوض المراقبة عن حسابات الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب لعامي 2022 و2023، وسط إشادة موسّعة من جميع المشاركين في الجمعية العمومية بإنجازات الإتحاد وإستراتيجيات عمله خلال الفترة المقبلة.

د. فتوح:
الإشادة بإنجازات الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب وأنشطته تعكس الجهود الكبيرة التي قام بها أخيراً

جاء ذلك على هامش المنتدى السنوي لمجموعة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والإمتثال لضمان الازدهار والاستقرار، الذي نظمه الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب بالتعاون مع إتحاد المصارف العربية وإتحاد بنوك مصر في العاصمة المصرية القاهرة على مدار يومين.

وعبّر الأمين العام للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب د وسام فتوح، عن سعادته بإعتماد الهيئة العامة للإتحاد، جدول الأعمال، والموافقة على حسابات الإتحاد وإستراتيجيات عمل مجلس إدارة الإتحاد خلال الفترة الماضية، رغم الظروف السياسية التي تمرّ بها الدولة، مقرّ الإتحاد، لبنان، واصفاً تلك الجمعية العمومية بأنها أفضل جمعية عمومية عقدت في تاريخ الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب.

وقال د. فتوح: «إن إشادة الجمعية العمومية بإنجازات الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وأنشطة وإستراتيجيات عمل الإتحاد واللقاءات المصرفية خلال الفترة الماضية، تعكس الجهود الكبيرة التي قام بها الإتحاد أخيراً». ووافقت الهيئة العامة للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، على تقرير الأمين العام عن نشاط الإتحاد منذ الإجتماع العادي الخامس في ما يتعلق بمجموعات العمل والملتقيات المصرفية وجوائز التميُّز المصرفي، حيث عرض تقرير الأمين العام للإتحاد أهم الإنجازات المحقّقة خلال تلك الفترة، والمتعلقة بنشاط الملتقيات والمنتديات للإتحاد منذ يناير/ كانون الثاني 2020 التي عقدت في العديد من الدول العربية بمشاركة المصارف والمؤسسات المصرفية العربية، وقيادات الحكومات العربية، بالإضافة إلى عرض العلاقات الإقليمية والدولية ومذكّرات التفاهم التي وقعها الاتحاد مع جميع المصارف في الأردن ومصر والمغرب، مع عرض الوضع المالي للإتحاد وتنفيذ جميع الملتقيات المصرفية التي كانت مقرّرة ضمن برنامج عمل الإتحاد 2018 حتى تاريخه، مع زيادة الإيرادات.

وأشادت الهيئة العامة للاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، بأنشطة الإتحاد خلال العام الماضي (2023) والحالي (2024)، وعقد المنتديات المصرفية في الدول العربية، رغم الظروف التي تشهدها دول المنطقة، وإعتمدت الهيئة العامة تقرير مفوض المراقبة عن حسابات الإتحاد لعامي 2022 و2023، والمصادقة على حسابات الإتحاد المدقّقة منذ إنعقاد الجمعية العمومية السابقة.

لقطات من إجتماع الهيئة العامة للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب في القاهرة

في سياق الملتقى السنوي للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب في القاهرة
حفل توزيع جوائز التميُّز والإنجاز المصرفي العربي لعام 2024

صورة تذكارية للمشاركين في حفل توزيع جوائز التميُّز والإنجاز المصرفي العربي لعام 2024

أقام الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب حفل توزيع جوائز التميُّز والإنجاز المصرفي لعام 2024 خلال حفل عشاء نظمه الإتحاد للمناسبة، على هامش إنعقاد الملتقى السنوي للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، بمشاركة رئيس إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي، ورئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، والأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح، بمشاركة نائب رئيس مجموعة بوخمسين القابضة الرئيس التنفيذي للمجموعة ونائب رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب عماد بوخمسين، في حضور عدد كبير من القيادات المصرفية المصرية والعربية والأجنبية.

وكرّم الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب كلاً من وزير التموين والتجارة الداخلية المصري شريف فاروق، ورئيس بنك الكويت الدولي KIB الشيخ محمد الجراح الصباح، ورئيس رابطة المصارف العراقية الخاصة وديع الحنظل، ورئيس الإتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين MIDEL البروفسور فؤاد زمكحل.

د. طربيه

في الكلمات، تحدث د. جوزف طربيه فقال: «إننا في الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، ورغم الظروف الصعبة، وما ستخلّفه من تداعيات على صعيد الخارطة السياسية والإقتصادية في منطقتنا العربية، ننظر إلى المستقبل بثقة ونشق طريقنا بثبات لتحقيق أهدافنا التي لا حدود لها في بناء كادرات مصرفية متقدّمة ومتطوّرة كأساس متين تقوم عليه المهنة المصرفية العربية، وهذا يتطلّب منا جميعاً جهداً مضاعفاً، وإستعداداً واعياً، ومخططاً للتعامل مع مستقبل سريع التغيّر والتحوّل، لأن خيارنا الوحيد الدائم هو الريادة والتميّز».

أضاف د. طربيه: «المستقبل كما تعلمون، لا بدّ أن نبنيه على مواردنا البشرية، فالعنصر البشري المتمكّن هو ركيزة للمؤسسة،

رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب د. جوزف طربيه:
دوركم عظيم كصانعي القرار الإقتصادي
والمالي العربي من خلال مصارفكم

وأكثرها تأثيراً على أدائها العام وإنتاجيتها، من خلال تنمية مهاراته الشخصية والمهنية، حيث إنّ الإنسان هو العامل الأول الذي يتوقف عليه تحقيق أهداف المؤسسة ونجاح خططها.

لذلك سعى الإتحاد، من خلال مؤتمراته ومنتدياته السابقة، إلى وضع إستراتيجية لإدارات الموارد البشرية تنهض بوظائف التخطيط الوظيفي لتعزيز أنظمة التعامل مع العملاء، وتطوير المسؤولية الإجتماعية للمصارف، إضافة إلى توضيح دور القيادات الفاعلة في تحقيق الإبداع والتميّز المؤسسي، وإدارة المواهب وبناء القدرات في الصناعة المصرفية والمالية، في ظلّ التحوّلات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات».

وقال د. طربيه: «يشهد المشهد المصرفي العالمي تحوّلاً عميقاً مدفوعاً بالإعتماد الواسع النطاق على الذكاء الإصطناعي، وبات التعايش والتكامل بين الذكاء البشري والذكاء الإصطناعي هو المفتاح لتحقيق مستقبل زاهر، لذا علينا أن نستفيد من نقاط قوة كل منهما، وأن نعمل على تطوير هذا التكامل بحكمة وأخلاقية بما يضمن تحقيق أقصى إستفادة ممكنة للمجتمع».

تابع د. طربيه: «الذكاء الإصطناعي بما يوفّره من سرعة ودقّة في المعالجة والتحليل، يُمكن أن يكمّل القدرات البشرية، ويعزّز قدرتنا على إتخاذ قرارات أكثر إستنارة، فيما يظلّ الذكاء البشري أساسياً لتوجيه هذه التقنيات الحديثة نحو أهداف إنسانية، وضمان أن تظلّ التكنولوجيا في خدمة البشرية وليس العكس، فالمصارف لا تتقدّم إلا بالعنصر البشري، الذي يتميّز بالفهم العاطفي والإبداع الذي يميّز البشر، في حين أنّ الذكاء الإصطناعي يعتمد بشكل كبير على جودة البيانات التي يقدّمها البشر».

وخلص د. طربيه إلى القول: «إن دوركم عظيم كصانعي القرار الإقتصادي والمالي العربي من خلال مصارفكم؛ كما أنكم مسؤولون عن مواكبة التطوّر العالمي الحاصل على صعيد تحسين الكفاءة في إدارة مؤسساتكم، وولوج الإقتصاد الرقمي وإستثمار الذكاء الإصطناعي في أعمالكم. وقد سمعنا أن بلداً كأميركا إختار رئيسها المنتخب دونالد ترامب أخيراً رئيسي شركتين هامتين لتولي وزارة «الكفاءة الحكومية» التي أوكل إليهما تمهيد الطريق لتفكيك البيروقراطية الحكومية، وتقليص الإجراءات التنظيمية المفرطة وخفض الهدر في النفقات وإعادة هيكلة الإدارات الفدرالية، معتبراً الأمر ضرورياً لحركة إنقاذ أميركا، وقد بدأ البحث عن ترشيحات لموظفين يحلون المشاكل أكثر مما هو مطلوب موظفين يحملون الشهادات فقط. وبالطبع يُفهم من ذلك أن ما هو مطلوب بإلحاح هم القادة الأذكياء في ظل إنتشار إستعمال الذكاء الإصطناعي رغم التطوّر الكبير في هذا المجال، إذ لا يُمكن إغفال أهمية الإنسان والقدرات الفكرية التي يتمتع بها البشر في تقدم المؤسسات».

وختم د. طربيه: «إنّ الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، ومجلته"The Banking Executive يفخران في هذه الأمسية، أمسية الريادة والتميّز، بتكريم هذه النخبة المميّزة من عالم المال والمصارف، وأتمنى للمكرّمين من قيادات ومؤسسات دوام التقدّم والنجاح والإستمرار في تحقيق الإنجازات والتميّز في تقديم الأفضل إلى مجتمعنا العربي، وإلى مصارفنا العربية العريقة».

الوزير شريف فاروق

وقدم الدكتور شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية، مصر في كلمته، الشكر للقائمين على إقامة هذا الملتقى وتقديره لهذا التكريم، متناولاً أهمية تعزيز الرقابة والشفافية في القطاع المالي والتجاري، مشيداً بالدور الحاسم الذي يلعبه التدقيق الداخلي في ضمان النزاهة والكفاءة داخل المؤسسات، مؤكداً أهمية تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول لتعزيز النمو الإقتصادي المستدام، ومشيراً إلى الجهود المبذولة من قبل وزارة التموين والتجارة الداخلية في تحسين نظم الرقابة وتطوير البنية التحتية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

د. فتوح

الأمين العام للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب
الدكتور وسام فتوح:
نمرّ في المنطقة بمرحلة شديدة الصعوبة

وأكد د. وسام فتوح الأمين العام للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، «أننا نمرّ في المنطقة بمرحلة شديدة الصعوبة، في ظل ما تمرّ به من مأساة وحزن وقلق، وما يتعرّض له لبنان الحبيب من جرائم طاولت الحجر والبشر، لذلك نركز جُل إهتماماتنا على الإستعداد لهذه المرحلة، في إطار من التواصل المستدام وحرية التلاقي والحوار، وتبادل الأفكار والعلاقات بتوجيهات حكيمة من مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وخصوصاً حيال بناء حصننا المنيع، قوامه مواردنا البشرية والمصرفية، والتعمُّق أكثر في مواكبة التطورات التكنولوجية».

وقال د. فتوح: لقد أصبحت هذه الإحتفالية، مناسبة سنوية للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، لتكريم نخبة من صنّاع الإنجازات الذين أتقنوا التميُّز والعمل الجاد، وحرصوا على التفوّق في ممارسة المهنة المصرفية، وتحقيق إنجازات مهمة شكلت قيمة مضافة ونموذجاً يُحتذى به في قطاعنا المصرفي العربي، وهي مناسبة نجددها سنوياً للإضاءة على مَن حرص على التطور والإرتقاء».
أضاف د. فتوح: «يُكرّم الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب نخبة من الشخصيات التي تميّزت في عالم المال والأعمال والعمل المصرفي.

وأتحدث بداية عن شخصية مصرية إستثنائية مرموقة، وقامة بارزة في العمل المصرفي وشؤون القطاع العام، وتتمتع بسجل حافل من المناصب القيادية والتي أثّرت في مختلف القطاعات التي شغلها، بينها منصب المدير العام وعضو اللجنة العليا للسياسات في مصرف أبو ظبي الإسلامي، وشغل منصب الرئيس التنفيذي لبنك ناصر الإجتماعي حيث قاد جهود التطوير والتحديث، وكان له بصمة مميزة كرئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، حيث حقق نقلة نوعية في قطاع البريد، والخدمات اللوجيستية.

إنه **معالي الدكتور شريف محمد فاروق**، المصرفي العريق والقدير ووزير التموين والتجارة في جمهورية مصر العربية، حيث يتشرف الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب بأن يكرّم معاليه اليوم عربون تقدير ووفاء لإنجازاته المهمة.
كما يشرفني أن أقدم لكم قيادياً إستثنائياً من لبنان، جمع بين العلم والقيادة، والرؤية الإستراتيجية، ليُشكّل نموذجاً مهماً للريادة. يرأس اليوم الإتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين MIDEL، وهو منظمة تُجسّد روح المبادرة اللبنانية في العالم، كما يشغل منصب عميد كلية إدارة الأعمال في جامعة القديس يوسف USJ، في بيروت، وساهم خلال مسيرته المشرّفة في إعداد أجيال من القادة الذين يحملون بصماته الفكرية، كذلك أدّى دوره الأكاديمي إلى توظيف تعدّى نسبة الـ 96 % من الخرّيجين، ونالت كليته تحت إشرافه أهم إعتماد دولي لكليات إدارة الأعمال AACSB التي أوصلت الكلية التي يديرها بين أفضل 6 % من كليات إدارة الأعمال في العالم.
ويرأس اليوم المجلس الإقتصادي والإجتماعي للوكالة الجامعية للفرنكوفونية AUF، للولاية الثانية، مما يعكس إلتزامه بتعزيز التنمية المستدامة والشراكات الأكاديمية على نطاق واسع.

إنه **البروفسور فؤاد زمكحل**، الذي لم يقتصر تأثيره على التعليم والقيادة، بل هو عضو مستقل في مجال العديد من المؤسسات الخاصة والعامة محلياً وإقليمياً، حيث أكّد قدرته الفريدة في تقديم الرؤى النافذة والحلول المبتكرة.

يحمل البروفسور زمكحل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال، ويُعدّ مرجعاً عالمياً في مواضيع إعادة الهيكلة، وريادة الأعمال والحوكمة الرشيدة والإدارة الإستراتيجية، وقد أثرى المراكز البحثية بمقالاته، وترك بصمته في المنابر العالمية كمتحدّث بارز.
وقد تشرّف الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب بأن يُكرّم اليوم هذه الشخصية الإستثنائية، مع تمنياتنا الصادقة بأن تُكلّل جهوده دائماً بالتميُّز والإنجازات بجائزة «القدوة الأكاديمية وتمكين الشباب في ريادة الأعمال».

كما يشرفنا أن نكرّم شخصية مصرفية عريقة تتمتع بخبرة واسعة في مجالات البنوك والتأمين الإستثماري العقاري، وقد ترأس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية لولايتين متتاليتين، ما بين العامين 2016 و2022، وشغل منصب عضو مجلس

إدارة إتحاد المصارف الكويتية وعضو مجلس أمناء الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية، ونكرّمه اليوم لمناسبة توليه رئاسة مجلس أمناء الأكاديمية، ما يعكس إلتزام الأكاديمية في تعزيز دورها الريادي في تطوير وتأهيل الكوادر المهنية المتخصّصة، لدعم التنمية الإقتصادية والمجتمعية على المستوى الوطن العربي.

إنه **معالي الشيخ محمد الجراح الصباح**، الذي يحظى بمسيرة مهنية حافلة بالإنجازات والعطاء، ويتشرف الإتحاد الدولي أن يكرمكم مع دعائنا لكم بطول العمر ودوام التقدم والنجاح.
من الشخصيات المصرفية القيادية الإستثنائية العراقية، التي يتشرّف الإتحاد أن يُكرّمها في هذه الأمسية، قيادي بارز، يتمتع بالعديد من الصفات القيادية على المستوى الإقتصادي والمصرفي والتفكير الإستراتيجي، تخرج مهندساً من جامعة بغداد، ليعمل بعد ذلك على متابعة طموحه وإنشاء أعماله الخاصة، ملتزماً مبادئ وضعها لنفسه لا يحيد عنها، مؤكداً أن حبّه للمعرفة والعلم والمتابعة والإصرار على النجاح لتحقيق طموحه في خدمة العراق والعراقيين، أينما تواجدوا.

إنه **الأستاذ وديع الحنظل**، الذي عُرف بكفاءته وعزيمته وبُعد نظره والتي قادته لاحقاً لخوض تجارب عديدة وإنشاء العديد من الشركات في العراق، وفي المنطقة العربية وتركيا. وقد شكل إيمانه بإتحاد المصارف العربية خير مثال للتعاون الإقتصادي والمصرفي العربي – العربي، والعربي – الدولي، من خلال ترؤسه لرابطة المصارف العراقية الخاصة، كما ساهم في تأسيس العديد من الشركات، مثل الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والشركة العراقية للكفالات المصرفية، وصندوق المبادلات المجتمعية المموّل من المصارف الخاصة، والذي يتعلق بالمسؤولية المجتمعية، وإعادة تأهيل مدينة بغداد القديمة، ودعم المشاريع الإنسانية.
يتشرّف الإتحاد الدولي ليقدم لكم جائزة «القيادة الفعّالة في المال والأعمال».

معالي الدكتور شريف محمد فاروق

البروفسور فؤاد زمكحل

معالي الشيخ محمد الجراح الصباح

الأستاذ وديع الحنظل

المصارف المكرّمة بجوائز التميُّز والإنجاز المصرفي لعام 2024

سلّم رئيس إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي، ورئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، والأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح، بمشاركة نائب رئيس مجموعة بوخمسين القابضة الرئيس التنفيذي للمجموعة ونائب رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب عماد بوخمسين، جوائز التميُّز والإنجاز المصرفي لعام 2024 المقدّمة من الإتحاد الدولي.

شملت المصارف العربية المكرّمة في حفل جوائز التميُّز والإنجاز المصرفي لعام 2024:

- **البنك الأهلي المصري** كأفضل بنك من حيث مؤشرات الأداء العام في مصر، وقد تسلّم الجائزة عن البنك نائب الرئيس التنفيذي يحيى أبوالفتوح.
- **البنك الأهلي السعودي** كأقوى بنك من حيث التحوُّل الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقد تسلم الجائزة عن البنك، رئيس التجزئة والخدمات المصرفية زاهر حجازي.
- **مجموعة بوخمسين القابضة** لكونها الشركة القابضة الرائدة في القيادة المؤسسية والنمو الإستراتيجي، وقد تسلّم الجائزة عن المجموعة المستشار العام للمجموعة أحمد الصدر.
- **بنك قطر الوطني** كأقوى بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد تسلّم الجائزة الرئيس التنفيذي لبنك QNB مصر محمد بدير.
- **بنك أبوظبي الأول** أفضل بنك من حيث تقديم الخدمات المصرفية للمستثمرين وجذب الإستثمارات الأجنبية لمصر، وقد تسلّم الجائزة الرئيس التنفيذي للبنك محمد فايد.
- **بنك cih المغربي**، وقد تسلّم الجائزة عن البنك للتميُّز والإنجاز المصرفي في الإبتكار الرقمي المدير العام للاستراتيجية والمالية والتطوير الزبير يونس.
- **مصرف الخليج الأول الليبي** كأفضل مصرف من حيث مؤشرات الأداء العام في ليبيا، وقد تسلّم الجائزة الرئيس التنفيذي للمصرف عبد الرزاق الهوش.

وضمّت قائمة التكريمات بجوائز التميُّز والإنجاز المصرفي:

- **بنك الخرطوم**، لكونه البنك الأعرق والأقوى في السودان، وقد تسلّم الجائزة المدير العام لمياء ساتي.
- **بنك نزوى** من سلطنة عمان كأفضل بنك إسلامي في عُمان، وقد تسلّم الجائزة الرئيس التنفيذي خالد القايد.
- **المصرف الأهلي العراقي** لتميُّزه وإنجازه المصرفي في الإبتكار المالي والنقدي في العراق، وتسلّم الجائزة المدير المفوض أيمن أبو دهيم.
- **مصرف أبوظبي** التجاري البنك الرائد في خدمات التجزئة في الإمارات، وقد تسلّم الجائزة عن البنك عادل هاشم.
- **البنك المصري** لتنمية الصادرات البنك الأسرع تطوراً، وقد تسلّم الجائزة رئيس مجلس الإدارة د. أحمد جلال.
- **البنك الأهلي** اليمني كأفضل بنك في اليمن والأقوى في الشمول المالي، وتسلّم الجائزة الرئيس التنفيذي أحمد بن سنكر.
- **بنك دخان** القطري الأكثر أماناً في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد تسلّم الجائزة الرئيس التنفيذي طلال الخاجة.
- **بنك saib** أسرع بنك مدرج في البورصة المصرية نمواً في الأرباح، وقد تسلّم الجائزة الرئيس التنفيذي أفضل نجيب.
- **بنك القاهرة عمان** المتميّز في خدمات التجزئة المصرفية، وقد تسلّم الجائزة الرئيس التنفيذي كمال غريب.
- **بنك الموصل للتنمية والإستثمار** العراقي الرائد في دعم الإقتصادات المحلية، وقد تسلّم الجائزة رئيس مجلس الإدارة تمكين سرحان الحسناوي.
- **بنك التنمية الصناعية** كأفضل خطة إستراتيجية لإعادة الهيكلة والتطوير في مصر، وقد تسلّم الجائزة الرئيس التنفيذي حسين رفاعي.
- **بنك القاهرة** كأفضل بنك مصري في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تسلّم الجائزة نادر سعد.

- **مصرف بغداد التجاري** أفضل مصرف تجاري في العراق، وقد تسلّم الجائزة رئيس مجلس الإدارة ماجد الساعدي.
- **بنك قناة السويس** أفضل بنك من حيث التمويل التجاري في مصر، وقد تسلّم الجائزة شريف درملي.
- **المصرف الاسلامي الليبي** كأفضل بنك للتخطيط الإستراتيجي لنمو الأعمال، وقد تسلّم الجائزة رئيس مجلس الإدارة فتحي ونيس.
- **بنك البركة** كأفضل بنك إسلامي في مصر، وقد تسلّم الجائزة رئيس التخطيط الإستراتيجي وسيم المتاولي.
- **بنك التجارة والتنمية** – السودان، وقد تسلّم الجائزة الرئيس التنفيذي هشام التهامي.
- **بنك أمل السوداني** لتميُّزه في الخدمات المصرفية، وقد تسلّم الجائزة المدير العام أوجاس عثمان.
- **بنك الشرق اليمني** لتميزه في الخدمات المصرفية، وقد تسلّم الجائزة نائب رئيس مجلس الإدارة جلال عبده.
- **بنك السلام كابيتال اليمني**، وقد تسلّم الجائزة عضو مجلس الإدارة محمد عيشان.
- **بنك اليمن والخليج اليمني** بجائزة التميُّز والابتكار الرقمي في اليمن، وقد تسلّم الجائزة طالب شمس.
- **مؤسسة الفردان للصرافة القطرية** الشركة الرائدة والأكثر موثوقية في تقديم خدمات تحويل الأموال، وقد تسلّم الجائزة مدير الخزينة إياد القطاطشة.
- **بنك مصر** كأفضل بنك مصري من حيث تحفيز التحويل والرقمنة، وقد تسلّم الجائزة مدير العمليات أحمد القاضي.
- **بنك كاك اليمني** لتميُّزه وإنجازه المصرفي في تطوير الخدمات الرقمية، وقد تسلّم الجائزة عماد عبد القادر.
- **مصرف الجمهورية الليبي** كأفضل مصرف في ليبيا، وقد تسلّم الجائزة مساعد المدير العام مبروك الأطرش.
- **بنك الكويت الدولي KIB** لتميُّزه وإنجازه المصرفي في الابتكار المالي والتقني والقيادة الرقمية في الكويت، وتسلّم الجائزة فهد السرحان.
- **البنك العربي الافريقي الدولي – الإمارات** – لتميُّزه وإنجازه المصرفي في الخدمات المصرفية عبر الحدود، وتسلّم الجائزة أرين مجدي.
- **مصرف أبوظبي التجاري المصري** لتميُّزه في دعم التمويل المستدام، وتسلّم الجائزة هشام عباس.
- **مصرف المزارع التجاري السوداني** لتميُّزه في تقديم حلول متكاملة للقطاع الزراعي، وتسلّم الجائزة المدير العام نجم الدين خلف الله.
- **بنك قطر الدولي الإسلامي** لتميُّزه في الخدمات المصرفية الإسلامية، وتسلم الجائزة رئيس قطاع الشركات عمر عبد العزيز المير.
- **بنك اليمن والكويت للتجارة والإستثمار** كأفضل بنك يمني من حيث الخدمات المصرفية، وتسلّم الجائزة نائب المدير العام نبيل المدعي.
- **مجموعة البركة المصرفية البحرينية** لتميُّزها في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد في منطقة الشرق الأوسط، وتسلم الجائزة مدير الخزينة كريم نامق.
- **بنك الأهلي العُماني** كأفضل بنك، من حيث الأداء في عمّان، وتسلّم الجائزة مساعد المدير العام جومانة الهاشمي.
- **«آي سكور»** – «الشركة الأكثر إبتكاراً في مجال خدمات البيانات لعام 2024.
- **مصرف الإسكان** «جائزة التميُّز والإنجاز المصرفي العربي 2024»، وقد تسلّم الجائزة رئيس مجلس الإدارة المدير العام لمصرف الإسكان أنطوان حبيب.

جانب من الحضور المصرفي الرسمي المصري والعربي في الملتقى السنوي في القاهرة

كريف للمعلومات الائتمانية
Jordan Credit Bureau

CRIF Jordan Services

- Credit Report Service
- Credit Bureau Score
- Credit Portfolio Alert Report
- Batch Inquiry Service
- Bounced Cheque Service

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح يُهنّىء المملكة العربية السعودية بالنجاح الباهر لـ «مؤتمر الأطراف السادس عشر» في الرياض

يتقدم إتحاد المصارف العربية بالتهنئة للمملكة العربية السعودية لنجاحها الباهر في إستضافة مؤتمر الأطراف السادس عشر في الرياض الذي تم عقده ما بين 2 و13 كانون الأول/ ديسمبر 2024 تحت لواء إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر، وقد عالج المؤتمر التحدّيات العالمية ومنها تدهور الأراضي والجفاف والتصحُّر، وكان أكبر إجتماع في تاريخ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر وأول إجتماع يُعقد في الشرق الأوسط، حيث جمع المؤتمر ممثلين لـ 197 دولة للتعاون على إيجاد حلول لإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف.

لقد كان مؤتمر الأطراف السادس عشر بمثابة نقطة تحول، حيث شهد إلتزاماً عالمياً متجدّداً بتسريع الاستثمار والعمل على تأهيل الأراضي وتعزيز القدرة على التكيُّف مع الجفاف.
ويدعو إتحاد المصارف العربية جميع المصارف العربية إلى وضع الإستراتيجيات المرنة لمواجهة تحدّيات تغيُّر المناخ في ضوء إنجازات مؤتمر الأطراف السادس عشر.

وقد تضمّنت الموضوعات الرئيسية لمؤتمر الأطراف السادس عشر، الإدارة المستدامة للأراضي، والذكاء الإصطناعي، والتأثيرات الإجتماعية والإقتصادية لتدهور الأراضي، وكان حدثاً مهماً وحاسماً للجهود البيئية العالمية.

كما وكانت ندرة المياه من بين الموضوعات الرئيسية التي ركّز عليها مؤتمر الأطراف السادس عشر في الرياض، وقد سلّط المؤتمر الضوء على الدور الحاسم للمياه في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي.

وقد اجهت الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الرياض العديد من التحدّيات في إطار سعيها إلى معالجة مشكلة تدهور الأراضي والتصحُّر والجفاف على مستوى العالم، منها التنسيق والتعاون العالمي، تأمين التمويل والإستثمار لمبادرات تأهيل الأراضي وتعزيز القدرة على التكيُّف مع الجفاف، تنفيذ الإتفاقيات، معالجة ندرة المياه وإشراك مجموعة واسعة من الفئات المتابعة والتقييم.

ورغم هذه التحدّيات، كان مؤتمر الأطراف السادس عشر فرصة

مهمة لتحفيز العمل والتعاون على الصعيد العالمي نحو الإدارة المستدامة للأراضي وتعزيز القدرة على التكيُّف مع الجفاف.
ومن أبرز الآثار والإنجازات التي حققها المؤتمر تجديد الالتزام العالمي، الحلول المبتكرة، مشاركة القطاع الخاص السياسات والحوكمة، الفوائد الاجتماعية والإقتصادية والتأثير الإقليمي.

وقد لعبت الدبلوماسية المناخية في مؤتمر الأطراف السادس عشر في الرياض دوراً حاسماً في معالجة التحدّيات البيئية العالمية، من خلال التعاون المتعدّد الأطراف، والحوارات الوزارية الرفيعة المستوى، وإشراك القطاع الخاص، والتركيز الإقليمي.

وكان لمؤتمر الأطراف السادس عشر في الرياض أهمية كبيرة على الصعيد الجيوسياسي نظراً إلى موقعه والإهتمام العالمي الذي حظي به. وقد كانت التكنولوجيا محوراً رئيسياً في مؤتمر الأطراف السادس عشر في الرياض، حيث تم تسليط الضوء على العديد من التقنيات المبتكرة لمعالجة تدهور الأراضي والتصحُّر والجفاف.

إن الآفاق المستقبلية لمؤتمر الأطراف واعدة وطموحة مع التوجهات الرئيسية التالية:

- تسريع الجهود العالمية لتأهيل الأراضي المتدهورة في حلول العام 2030.
- تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف.
- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- التأكيد على دور الإبتكار والتكنولوجيا.
- تعزيز التعاون العالمي.
- إشراك شرائح مختلفة من المجتمع.
- تحقيق الأهداف والإلتزامات.
- التركيز على التنفيذ والمساءلة.
- تمويل المبادرات المتعلّقة بالمناخ.
- وضع حلول شاملة وعادلة.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي.
- معالجة قضايا جديدة مثل الهجرة الناجمة عن المناخ، والخسائر والأضرار والصحة والأمن.

«الأزمة اللبنانية: التحديات الإقتصادية وآفاق التعافي»

برؤية إستشرافية متميّزة، يتجاوز البروفيسور فؤاد زمكحل مجرّد توصيف الأزمة اللبنانية وتحدّياتها الإقتصادية، ليطرح خارطة طريق طموحة لعملية التعافي، تعتمد على ركائز التنمية والإبتكار والتعاون، من خلال عرض مفاهيم مثل «إقتصاد السلام والتنمية»، داعياً اللبنانيين إلى إستثمار هذه الأزمة كفرصة لإعادة الإزدهار الإقتصادي والمالي في لبنان.

لا شك في أننا تحوّلنا من إقتصاد مصرفي دولي مراقب محلياً، إقليمياً ودولياً، إلى إقتصاد الكاش، وهو أخطر إقتصاد في أي بلد في العالم، إذ يجذب المهرّبين، المروّجين ومبيّضي الأموال، ويُهرّب المستثمرين، الرياديين والمبتكرين. فإقتصاد الكاش يُحفّز الإقتصاد الأسود، ويضرب الإقتصاد الأبيض الشفّاف.

نذكّر، أنه عندما بدأت الأزمة في لبنان في العام 2019، والتي لُقّبت بحسب مرصد البنك الدولي، بأكبر أزمة مالية ونقدية في تاريخ العالم، ولا مثيل لها، وأيضاً سُمّيت بالأزمة المتعمّدة، كان الكل يأمل بعد الصدمة، في أن ودائعهم ستُسترجع، لكن العواصف تراكمت، وعندما كُشفت بعض الغيوم، أدرك المواطنون بأسف أن أموالهم صُرفت وهُدرت من الدولة اللبنانية، ولن يسترجعوا إلاّ نسباً بخسة منها على المدى الطويل.

إضافة إلى ذلك، لا يزال لبنان منصّة حروب الآخرين على أرضه، وإستقطاب الخلافات الإقليمية والدولية إلى داخله، وحتى لو غابت حمائم السلام من الأفق ولم نرها على المدى القصير، لكن الأهم هو أن لا نلين ولا نستسلم لليأس وجلد النفس، ولا ننجرّ إلى إقتصاد الحرب، لكن نثابر يداً بيد لبناء إقتصاد السلام والتنمية.

في سياق آفاق التعافي، إن إقتصاد السلام يُبنى بإقتصاد التنمية والإنماء والريادة والإبتكار، فالسلام الإنمائي، يُمكن أن أُلخّصه بإقتراح إستراتيجية التاء: التنمية، والتقدم والتطور، والتأقلم والتنويع، والتعاون، والتآزر، والترابط، والتنمية المستدامة:

1- السلام عبر التنمية: تبدأ التنمية بتنمية الأشخاص والأبناء والطلاب والجيل الجديد، الذين هم سيبنون الإقتصاد والشركات والبلاد، فمهمتنا اليوم هو تدريب ومرافقة شبابنا لعدم الإنجرار إلى أخطاء الماضي نفسها، والتركيز على أفكارهم الخلاّقة، والجديدة والإبداعية، ليكونوا المحرّك الأساسي لإعادة النمو، فركيزة السلام هي التنمية والريادة بعيداً عن الخلافات والتدمير.

2- السلام عبر التقدم والتطور والتأقلم: إن الرياديين اللبنانيين معروفون في العالم، ويتميّزون ليس لذكائهم ولا لأموالهم، لكن بقوتهم الحقيقية والتي تنبع من سرعة تأقلمهم في وجه الأزمات، والعثور على الفرص المختبئة تحت الركام والجمر. فالتقدم والتطوُّر لن يحدثا عندما تكون الشمس شارقة فقط، لكن وخصوصاً في صلب الأزمات والعواصف، فالسلام هنا يعني عدم الإستسلام وعدم التوقف عن التقدم والتطوُّر الدائم والمستدام.

3- السلام عبر التنويع Diversification: التنويع هو أساس معرفتنا وأساس شركاتنا وأساس إقتصادنا وأساس بلادنا، فتنويعنا يبدأ بالأديان والطوائف والمذاهب، وإحترام الغير، لكن أيضاً تنويعنا بالأفكار والسلع، والمعرفة والخبرات، فالتنويع هو سلاحنا الأفضل لمواجهة المخاطر وللسماح بالإنماء من جديد بسرعة فائقة.

4- السلام عبر التعاون والتآزر: Synergy: التآزر يتحدّى كل النظريات الرياضية، ويُبرهن بوضوح أن 1+1 > 2، أكثر بكثير من إثنين، إذا طبّقنا تعاوناً مثمراً وتآزراً منتجاً، فلنتصوّر إذا تآزر وتعاون أكثر من 5 ملايين لبناني، ستُصبح قوتهم أكثر من مئات الملايين، لكن فلنتصوّر أيضاً إذا إختلفوا وإنشقّوا وإنقسموا، فتُهدر قوّتهم وتُصبح أقل من بضعة آلاف. ففي وجه التعاون والتآزر لا يوجد إلا التدمير الذاتي.

5- السلام عبر الترابط: نفخر دائماً ونقول بصوت عال، إنّ قوتنا الحقيقية تكمن بالمغتربين اللبنانيين المنتشرين في كل العالم، ويبلغ عددهم 15 مليوناً من أصل لبناني. فالبعض يفخر بهذه الميزة، ولكن يطعنون بها وبهم مرات عدة، فقد طُعن المغتربون للمرّة الأولى عندما أُجبروا على ترك بلدهم الأم، لتأمين لقمة العيش، أو تحسين نسبة معيشتهم، بحثاً عن حياة أفضل، وطُعنوا مرة أخرى عندما جذبوا أموالهم وإستثماراتهم، ومن ثم سُرقوا ونُهبوا من دولتهم، وطُعنوا أيضاً عندما لوحقوا في بلادهم المضيفة، لجرّهم إلى وحول سياساتنا وإنقساماتنا نفسها. فالسلام والإنماء هنا يُبنيان بترابط متين، وشراكات منتجة، مع كل المغتربين حول العالم للحفاظ على لبنان، وإعادة إنماء إقتصاده.

6- السلام عبر التنمية المستدامة Sustainability: هنا نتحدّث عن الأفكار المبنية على الطبيعة، أي بما تُقدم لنا هذه الطبيعة ومواردها للتطوير والإنماء. فالسلام هنا، يُبنى على الإبتكار للإزدهار الشامل، وتلبية إحتياجاتنا، بمساعدة الطبيعة للأجيال الحالية والمستقبلية. فمن خلال الإستدامة، نفتح أبواب التنمية المستدامة، وهي عملية تضمن التقدُّم الإقتصادي والإجتماعي والثقافي بطريقة تحفظ الموارد الطبيعية، وتحقق التوازن البيئي.

أختم هنا بإقتراح إستراتيجية 4P للوصول إلى الـ P الرئيسي وهو PEACE السلام.

- أول PERCEPTION – P – التصوّر: يُمكن أن نتصوّر اليوم أننا ذاهبون الى حرب شاملة وتدمير جديد، لكن في المقابل، لمَ لا نتصوّر أننا ذاهبون إلى سلام شامل، وإنماء متين، وهل نحن مهيأون للسلام؟

- ثاني PATIENCE – P – الصبر: علينا أن نعمل بصبر لكن مع رؤية، وأهداف واضحة.

- ثالث PASSION – P – الشغف: المحبة والعمل بشغف لهما نكهة وقوة مختلفة.

- وأنهي بآخر P وهيPERSEVERANCE: المثابرة: فالمثابرة هي سرّ النجاح في كل المجالات وستأخذنا وتقودنا نحو الـ P الأساسي وهو P السلام.

البروفيسور فؤاد زمكحل
رئيس الإتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين MIDEL
وعميد كلية إدارة الأعمال في جامعة القديس يوسف USJ

الإسكوا تكشف عن إتساع فجوة الثروة في المنطقة العربية: البلدان المرتفعة الدخل أغنى بـ31 مرة من تلك المنخفضة الدخل

كشفت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في دراسة جديدة عن إرتفاع كبير في عدم المساواة في الثروة في جميع أنحاء المنطقة العربية على مدى العقدين الماضيين. ورغم نمو ثروات الأسر بشكل أسرع من المتوسط العالمي، فقد إتسعت الفجوة بشكل ملحوظ بين الأغنياء والذين يعيشون في فقر، لا سيّما منذ الإنتفاضات العربية في العام 2011. والدراسة التي تحمل عنوان «الاتجاهات غير المتكافئة لتراكم الثروة في المنطقة العربية»، تسلّط الضوء على التباينات في الثروة بين البلدان المنخفضة الدخل وتلك ذات الدخل المتوسط والمرتفع في المنطقة.

مسارات الثروة المتباينة

من العام 2000 إلى العام 2010، نما متوسط ثروة المقيمين في المنطقة العربية بوتيرة سريعة ناهزت 8.4%، فتجاوز المتوسط العالمي البالغ 5.9 %. وشهدت البلدان المنخفضة الدخل أسرع نمو خلال هذه الفترة، ما أشار إلى إتجاه نحو التقارب بين الثروات. ولكن سرعان ما إنعكست الإتجاهات بين عامَي 2010 و2022، ففي حين إستمرت ثروة البلدان المتوسطة الدخل والمرتفعة الدخل في النمو – وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ – شهدت البلدان المنخفضة الدخل تدنياً في الثروة الشخصية، من 5,100 دولار في العام 2010 إلى 3,200 دولار في العام 2022.

في هذا الإطار، قال أحد كبار مسؤولي الشؤون الاقتصادية في الإسكوا خالد أبو إسماعيل إن إتساع الفجوة في الثروة يثير القلق، «إذ إنه بذلك، ستتخلّف البلدان المنخفضة الدخل ليس فقط عن سائر محيطها الإقليمي، بل أيضاً على النطاق العالمي، مما يُهدد التماسك الإجتماعي والإستقرار الإقتصادي».

بنك الإسكان: رؤية للصمود ودعم الأسر اللبنانية

رئيس مجلس إدارة مصرف الإسكان في لبنان أنطوان حبيب

في هذا الحوار، يتحدّث السيد أنطوان حبيب، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك الإسكان (BDH)، عن إلتزامات المؤسسة في مواجهة التحدّيات الاقتصادية. ويسلط الضوء على الشراكات الإستراتيجية، والمبادرات المبتكرة، والطموحات المستقبلية للبنك لتعزيز دوره في دعم الأسر ذات الدخل المحدود والمتوسط.

في ما يلي الحوار مع السيد أنطوان حبيب:

كيف تقيّمون دور بنك الإسكان في تحقيق وعوده وإلتزاماته رغم التحدّيات الإقتصادية؟

لطالما كان مصرف الإسكان نموذجاً للوفاء بالإلتزامات، ملتزماً بالمبدأ القائل: «وعد الحر دين» منذ تولينا رئاسة المصرف في العام 2022، وضعنا نصب أعيننا هدفاً إستراتيجياً يتمثل في تسهيل حصول الأُسر ذات الدخل المحدود والمتوسط على السكن الكريم. ورغم الصعوبات التي فرضتها الأوضاع الإقتصادية، عملنا على إستكشاف مصادر تمويل متنوعة، سواء محلية أو دولية، بالتعاون مع مؤسسات ومنظمات عربية، أوروبية، ودولية. ورغم الشكوك التي أحاطت بمساعينا في البداية، واجهنا التحدّيات بعزيمة وإصرار، ولم يقتصر دور مصرف الاسكان على الوفاء بوعوده فحسب، بل نجح أيضاً في دحض الشكوك وترسيخ مكانته كمؤسسة موثوقة وقادرة على مواجهة الأزمات. وقد أثبت مصرف الإسكان أن التحدّيات يُمكن أن تتحوّل إلى فرص للنمو والتطوير، مما يُعزّز مصداقيته ومرونته في دعم المجتمع اللبناني بفعّالية.

هل يمكنكم إطلاعنا على تفاصيل التعاون بين مصرف الإسكان والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي؟

في العام 2023، وبدعوة كريمة من المهندس نبيل الجسر، رئيس مجلس الإنماء والإعمار (CDR)، شاركنا في إجتماع مع وفد من الصندوق العربي للإنماء، عُقد في مقر المجلس. خلال هذا اللقاء، قدّمنا تقريراً شاملاً ومفصلاً عن الوضع المالي والإداري لمصرف الإسكان، مع تجديد طلبنا لإعادة تفعيل القرض الذي مُنح لنا في العام 2019، والذي لا يزال قيد الإنتظار.

تميّز هذا الإجتماع بالشفافية والإيجابية، حيث أتاح لنا فرصة لتسليط الضوء على إلتزامنا الصارم بمعايير الإدارة المالية،

والتأكيد مجدداً على أن مصرف الإسكان كان دائماً وفيّا لإلتزاماته المالية تجاه الصناديق العربية والمؤسسات الأخرى، مما يُعزز مصداقيتنا وموثوقيتنا. وقد قام وفد الصندوق العربي أيضاً بتقييم أصول المصرف، حيث تبيّن أن جميع فروعنا في لبنان مملوكة بالكامل، وهو ما يُعدّ ميزة إستراتيجية تساهم في تعزيز إستقرار المؤسسة وضمان إستدامتها. ولا بد من الإشادة بالدور الريادي الذي لعبه الرئيس المدير العام السابق، السيد جوزف ساسين، حيث قاد برؤية إستراتيجية ثاقبة عملية إمتلاك جميع فروعنا المصرفية، حيث سهّل هذا الإنجاز عملية التدقيق المالي المعمّق (Due Diligence)، التي أكدت متانة الوضع المالي لبنك الإسكان. كذلك، وتحت القيادة الحكيمة للسيد ساسين، إلتزمت مجالس الإدارة المتعاقبة بدقة تامة بتنفيذ كافة الإلتزامات المالية، سواء من حيث سداد رأس المال المُقترض أو دفع الفوائد المستحقة للجهات المانحة. وقد كان هذا الإنضباط المالي ركيزة أساسية في حصولنا على القرض العربي لعام 2019.

واليوم، تُواصل الإدارة الحالية السير على النهج الحكيم عينه، مع إلتزام صارم بسياسات الحوكمة الرشيدة، التي تُعدّ حجر الأساس لإستقرار البنك وتعزيز نموّه المستدام.

ما هي تفاصيل المهمة الرسمية التي قام بها وفد من المصرف إلى الكويت؟ وما الأهداف التي تحققت من خلال هذا اللقاء مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي؟

خلال مهمة رسمية إلى الكويت، إلتقينا بمسؤولي الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، وقد كان الهدف الرئيسي من هذا اللقاء هو إنهاء إجراءات صرف الدفعة الثانية من القرض الذي منحه الصندوق، والبالغ قيمته 16.3 مليون دولار، لدعم الأسر ذات الدخل المحدود والمتوسط. وقد أكد الصندوق أن الدفعة سيتم تحويلها إلى حسابنا فور استلام الطلب الرسمي، وهو إجراء تم إنجازه في نهاية نوفمبر 2024. وفي إطار التكيُّف مع الواقع الإقتصادي، تم تحويل القرض من العملة اللبنانية إلى الدولار، وسيتم صرفه على عشر دفعات متساوية خلال خمس سنوات، بمعدل فائدة يبلغ 6%. ويمثل هذا التمويل ركناً أساسياً للإستقرار، ويسمح لبنك الإسكان بمواصلة دعم اللبنانيين الراغبين في تملك منازل، مؤكداً أن المؤسسة قادرة على البقاء وفيّة لرسالتها حتى في مواجهة الأزمات.

كيف ساهمت المنصة الإلكترونية الجديدة في تسهيل وتبسيط عملية تقديم طلبات القروض؟

أطلقنا منصّة إلكترونية مبتكرة تهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتيسير عملية تقديم طلبات القروض للمقترضين. من خلال هذه المنصّة، أصبح بإمكان اللبنانيين، أينما كانوا، تقديم طلباتهم إلكترونياً بكل سهولة، والحصول على رد فوري حول أهليتهم، وإستكمال الإجراءات النهائية في أقرب فرع للمصرف. وتعكس هذه المبادرة إلتزامنا بتقديم خدمات أكثر كفاءة وشفافية، بما يواكب إحتياجات العملاء بطريقة ميسرة ومتميزة.

هل تكفي المصادر التمويلية المتاحة حالياً لتلبية إحتياجات المواطنين؟

رغم محدودية المصادر التمويلية المتوافرة حالياً، إلاّ أنها تُخصّص بشكل أساسي لدعم شراء، بناء، أو ترميم المساكن في المناطق الريفية خارج العاصمة بيروت. يهدف هذا الدعم إلى الحد من الهجرة الريفية وتشجيع اللبنانيين على البقاء في أراضيهم، تماشياً مع رؤية الرئيسين الراحلين إلياس سركيس ود. سليم الحص عند تأسيس مصرف الإسكان في العام 1977. وقد كانت هذه الرؤية تهدف إلى الحفاظ على النسيج الإجتماعي اللبناني وتعزيز الإستقرار المحلي.

ومع ذلك، فإن المبلغ المتوافر حالياً، البالغ 165 مليون دولار، لا يكفي لتلبية جميع الإحتياجات المتزايدة. ولتغطية هذا العجز، قمنا بطلب تمويل إضافي من مؤسسات دولية مثل صندوق أبو ظبي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية. كما كلف مجلس الوزراء اللبناني مجلس الإنماء والإعمار (CDR) بمهمة التفاوض لتأمين هذه القروض، بهدف تعزيز الموارد اللازمة لدعم المواطنين وتحقيق التنمية المستدامة.

ما هي إستراتيجيات مصرف الإسكان لضمان إستدامة مصادر التمويل الجديدة، سواء المحلية أو الخارجية؟

يعتمد مصرف الإسكان على إستراتيجية شاملة ومتنوعة تهدف إلى ضمان إستدامة موارده المالية من خلال تعزيز التمويلات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. على المستوى المحلي، يعتمد المصرف على شهادات الإيداع كأحد المصادر الأساسية للتمويل، مدعومة بمبادرات تشريعية مثل المرسوم رقم 9812، الذي يلزم شركات التأمين بإيداع ضمانات لدى البنك. بالإضافة إلى ذلك، قام وزير العمل، السيد مصطفى بيرم، برفع سقف شهادات الإيداع لكل من الأفراد والشركات، مما عزّز قدرة المصرف على دعم الأسر ذات الدخل المحدود والمتوسط.

وعلى الصعيد الدولي، نجحنا في بناء شراكات استراتيجية مع مؤسسات دولية مرموقة مثل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN Habitat)، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والوكالة الفرنسية للتنمية. هذه الشراكات تُسهم في توسيع قاعدة التمويلات المتاحة وتقديم شروط تمويل ميسّرة، ما يُتيح للمصرف دعم الأسر اللبنانية بشكل فعّال والمساهمة في تعزيز الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي للبلاد.

ما هي أبرز العقبات التي يواجهها المقترضون؟ وكيف يُمكن التغلب عليها؟

أحد أبرز العقبات في التعقيدات الإدارية مرتبطة بالسجلات العقارية، حيث تشكل الوثائق المطلوبة عائقاً أمام سهولة حصول المقترضين على القروض، وندعو وزارة المالية إلى إتخاذ خطوات حاسمة لحل هذه المشكلات وتبسيط الإجراءات. إن تحقيق تعاون مشترك بين مختلف الجهات المعنية يُعدُّ أمراً ضرورياً لتجاوز هذه التحدّيات، وتمكين اللبنانيين من الحصول على سكن كريم يلبي إحتياجاتهم ويُعزز إستقرارهم الإجتماعي.

ما الذي تمثله جائزة التميُّز التي حصل عليها مصرف الإسكان بالنسبة إلى مكانتكم بين المؤسسات المصرفية العربية؟

لا شك في أن الحصول على جائزة التميُّز من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب يُعد تكريماً رفيع المستوى يعكس تقديراً لجهودنا المستمرة. هذه الجائزة، التي حصلنا عليها بين أكثر من 300 مصرف ومؤسسة مصرفية عربية، تؤكد قدرتنا على الوفاء بإلتزاماتنا وتحقيق أهدافنا رغم التحدّيات الإقتصادية الصعبة، مما يُعزّز مكانتنا الرائدة في القطاع المصرفي العربي.

كيف يختلف مصرف الإسكان عن غيره من المصارف اللبنانية، ولا سيما في مجال تقديم القروض؟

يتميّز مصرف الإسكان عن غيره من المصارف اللبنانية بتخصُّصه الفريد في مجال القروض السكنية، وهو المجال الذي إبتعد عنه العديد من المصارف التجارية اللبنانية نتيجة الأزمات الراهنة.

علاوة على ذلك، إتخذنا خطوات إستباقية لضمان الشفافية والنزاهة في جميع تعاملاتنا، فنحن نعمل بالتعاون مع رئيسة لجنة التشريع والإستشارات السيدة جويل فواز التي إقترحت علينا إستخدام حسابات عبر الحدودCross Border Account لضمان تحويل الأموال بالدولار عبر حسابات خارج لبنان، مما يُعزّز من شفافية العمليات، ويضمن تحقيق أكبر قدر من الأمان المالي للمقترضين والصناديق، ويؤكد إلتزامنا بتقديم حلول موثوقة ومستدامة تلبي إحتياجات كل الظروف على المدى الطويل.

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح يترأس الجلسة الأولى من أعمال «الأسبوع العربي للتنمية المستدامة» في مقرّ جامعة الدول العربية

ترأس الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، جلسة عمل تحت عنوان «دور القطاع المصرفي في تقليل المعوّقات وفرص الإستثمار» ضمن فعّاليات النسخة الخامسة من «الأسبوع العربي للتنمية المستدامة»، التي إنعقدت تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي وبالشراكة مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وجامعة الدول العربية.

وضمّت هذه الجلسة كلاً من معالي علي محسن إسماعيل العلاق، محافظ البنك المركزي العراقي، ومعالي فتحي النوري، محافظ البنك المركزي التونسي، ومعالي محمد الأمين ولد الذهبي، محافظ البنك المركزي الموريتاني، ومعالي الدكتور جبريل ابراهيم محمد، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في السودان، وسيادة يوسف خلاوي، الأمين العام لمنتدى البركة للإقتصاد الإسلامي، وسيادة محمد عبد الباري، الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرف أبو ظبي الإسلامي، والدكتورة فاطمة الشيخ، الأمين العام لمصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا «باديا»، والدكتورة غادة قنديل الممثل الرئيسي لبنك «بي إن واي ميلون» – BNY Mellon – مصر، والدكتورة ندى العجيزي، مدير ادارة التنمية

معالي محافظ البنك المركزي الموريتاني محمد الأمين ولد الذهبي والأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح

المستدامة والتعاون الدولي في جامعة الدول العربية ، وسيادة وديد عريان، خبير رفيع المستوى للتنمية المستدامة في جامعة الدول العربية.

وقد أسفرت الجلسة عن توصيات هامة، هدفت إلى تعزيز التعاون الإقليمي، وتحفيز إستثمارات مستدامة، ودعم التنمية الإقتصادية بما يُواكب أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية.

جلسة تعريفية لإتحاد المصارف العربية عن المنصّة الرقميّة للتشريعات المصرفية العربية

عقد إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع إتحاد بنوك مصر، جلسة تعريفية حول المنصّة الرقمية للتشريعات المصرفية العربية في مقر إتحاد بنوك مصر، في العاصمة المصرية القاهرة، في حضور مدير عام الإتحاد شريف جامع والمستشار القانوني للإتحاد محمد الأهواني.

وشارك في الجلسة كافة مدراء الشؤون القانونية في المصارف المصرية، وعرض مدير الشؤون القانونية في إتحاد المصارف العربية الدكتور أنيس عويدات، أبرز الميزات والخدمات التي تقدمها المنصة في سبيل تعزيز وتسهيل النشاط القانوني المصرفي والمالي والإستثماري على مستوى كافة الدول العربية.

ALKURAIMI BANK
ISLAMIC MICROFINANCE

بنك الكريمي
للتمويل الأصغر الإسلامي

Right Beside You ... دومـاً معـــك

kuraimibank
www.kuraimibank.com

خدمـــة هـــلا
+967 1 503 888

الرقم المجاني
800 8 800

إصلاحات جريئة للقطاع المصرفي العراقي ورؤية طموحة لتطوير الدفع الإلكتروني

علي طارق : العراق يقود ثورة في الدفع الإلكتروني

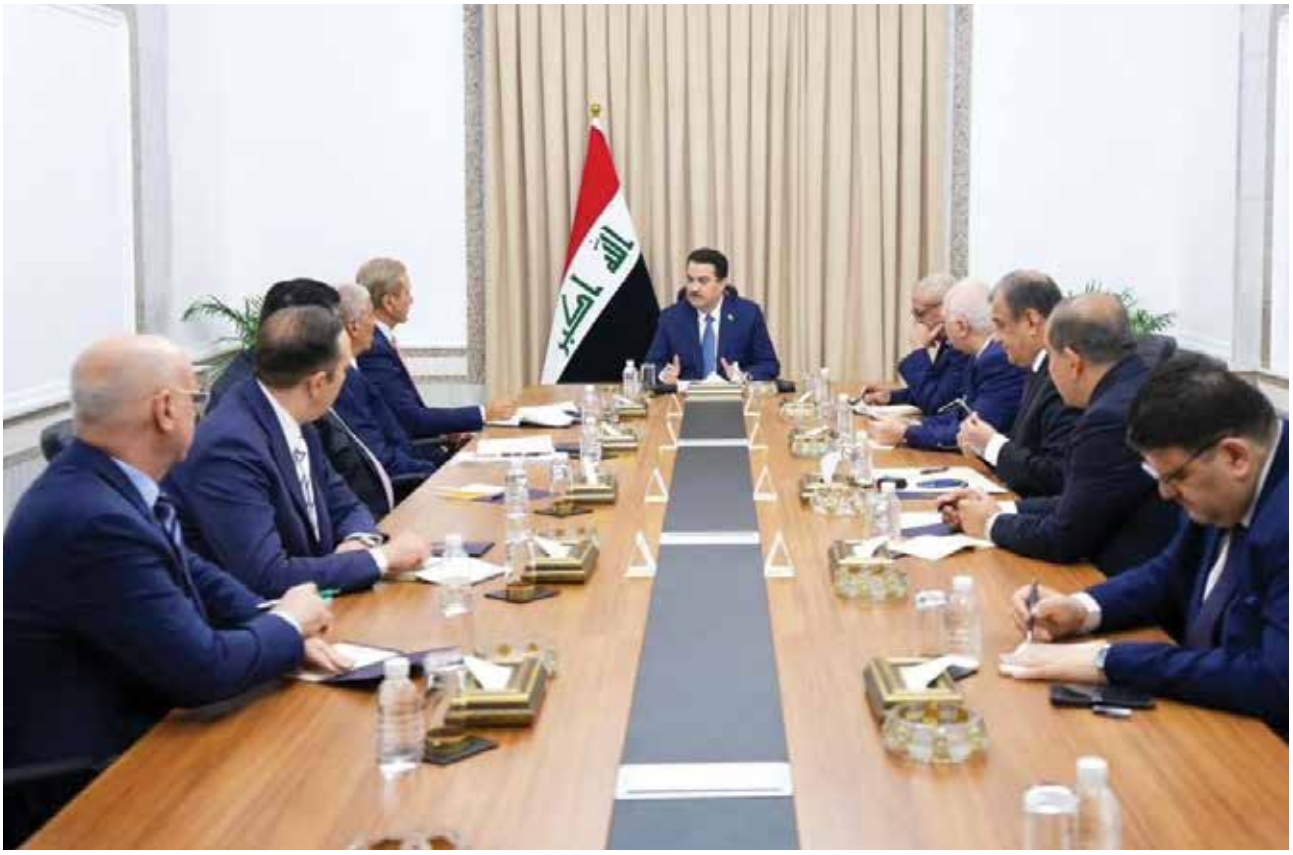

رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني مجتمعاً مع رابطة المصارف الخاصة العراقية

شهد العراق خلال السنوات الأخيرة تحوُّلاً ملحوظاً في القطاع المالي والمصرفي، حيث تسعى الحكومة الحالية بقيادة محمد شياع السوداني إلى تعزيز إستخدام التكنولوجيا المالية وتطوير نظام الدفع الإلكتروني كجزء من برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل. هذا التوجُّه جاء إستجابة للتحدّيات الاإقتصادية التي تواجه البلاد، مع التركيز على بناء إقتصاد مستدام يعتمد على الشفافية والكفاءة المالية.

بدأت الخطوة الأولى، لنشر الدفع الإلكتروني، من المنهاج الوزاري الذي تقدم به السوداني إلى مجلس النواب، وخصص جزءاً منه للقطاع المالي والمصرفي، الذي تضمّن دعم المصارف العراقية في بناء شراكات مع نظيراتها العالمية، وتحفيزها على دعم الإستثمار والتنمية، وإصلاح المصارف الحكومية، وبدأت الخطوات بعد ذلك، من خلال تشكيل اللجان ومتابعة القرارات الحكومية، إذ اصدر مجلس الوزراء، قراراً دخل حيّز التنفيذ في الأول من يونيو/ حزيران 2023، يهدف إلى زيادة عدد أجهزة نقاط البيع الإلكترونية (POS) في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، بهدف تعزيز ثقافة الدفع الإلكتروني وتقليل إستخدام النقد في الجباية والتعاملات التجارية، ونفّذ هذا القرار بالتعاون مع البنك المركزي العراقي، الذي قام بتوفير البنية التحتية والدعم اللازمين لتوسيع نطاق هذه الخدمة، وبعد هذا القرار أصبحت 780 مؤسسة حكومية تستخدم الدفع الإلكتروني.

كما أُقر نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم (2) لسنة 2024، الذي يهدف إلى تنظيم وتطوير عمليات الدفع الإلكتروني في العراقي، يُحدّد هذا النظام الإطار القانوني والتشغيلي لمزوّدي خدمات الدفع الإلكتروني، بما في ذلك إصدار التراخيص، الرقابة، والإشراف على العمليات لضمان الإمتثال للمعايير الدولية والمحلية، كما يهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتقليل الإعتماد على النقد من خلال تشجيع إستخدام الوسائل الإلكترونية في التعاملات المالية.

الأستاذ علي طارق

وقد واصل مجلس الوزراء العراقي، إتخاذ حزم من الإجراءات التنفيذية لتعزيز نظام الدفع الإلكتروني ونقاط البيع (POS) تضمّنت هذه الإجراءات إلزام الجهات الحكومية كافة بتنفيذ متطلّبات البنك المركزي والأمانة العامة لمجلس الوزراء، حيال إستخدام أدوات الدفع الإلكتروني من قبل لجان المشتريات، وإيداع نسبة لا تقل عن 20 % من المكافآت والحوافز في الحسابات المصرفية للموظفين لإستخدامها حصراً في الدفع الإلكتروني، كما قرر أن يتحمّل القابض (التاجر أو صاحب العمل) عمولات الدفع الإلكتروني، من دون تحميل الدافع (المستهلك) أي عمولات.

كما قرّرت الحكومة تعويض نسبة 50 % من هذه العمولات للقابض، بشرط إستخدامها في دفع إلتزاماتهم للدولة عبر الدفع الإلكتروني، مثل الضرائب والرسوم. من خلال هذه القرارات، تسعى الحكومة العراقية إلى تعزيز البنية التحتية للدفع الإلكتروني، وتشجيع المواطنين والمؤسسات على إستخدام هذه الأنظمة، والإنتقال نحو إقتصاد رقمي متكامل يسهم في تحسين الكفاءة والشفافية في التعاملات المالية.

في هذا السياق، أطلقت الحكومة حملة «إصرفلك» بالتعاون مع البنك المركزي ورابطة المصارف الخاصة العراقية، حيث هدفت الحملة إلى رفع الوعي بأهمية الدفع الإلكتروني بين المواطنين، وتشجيعهم على إستخدام البطاقات المصرفية والتطبيقات الذكية لتسديد الفواتير وشراء المنتجات. وقد أثمرت هذه الجهود عن إرتفاع نسبة الشمول المالي من 41 % في العام 2022 إلى 48.5 % في العام 2023، كما نمت الحسابات المصرفية بنسبة 51 % ووصلت الى 13.2 مليون حساب في العام 2023، بعد أن كانت 8.7 ملايين حساب في العام 2022، وزادت البطاقات المصرفية بنسبة 22 % الى 19.7 مليون بطاقة، وإرتفع التحصيل عبر الدفع الإلكتروني إلى أكثر من 16 مليار دولار، منذ بداية العام الحالي (2024) الى أكتوبر (تشرين الأول) 2024، والذي كان لا يتجاوز المليار دولار في السنوات الماضية.

وقد اصلت الحكومة، إتخاذ القرارات، ولكن نحو القطاع الخاص، اذ ألزمت مؤسسات القطاع الخاص بتوزيع رواتب الموظفين عبر المصارف، مما يُساهم في تقليل حالات التهرُّب الضريبي، ورافق الجهود الحكومية، قيام البنك المركزي العراقي، بفتح حسابات فرعية من حسابه في مصرف جي بي مورغان، لشركات الدفع الإلكتروني، مما عزّز من مكانة العراق كشريك إقتصادي موثوق.

وتمتلك الحكومة العراقية، رؤية كاملة للدفع الالكتروني، إذ ستُركز خلال المرحلة المقبلة على وضع البُنى التحتية في المناطق الريفية، مما يُساهم في دمج المجتمع الريفي في الإقتصاد العراقي.

رابطة المصارف الخاصة العراقية

يذكر أن رابطة المصارف الخاصة العراقية، هي احدى المؤسسات المهمة المساندة، لتطوير العمل المصرفي، في هذا السياق، تحدث مديرها التنفيذي، علي طارق قائلاً: إنه «كان هناك عمل كبير في تسهيل إصدار البطاقات وتخفيض الرسوم وتحفيز المؤسسات الخاصة والحكومية تجاه الدفع الإلكتروني. وقد شهدنا من شهر مارس (آذار) الى يونيو (حزيران) من العام الماضي (2023) حراكاً قوياً من رئاسة الوزراء والبنك المركزي ومصارف خاصة لتنفيذ القرارات قبل حزيران/ يونيو 2023».

وتابع طارق: أن «معدل إصدار البطاقات خلال 15 عاماً كان بما يقارب 13 مليون بطاقة، ولكن خلال سنة ونصف السنة تم إصدار 5 ملايين بطاقة، وتقريباً نصف ما أُصدر خلال 15 عاماً»، لافتاً إلى أن «أجهزة الدفع كانت في كل العراق 7 آلاف، واليوم أكثر من 50 ألفاً، وهذه الأرقام نتيجة القرارات الحكومية»، مؤكداً أن «رئيس الوزراء أصدر قراراً بتوطين رواتب موظفي القطاع الخاص في العام المقبل (2025) والإنتهاء من التعامل النقدي بشكل نهائي بين المؤسسات الحكومية إلى 1/ 7/ 2025».

مستقبل الدفع الإلكتروني في العراق

يتّجه العراق بخطى ثابتة نحو تعزيز الإقتصاد الرقمي، مع التركيز على تحويل الدفع الإلكتروني إلى جزء أساسي من حياة المواطنين. في هذا السياق، إن إستمرار الإصلاحات الحكومية والتعاون مع القطاع الخاص، سيؤدي إلى توسيع قاعدة المستخدمين وزيادة كفاءة النظام المالي.

ويُتوقع أن يشهد الدفع الإلكتروني في العراق قفزة نوعية في السنوات المقبلة، ولا سيما مع توجُّه الحكومة نحو أتمتة الخدمات بالكامل في حلول منتصف العام 2024. هذا التطوُّر لا يُعزّز فقط الشفافية والفعّالية المالية، بل يُسهم أيضاً في دعم بيئة الأعمال وجذب الإستثمارات الأجنبية، مما يُمهد الطريق لبناء اقتصاد قوي ومستدام.

في المحصّلة، يُعتبر الدفع الإلكتروني ركيزة أساسية في إستراتيجية العراق لتحقيق التحوُّل الرقمي وتعزيز الشمول المالي. ومع استمرار الجهود المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص، يُتوقع أن يصبح العراق نموذجاً رائداً في مجال الإقتصاد الرقمي على مستوى المنطقة.

أداء المصارف العراقية خلال الأشهر التسعة من العام 2024
مصرف بغداد و«الأهلي العراقي» في طليعة المصارف الـ 12

وفق ميزانية المصارف العراقية للربع الثالث من العام 2024، جاء مصرف بغداد في مقدّم المصارف العراقية الـ 12 خلال الأشهر التسعة من العام 2024، من حيث الأداء (الربح قبل الضريبة)، محققاً 286.3 مليار دينار، تلاه مصرف الأهلي العراقي محققاً 201 مليار دينار.

وجاء مصرف المنصور في المرتبة الثالثة محققاً 89.3 مليار دينار، والعراقي الإسلامي في المرتبة الرابعة محققاً 84.8 مليار دينار، والتنمية الدولي في المرتبة الخامسة، محققاً 74.4 مليار دينار، ومصرف التجاري العراقي في المرتبة السادسة محققاً 30 ملياراً.

كما جاء مصرف دينار الجنوب في المرتبة السابعة محققاً 24.2 مليار، ودينار جيهان في المرتبة الثامنة محققاً 24.1 ملياراً، ومصرف الإئتمان في المرتبة التاسعة محققاً 21 ملياراً، ومصرف الإتحاد في المرتبة العاشرة، محققاً 10.8 مليارات، ومصرف أشور في المرتبة الـ 11 محققاً 10.2 مليارات ومصرف الإستثمار في المرتبة الـ 12، محققاً 8.1 مليارات دينار.

الشرق الأوسط المنطقة الوحيدة النامية سياحياً عند مستويات ما قبل الجائحة

مساهمة السياحة في الإقتصاد العالمي بلغت نحو 3.3 تريليونات دولار في العام 2023

تشير بيانات منظمة السياحة العالمية، إلى أن مساهمة السياحة في الإقتصاد العالمي قد بلغت نحو 3.3 تريليونات دولار في العام 2023، أو ما نسبته 3% من الناتج الإجمالي العالمي، فيما وصل عدد السياح في العالم نحو 1.3 مليار سائح في نهاية العام 2023. وقد سجلت السياحة الدولية في العام 2023 نسبة 88% من مستويات ما قبل الجائحة، ومن المتوقع أن يتواصل هذا الزخم والإنتعاش القوي وصولاً إلى التعافي الكامل في حلول نهاية العام 2024.

وتشير البيانات إلى أن عائدات السياحة الدولية قاربت 1.4 تريليون دولار خلال العام 2023، أي نحو 93% مما حققته الوجهات السياحية في العام 2019 (التي بلغت حينها 1.5 تريليون دولار). وتُظهر أحدث بيانات المنظمة، أن السياحة الدولية تعافت بالكامل تقريباً من أزمة جائحة «كوفيد19-» مع وصول العديد من الوجهات إلى أعداد الوافدين والإيرادات التي كانت قبل الوباء أو حتى تجاوزتها.

وتقود منطقة الشرق الأوسط التعافي العالمي في القطاع السياحي، وهي المنطقة الوحيدة التي حققت نمواً سياحياً عند مستويات ما قبل الجائحة، وإستقبلت عدداً أكبر من السياح، بلغت في العام 2023 نسبة 122% مقارنة بأرقام العام 2019.

وبحسب بيانات منظمة السياحة العالمية تصدّرت قطر قائمة الوجهات الأفضل أداء في جميع أنحاء العالم للأشهر التسعة الأولى من العام 2023، وإحتلت السعودية المركز الخامس في التصنيف العالمي للوافدين الدوليين في العام 2023، حيث سجلت المملكة زيادة بنسبة 156% في عدد السياح الوافدين العام الماضي مقارنة بالعام 2019 وسط تعافي قطاع السياحة بعد الجائحة، وبلغ إجمالي الإنفاق السياحي في المملكة 150 مليار ريال سعودي (قرابة 40 مليار دولار)، وسجلت السياحة الوافدة نحو 87 مليار ريال (23 مليار دولار)، في حين بلغت إيرادات السياحة المحلية نحو 63 مليار ريال (17 مليار دولار) خلال الفترة نفسها.

وقد إحتلت الإمارات المرتبة الثامنة في التصنيف العالمي للوافدين الدوليين في العام 2023، إذ سجّلت دبي أعلى معدل وصول سنوي للسياح على الإطلاق في العام 2023، حيث إجتذبت 17.15 مليون زائر خلال العام المذكور، فيما بلغ الرقم القياسي لعام 2019، 16.73 مليوناً.

كما إحتلت مصر المرتبة العاشرة بين أفضل الوجهات السياحية، واستقبلت رقما قياسياً بلغ 14.9 مليون سائح خلال العام 2023، متجاوزة الرقم القياسي السابق لعام 2010 والبالغ 14.7 مليوناً. أما المغرب فقد إستقبل رقماً قياسياً بلغ 14.5 مليون سائح في العام 2023، حيث شهد شهر ديسمبر/كانون الأول وحده وصول 1.3 مليون سائح. وبلغ إجمالي إيرادات السياحة في المغرب 9.8 مليارات دولار خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني ونوفمبر/تشرين الثاني 2023، بزيادة 15.8% على أساس سنوي، بحسب بيانات مكتب الصرف، الجهة المنظمة للصرف الأجنبي المغربي.

دور قطاع السياحة في التنمية المستدامة

يُعتبر قطاع السياحة من القطاعات الإقتصادية الحيوية التي تُسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يلعب دوراً مهماً في تعزيز الإقتصاد، وخلق فرص العمل، والحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى تعزيز التنوع الثقافي بين الشعوب. ورغم التحدّيات التي يُواجهها القطاع، مثل التأثيرات البيئية والاجتماعية، إلاّ أن هناك فرصاً كبيرة للإستفادة منه كأداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالم.

وتُعد السياحة من المصادر الرئيسية للعائدات المالية لعدد من الدول، خصوصاً في الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على السياح كمصدر للعملات الأجنبية. فمن خلال تحسين الإيرادات الوطنية، تُساهم السياحة في دعم الاقتصاد المحلي، حيث تُسهم بشكل مباشر في رفع مستويات الدخل وتطوير العديد من الأنشطة الإقتصادية. وعلى سبيل المثال، في مصر يشكل قطاع السياحة جزءاً مهماً من الناتج المحلي الإجمالي، ويُعدّ مصدراً رئيسياً للعملات الأجنبية. كما تساعد السياحة في خلق فرص العمل في العديد من القطاعات، مثل الفنادق، والمطاعم، وخدمات النقل، والمرشدين السياحيين، مما يعزّز من قدرة المجتمع على مواجهة تحديات البطالة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم السياحة في دعم القطاعات المرتبطة مثل النقل، والتجارة، والبناء، ما يعزز من النمو الاقتصادي العام. كما أن تطوير البنية التحتية مثل الطرق والمطارات يسهم في تحسين جودة الحياة وتوفير فرص استثمارية جديدة.

ويُمكن للسياحة أن تلعب دوراً مهماً في تعزيز التنمية الاجتماعية من خلال تمكين المجتمعات المحلية وزيادة الوعي الثقافي، فالسياحة تُسهم في الحفاظ على التراث الثقافي والبيئي، حيث يتفاعل السياح مع المجتمعات المحلية ويُسهمون في دعم صناعات الحرف اليدوية والفنون التقليدية. فعلى سبيل المثال، في المغرب، تساعد السياحة في الحفاظ على التراث الثقافي المغربي، من خلال جذب السياح إلى المدن التاريخية مثل فاس ومراكش، حيث يتم الحفاظ على الممارسات التقليدية والتقاليد المحلية. وفي الوقت ذاته، توفر السياحة فرصاً للمرأة والشباب في مختلف المجالات، من خلال توفير وظائف في الفنادق، والمطاعم، والأنشطة السياحية.

إضافة إلى ذلك، يُعزز قطاع السياحة من تحسين مستوى التعليم والتدريب المهني، حيث تُوفر السياحة فرصاً لتطوير المهارات العملية والتعليمية في المجتمعات المحلية، مما يساهم في رفع المستوى العام للمعرفة في تلك المجتمعات.

وبينما قد تشكل السياحة تحديات بيئية، إلاّ أن هناك إمكانات كبيرة لإستخدامها كأداة للحفاظ على البيئة من خلال السياحة المستدامة. فالسياحة البيئية، التي تركز على الحفاظ على البيئة الطبيعية والتنوع البيولوجي، هي إحدى الاتجاهات التي تساعد في زيادة الوعي البيئي. وعلاوة على ذلك، تُسهم السياحة المستدامة في تطوير البنية التحتية «الخضراء»، مثل إستخدام الطاقة المتجددة في الفنادق والمنتجعات، مما يقلل من التأثير البيئي للنشاط السياحي.

والسياحة ليست فقط محركاً إقتصادياً، بل هي أيضاً أداة رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة. ويُمكن للسياحة أن تساهم في الحد من الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل، وتحقيق الإستدامة البيئية. فمن خلال خلق فرص عمل في المجتمعات الريفية والنائية، تُسهم السياحة في تقليل مستويات الفقر وتحسين الظروف المعيشية. وفي دول أفريقيا جنوب الصحراء، يُعد قطاع السياحة مصدراً مهماً للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، ما يسهم في تحسين الحياة في المناطق الأقل تطوراً. كما تساهم السياحة المستدامة في نشر الوعي حول قضايا البيئة وتغيُّر المناخ، وتعزز من الجهود العالمية لتحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال تشجيع السياحة على الحفاظ على البيئة والمساهمة في التنمية الإجتماعية، يُمكن للسياحة أن تكون أداة فعّالة في تحقيق التوازن بين النمو الإقتصادي والحفاظ على البيئة.

أخيراً، تلعب التكنولوجيا دوراً متزايداً في قطاع السياحة المستدامة،

حيث تساهم الإبتكارات التكنولوجية في تحسين تجربة السياح وتقليل التأثيرات البيئية. ومن خلال التطبيقات الذكية والمواقع الإلكترونية لحجز السفر وتنظيم الرحلات، يتمكن السياح من تخطيط سفرهم بشكل مستدام، مما يُعزز من الوعي البيئي. كما يُسهم استخدام تقنيات جديدة مثل الطاقة الشمسية في الفنادق والمرافق السياحية في تقليل الانبعاثات الكربونية، ما يُساعد على تحقيق السياحة المستدامة التي توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والبيئية.

وبناء على كل ما سبق، يُظهر قطاع السياحة أنه لا يُعد فقط محركاً إقتصادياً، بل يُعد أداة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة. فمن خلال توفير فرص العمل، ودعم الإقتصاد المحلي، وتعزيز الحفاظ على البيئة، يُمكن للسياحة أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تشمل النمو الإقتصادي، والحفاظ على الموارد البيئية، والتنوّع الثقافي. لذلك، يجب على الحكومات والمجتمعات المحلية العربية تبنّي سياسات تشجع على السياحة المستدامة، لتحقيق أكبر إستفادة ممكنة دون التأثير على الأجيال القادمة.

دور المصارف في دعم وتنمية القطاع السياحي

تُساهم المصارف بشكل كبير في تنمية القطاع السياحي من خلال توفير مجموعة من الخدمات المالية التي تدعم المشاريع السياحية المختلفة. في هذا السياق، يُعد التمويل أحد الأدوار الرئيسية التي تلعبها المصارف، حيث تقدم قروضاً طويلة ومتوسطة الأجل للمستثمرين في القطاع السياحي، مثل تطوير الفنادق والمنتجعات السياحية والمرافق الترفيهية. هذا التمويل يساعد في بناء مشاريع سياحية جديدة أو توسيع المشروعات القائمة، مما يعزز النمو في هذا القطاع الحيوي. بالإضافة إلى ذلك، توفر المصارف إستشارات مالية متخصّصة للمستثمرين في القطاع السياحي، حيث تساعدهم على إتخاذ قرارات مالية إستراتيجية حيال إستثماراتهم. يشمل ذلك استشارات حول كيفية تحسين العوائد وتقليل المخاطر المالية المرتبطة بالمشاريع السياحية.

كما تلعب المصارف أيضاً دوراً مهماً في تقديم حلول تمويل مبتكرة، مثل التمويل الجماعي أو التمويل المخصص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تهدف إلى تطوير السياحة المحلية. هذه الحلول تساعد في دعم الشركات السياحية الصغيرة التي تلعب دوراً كبيراً في الإقتصاد المحلي.

ودور المصارف في دعم السياحة لا يقتصر على تمويل المشاريع الكبرى فقط، بل يمتد أيضاً إلى تشجيع السياحة المستدامة، إذ يُمكن للمصارف تخصيص قروض أو تسهيلات مالية للمشاريع السياحية التي تلتزم بالمعايير البيئية والإجتماعية، مما يُعزّز الإستدامة البيئية ويساهم في دعم المجتمعات المحلية في المناطق السياحية.

كما تساهم المصارف في تطوير السياحة من خلال توفير بطاقات الإئتمان والسياحة الترويجية، مما يعزّز قدرة السياح على التنقل وزيارة وجهات سياحية متعددة. هذه الخدمات تُسهم في تحسين تجربة السياح وتعزّز من تدفق الأموال إلى القطاع السياحي.

أخيراً، تلعب المصارف دوراً في تمويل مشاريع البنية التحتية الضرورية للقطاع السياحي، مثل تطوير المطارات والطرق والقطارات التي تخدم هذا القطاع. يُعد هذا التمويل أساسياً لتسهيل حركة السياح وتعزيز تجربة السفر، مما يؤدي إلى تحسين البنية التحتية السياحية وزيادة الجذب السياحي.

في الخلاصة، يُمكن القول إن المصارف لها دور حيوي في تعزيز القطاع السياحي من خلال تقديم التمويل اللازم وتوفير الحلول المالية المتنوعة، مما يسهم في تحقيق النمو المستدام في هذا القطاع.

المصدر: منظمة السياحة العالمية

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr was named the 'Best Provider of Money Market Funds in Africa and the Middle East' for the years 2009 and 2010 and the 'Best Provider of Money Market Funds in the Middle East' for the years 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015. The bank was also named the 'Best Provider of Money Market Funds and Short-Term Investments in the Middle East' in 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022 and in Africa and the Middle East in 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 44 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 800 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for the years 2016, 2017, 2018, 2019, 2020 and 2021 and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI) for the seventh year, in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR
WORKING TOGETHER FOR PROSPERITY

BM 19888
Phone بي إم هون

www.banquemisr.com

الإسكوا تنضمّ إلى التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر

بهدف دعم الفئات الأكثر فقراً وتهميشاً في المنطقة العربية، إنضمّت لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) كعضو مؤسس إلى التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر الذي أُعلن عنه خلال قمة مجموعة العشرين المنعقدة في ريو دي جانيرو – البرازيل، وذلك إلتزاماً بأهداف التحالف العامة الساعية إلى إرساء العدالة الإجتماعية وتحقيق المساواة، بعيداً عن أي إعتبارات فئوية أو جنسية أو عرقية وتوفير الحماية للجميع.

فرغم التقدم المُحرز، لا تزال الأزمات المتعلّقة بالأمن الغذائي تشكّل تحدياً رئيسياً للحكومات والمجتمعات. كذلك، تلتزم الإسكوا دعم أهداف التحالف بمجموعتها الخاصة من المقاربات والقدرات المتكاملة في مجالات قياس الفقر؛ والحماية الإجتماعية؛ والأمن الغذائي.

وكانت خطوة الإنضمام إلى هذا التحالف، الذي وُضعت أُسّسه خلال إجتماع وزاري لفريق عمل مجموعة العشرين في تموز/يوليو 2024، لتسريع جهود معالجة الأسباب الجذرية للجوع والفقر في عالم يتخبّط بالحروب والصراعات من خلال مجموعة شاملة من تدابير السياسات العامة.

وأكّدت الأمينة التنفيذية للإسكوا رولا دشتي أهمية «أن يتّحد العالم وراء نهج منسّق ومتكامل يجمع بين المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية»، مشدّدة على «ضرورة دعم الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع والفقر وتسريعها، مع الحدّ من أوجه عدم المساواة بهدف تحقيق التنمية المستدامة ومناصرة مسارات الإنتقال العادلة».

ويهدف التحالف إلى توفير الدفع السياسي الثابت وحشد الجهود لمكافحة الجوع والفقر في مختلف أبعاده، وتسهيل تعبئة وتنسيق الدعم المحلي والدولي، بما في ذلك الموارد المالية العامة والخاصة والمعرفة، لتنفيذ البرامج القائمة على الأدلة.

وأشارت دشتي إلى أن هذا «التحالف لا يُسهّل الدعم المباشر من المانحين إلى المستفيدين فحسب، بل يمكّن أيضاً التعبئة المحلية وطرائق تمويل متنوعة، مما يجذب مجموعة أوسع من المانحين لإيجاد حلولٍ مخصّصة للإحتياجات المحددة»، وقالت: «ببساطة، هناك إرتباط وثيق بين الجوع والفقر، ونحن بحاجة إلى مواجهتهما معًا وأن نبذل قصارى جهدنا لإنقاذ عالمنا منهما معاً، وسيتطلّب تحقيق هذا الطموح تعاوناً قوياً بين البلدان والشركاء، مثل التحالف العالمي ضد الجوع والفقر، لتبادل المعارف وتعزيز التمويل».

خدمة الدين العام في البلدان العربية المتوسطة الدخل

من جهة أخرى، إستحوذت خدمة الدين الخارجي في البلدان العربية المتوسطة الدخل على أكثر من 15 % من الإيرادات العامة في العام 2023، مقارنةً بنحو 7 % في العام 2010، وبلغت رقماً قياسياً هو 40 مليار دولار في العام 2024. وفي البلدان المنخفضة الدخل، تجاوزت خدمة الدين المليار دولار خلال عامي 2023–2024. هذه أبرز النتائج الرئيسية التي وردت في تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) «آفاق الدين والمالية العامة للمنطقة العربية».

وقد تم إطلاق هذا التقرير خلال حلقة عمل حول «استراتيجيات تحسين الديون لتوسيع الحيّز المالي وتمويل أهداف التنمية المستدامة» والتي عُقدت على مدار يومين في العاصمة الأردنية عمّان. علماً أن التقرير قدّم نظرةً شاملة على مختلف التدفقات المالية، بما فيها الديون والموارد المحلية والأدوات التمويلية المبتكرة الجديدة.

نظّمتها الإسكوا بالتعاون مع بنك قطر للتنمية في الدوحة
ختام القمّة العربية الثالثة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤتمر رواد قطر2024:

إلتزامات تفوق 300 مليون دولار للشركات الصغيرة والمتوسطة

خلصت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في ختام فعاليات الحدث الذي جمع بين القمّة العربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤتمر «روّاد قطر» في الدوحة، إلى الإعلان عن إلتزامات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بمساهمات تفوق 300 مليون دولار.

وأعلنت الأمينة التنفيذية للإسكوا رولا دشتي مع شركائها عن هذه الإلتزامات التي تشمل بناء منصّات تجارية إلكترونية لـ200 شركة لتعزيز وصولها الى أسواق جديدة، ودعم تمويل مشاريع بقيمة 300 مليون دولار وتدريب أكثر من 2,000 شركة ناشئة على تكنولوجيا وريادة الأعمال الخضراء، مشيرة إلى «أنّ منصّة سوق الإبداع العربي التي تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المعنيّة بالإبتكار والمنتجات الحرفيّة والتقليديّة والتي أطلقت في العام الماضي، باتت اليوم تشمل 1,000 شركة عربية، وأعربت عن تطلّعها لرفع عدد الشركات إلى 1,500 خلال العام المقبل (2025) من أجل مساعدتها لترويج منتجاتها وزيادة مبيعاتها».

وأكّدت دشتي أنّ «قوة الشركات الصغيرة والمتوسطة تكمن في قدرتها على الإبتكار والتكييف وتحويل التحدّيات إلى فرص، فهي نبض إقتصاداتنا»، داعيةً رواد الأعمال إلى الإيمان بأنفسهم «لأنهم مَن سيصنع التغيير الإيجابي لبناء مستقبل مزدهر وأكثر شمولًا في المنطقة».

وقد تخلّل حفل الختام الإعلان عن الفائزين في التحدّيات التي كانت الإسكوا قد أطلقتها خلال هذا العام، فعن جائزة التكنولوجيا الرقمية الناشئة، فاز كلّ من «سنونو» من قطر و«كودد» من الكويت. وعن جائزة التميُّز في التجارة الإلكترونية، فاز كلّ من «بلاي بوك» من البحرين، و«بايكرون» من الامارات و«ماي تندي» من المغرب. أمّا عن جائزة مستقبل شامل للجميع، ففاز كلّ من «كيوريبونكس» من تونس، و«أكسس لايف» من مصر و«ينمو» من السعودية، وعن جائزة التميّز الأخضر، فقد فاز كلّ من «واي واي ريغن» من لبنان و«إنبات القابضة» من قطر. وعن جائزة الابتكار الإجتماعي، فاز كلّ من «لنبتكر» من الأردن و«تنافس» من السعودية.

وكان هذا الحدث قد إنطلق تحت شعار «آفاق العصر الرقمي»، وذلك تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في دولة قطر الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، ومن تنظيم الإسكوا وبنك قطر للتنمية.

وإستقطب الحدث أكثر من 5,000 مشارك وزائر، من رواد أعمال ومستثمرين وخبراء من مختلف القطاعات، بالإضافة إلى واضعي سياسات وممثلين عن الجهات الحكومية وغير الحكومية. وسلّط الحدث الضوء على قصص نجاح ملهمة، وحضر أكثر من 1,400 مشارك جلسات تدريبية وورش عمل تفاعلية، وحوارات مع صانعي السياسات، كما حصل أكثر من 100 رائد ورائدة أعمال على الإرشاد الفردي الخاص.

ويشكّل الحدث منصة شاملة تهدف إلى دعم المشروعات الناشئة وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة العربية، من خلال أنشطة متنوّعة تركز على التطورات الرقمية وتكنولوجيات الخضراء وتجمع المعنيين من مختلف القطاعات.

المشاريع الصغيرة والمتوسطة قاطرة للتنمية وتلعب دوراً مهماً في تنويع الهيكل الإقتصادي

يعي واضعو السياسات الإقتصادية والنقدية في الدول العربية، والقيّمون على القطاعات المصرفية، أهمية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويُترجمون ذلك بإجراءات عملية وتشريعات وقوانين.

وتقوم البنوك المركزية في السنوات الاخيرة (لا سيما في دول الخليج) بصوغ السياسات اللازمة، ووضعها لتوجيه وتحفيز البنوك نحو ضخّ المزيد من التمويلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة والناشئة، بتخصيص نسبة من إجمالي محافظها الإئتمانية لتوجيهها لهذه المشروعات، وتأسيس قطاعات داخلية متخصّصة، سواء على مستوى الإئتمان أو المخاطر، مع توفير آليات لضمان مخاطر الإئتمان ونظم المعلومات الإئتمانية، وتعزيز كفاءة وزيادة أعداد الكوادر البشرية بالقطاع المصرفي، ونشر ثقافة ريادة الأعمال والثقافة المالية بين فئات المجتمع عموماً والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال خصوصاً.

في هذا السياق، يشرح الخبير الإقتصادي الدكتور محمد وهبة (أستاذ محاضر في كلية الإقتصاد وإدارة الاعمال في الجامعة اللبنانية) لمجلة «إتحاد المصارف العربية»، أن «المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، تُعتبر القاطرة الحقيقية للتنمية، وتلعب هذه المشاريع دوراً مهماً في زيادة القيمة المضافة وتنويع الهيكل الإقتصادي، وتُشكل أساساً لخلق فرص العمل في العديد من الدول.

وتُقدّر مساهمتها بحوالي 33 % من الناتج المحلي الاجمالي، و45 % في التشغيل بالقطاع الرسمي في مجموعة دول الإقتصادات الناشئة والنامية»، لافتاً إلى أنه «إزداد إهتمام الدول العربية في هذه المشروعات في ظل تنامي عددها وإرتفاع مساهمتها في الإنتاج وخفض البطالة، وتشكل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، نسبة كبيرة من المنشآت العاملة في القطاع الرسمي في عدد من الدول العربية، حيث تُقدر نسبتها من إجمالي عدد المنشآت ما بين 90 % و99 %.

وتحتل كل من مصر، والسعودية، وتونس، ولبنان، والأردن الصدارة من حيث عدد المنشآت، فهي تساهم بنحو45 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وتصل مساهمتها في إحدى الدول الى نحو 80 % من الناتج المحلي الإجمالي».

يضيف د. وهبة: «تختلف أطر التمويل في البلدان العربية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ما بين الدول العربية المصدّرة وتلك المستوردة للنفط، ويُراوح عدد المصارف التي تقدم قروضاً 15 مصرفاً إلى 66 مصرفاً، وتأتي في المرتبة الثانية مؤسسات التمويل الأخرى، وتشمل شركات التمويل التأجيري، وشركات التمويل الأصغر، وجمعيات القروض الصغيرة التي تُوفر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل من الكويت، والمغرب، ومصر. إضافة إلى ذلك، تقدم جهات متخصّصة في بعض الدول الضمان لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل برنامج كفالة الذي يقدمه صندوق التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت، وصندوق الضمان المركزي في المملكة المغربية، ووكالة ضمان التمويل الأصغر «تيسير» في جمهورية السودان».

ويوضح د. وهبة أنه «في ما يتعلق بالآليات المتوافرة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال أسواق المال وبهدف جذب وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فإن محدودية الملاءة المالية والضمانات المتوافرة تُعد من العوائق التي تُحد من هذه المشاريع، حيال إصدار السندات والأسهم التي تمكنها من الحصول على تمويل من أسواق المال العربية في إطار سعيها لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن ولوج أسواق المال نظراً إلى العقبات التي تُواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان.

بالإضافة إلى إرتفاع تكاليف المعاملات ومعدّلات الفائدة بالمقارنة مع المنشآت الكبيرة، مما يُحد من قدرتها على الحصول على تمويل خارجي، لذلك أطلق عدد من الدول العربية منصّات بديلة أو موازية لسوق المال الرئيس بشروط أكثر مرونة تستهدف الشركات المتوسطة والصغيرة».

ويشير د. وهبة الى أنه «من النماذج البارزة في هذا المجال تجربة مصر، والسعودية، وتونس، والمغرب. في جمهورية مصر العربية، تم إدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة في بورصة النيل، بيد أن تطوّر هذه التجربة يُواجه بعض التحدّيات، منها صعوبة إقناع مالك الشركات بتسجيلها في سوق المال، والإستجابة لمتطلبات الحوكمة والإفصاح بسبب ملكيتها العائلية»، موضحاً أنه «بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، أنشأت السوق الموازية «نمواً» تحت مظلة السوق المالية السعودية كمنصّة بديلة للشركات الراغبة في الإدراج بمتطلّبات إدراج أقل ومعايير أكثر مرونة، مما يزيد من الأدوات والفرص الإستثمارية المطوّرة والمتنوّعة لكافة المشاركين والمتعاملين في السوق المالية.
بالنسبة إلى تونس، أنشأت سوقاً بديلة بشروط ميسّرة بهدف توفير التمويل بكلفة منخفضة لتشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة للإلتحاق بالسوق المالية.

من ناحية ثانية، هناك جهود مبذولة من عدد من الدول منها على سبيل المثال لبنان والسودان، لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الإستفادة من موارد أسواق المال، تتمثل هذه الجهود في إجراء الدراسات المتعلقة بتفعيل عمل الأسواق المالية، وتقييم إمكانية إنشاء منصّات تداول إلكترونية لإدراج الشركات الناشئة والصناديق الإستثمارية، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة الناجحة من طرح أسهمها للحصول على سيولة إضافية من أسواق المال».
ويشدّد د. وهبة على أنه إلى جانب ما يتوافر من مصادر للتمويل داخلية وخارجية، «إتخذ عدد من الدول العربية تدابير لتحفيز الطلب على التمويل، منها تقديم التمويل بتكلفة منخفضة، حيث يتم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتكلفة منخفضة، بالإضافة الى تقديم الدعم الفني وإنشاء مراكز تدريب قي المجال الفني والتقني».
في المقابل يرى د. وهبة أنه «بإستثناء بعض الدول العربية المصدّرة للنفط، تُواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحدّي صعوبة الحصول على التمويل الملائم، لأسباب عديدة منها إرتفاع كلفة ومخاطر التمويل نتيجة عدم توافر المعلومات الكافية حول المنشآت المقترضة، بما يُمكن من تقييم تصنيفها الإئتماني، وعدم توافر الضمانات الكافية لديها مما يؤدي لصعوبة نفاذها للتمويل»، شارحاً أنه «في هذا الجانب، هناك حاجة لرفع قدرة نظم

د. وهبة:
على الدول والمصارف تقييم المشاكل التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة من منظور أصحاب العمل

المعلومات الإئتمانية، وإستكمال آليات ضمان التمويل وتطوير الأطر التشريعية الخاصة بها، بما يُعزز قوة الضمانات ويُعطي مرونة أكبر في إستخدام الاصول المختلفة في الضمان».
يضيف د. وهبة: «لقد إعتبرت لجنة بازل هذه المشاريع، إحدى آليات تخفيف المخاطر، من خلال تخفيض أعباء متطلّبات كفاية رأس المال، وبالتالي زيادة فاعلية برامج الضمان وقدرتها على جذب مموّلين جدد، مما يساهم في تخفيض نسب التعثُّر الذي يبلغ لدى بعض المصارف في عدد من البلدان العربية 20 %»، مشدّداً على أن «المشكلة في الدول العربية تبرز في إنخفاض مستوى توليد الدخل وإنتشار القطاعات غير المنظمة وضعف أداء النمو».

ويختم د. وهبة: «ربما ولتشجيع أُطر عمل المشاريع المتوسطة والصغيرة، على الدول والمصارف تقييم المشاكل التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة، سواء من منظور أصحاب العمل أو من منظور المستخدمين أو التشريعات وأطر الدعم المالي واللوجيستي، وفي سياق التحدّيات الأوسع التي تواجه عالم العمل، وتوجيه القطاعات بالتعاون مع المؤسسات العامة والمنظمات الدولية الداعمة».

باسمة عطوي

SHEIN شي إن

AliExpress

amazon

اطلب بطاقتك الآن

وتسوق من أي متجر في العالم

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank

8009999

qtbbank.com

تمكين ... وأمان

الأمين العام لجمعية مصارف لبنان د. فادي خلف:
إدراج لبنان على اللائحة الرمادية يفرض تحديات جديدة

كتب الأمين العام لجمعية مصارف لبنان الدكتور فادي خلف إفتتاحية الجمعية بعنوان «المصارف اللبنانية وتحدّيات اللائحة الرمادية»، وقد جاء فيها:

شهد القطاع المصرفي اللبناني في الآونة الأخيرة تطوُّرات جديدة مع إدراج لبنان ضمن «اللائحة الرمادية» لمجموعة العمل المالي FATF. رغم هذا الإدراج، أكد القطاع المصرفي اللبناني مراراً إلتزامه تطبيق جميع المعايير والأنظمة التي تفرضها FATF، وبالتالي، لا تتوقع المصارف أي تأثيرات مباشرة تهدّد علاقاتها مع المصارف المراسلة الدولية. غير أن بعض التأثيرات غير المباشرة قد تبرز على المدى الطويل، وتتطلّب تخطيطاً وإستجابة ملائمة للتعامل معها بشكل فعّال.

أولاً: إلتزام المصارف اللبنانية بمعايير FATF

منذ سنوات، إتخذت المصارف اللبنانية خطوات جادة للإمتثال للمعايير الدولية في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ولوائح العقوبات الدولية، وذلك في إطار سياساتها للتعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

يشمل هذا الإمتثال تبنّي الأنظمة الحديثة، وتطبيق السياسات الصارمة التي تفرض الرقابة والمتابعة على كافة العمليات المالية، بالإضافة إلى تدريب الموظفين في هذا المجال. وأكدت المصارف اللبنانية إلتزامها المستمر بتحديث وتطوير أنظمتها تماشياً مع تطور متطلبات FATF، وهذا يشمل إعتماد أحدث التقنيات لتسهيل عملية الإلتزام التلقائي وتعزيز الشفافية.

ثانياً: المحافظة على العلاقات مع المصارف المراسلة الدولية

بفضل تطبيقها للمعايير الدولية، نجحت المصارف اللبنانية في الحفاظ على علاقاتها الوثيقة مع المصارف المراسلة الأجنبية، والتي تُعتبر شرياناً حيوياً لربط السوق اللبنانية بالإقتصاد العالمي.

هذه العلاقات هي نتيجة عقود من التعاون المستمر والإلتزام الثابت بالقواعد والتشريعات الدولية. بالتالي، من غير المتوقع أن يكون لإدراج لبنان على «اللائحة الرمادية» تأثير مباشر على هذه العلاقات، حيث تعي المصارف المراسلة مدى إلتزام المصارف اللبنانية بالإجراءات الوقائية المطلوبة. وقد أظهرت الإتصالات معها بأنها لا ترى أي مبرّر لإنهاء التعاون مع القطاع المصرفي اللبناني أو الحدّ منه.

الدكتور فادي خلف

ثالثاً: تأثيرات اللائحة الرمادية: تأثيرات غير مباشرة على القطاع المصرفي

في حين أن إدراج لبنان على اللائحة الرمادية لا يشكل تهديداً مباشراً للقطاع المصرفي، إلاّ أن هناك تأثيرات غير مباشرة قد تظهر تدريجاً، والتي قد تفرض بعض التحدّيات التي يتعيّن التعامل معها بعناية. يمكن تلخيص هذه التأثيرات كالتالي:

1 – تزايد التدقيق من قبل المصارف المراسلة

قد يؤدي إدراج لبنان على اللائحة الرمادية إلى تزايد التدقيق من قبل بعض المصارف المراسلة في العمليات التي تقوم بها المصارف اللبنانية، وذلك للتأكد من عدم وجود أيّة مخالفات تتعلق بتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب. هذا التدقيق الإضافي قد يزيد من الوقت الذي تحتاجه المصارف لإتمام بعض العمليات المالية، مما قد يؤثر بشكل غير مباشر على التكلفة التشغيلية ويتطلب جهداً متزايداً من قبل المصارف للحفاظ على سرعة وجودة خدماتها.

2 – تراجع في جاذبية الإستثمار الأجنبي

قد يشكل إدراج لبنان ضمن اللائحة الرمادية عاملاً سلبياً لبعض المستثمرين الأجانب الذين يتطلّعون للإستثمار في البلاد، إذ قد يُنظر إلى الإدراج على اللائحة الرمادية على أنه مؤشّر على وجود مخاطر إضافية.

وقد يُحجم بعض المستثمرين الدوليين عن الإستثمار في السوق اللبنانية، مما قد يضع مزيداً من الضغوط لجهة إقناع المساهمين الأجانب في المصارف اللبنانية بالمشاركة في إعادة رسملتها في حال الحاجة إلى ذلك.

3 – تأثيرات محتملة على التسهيلات المالية الدولية

رغم عدم وجود تهديد مباشر للعلاقات مع المصارف المراسلة، إلاّ أن بعض المؤسسات المالية الدولية قد تنظر إلى إدراج لبنان على اللائحة الرمادية كتحدٍ إضافي، مما قد يؤدي إلى تغيير في الشروط أو الحدّ من بعض التسهيلات المالية الممنوحة. قد يشمل هذا التشديد في شروط الإقراض، أو فرض بعض الرسوم الإضافية على التحويلات الدولية، أو حتى إعادة تقييم المخاطر المالية المرتبطة بلبنان.

4 – تأثيرات على تصنيف الإئتمان الدولي

قد يتسبّب إدراج لبنان على اللائحة الرمادية في مزيد من التأثير السلبي على تصنيفه الإئتماني لدى المؤسسات المالية العالمية. مزيد من التصنيف الإئتماني السلبي قد يجعل من الصعب على لبنان، سواء كدولة أو كشركات، الحصول على قروض دولية بتكاليف معقولة. ومع أن هذه التداعيات قد لا تكون ملموسة فوراً، فإنها قد تشكل عقبة على المدى الطويل في حال عدم إستجابة لبنان لمتطلبات شطب اسمه عن اللائحة الرمادية.

رابعاً: قدرة القطاع المصرفي اللبناني على مواجهة التحدّيات

رغم ما سبق، لا تزال المصارف اللبنانية واثقة من قدرتها على التعامل مع أي تأثيرات غير مباشرة قد تنشأ عن إدراج لبنان على اللائحة الرمادية. فقد أثبت القطاع المصرفي اللبناني قدرته على التكيّف مع التحدّيات المختلفة منذ بداية الأزمة النظامية في لبنان، خاصة مع حرصه على تعزيز الشفافية، والمحافظة على الكفاءة التشغيلية، والإلتزام بالتوجيهات الدولية.

في الخلاصة، من أجل تقليل التأثيرات غير المباشرة، تعمل المصارف اللبنانية حالياً على تعزيز علاقتها مع الهيئات التنظيمية الدولية وزيادة التعاون مع المؤسسات المالية المراسلة، كما تسعى إلى إظهار شفافية إضافية في جميع عملياتها، وتطبيق أنظمة رقابة داخلية أكثر فعّالية لضمان الإلتزام التام بمعايير FATF.

قد ينكمش 9.2 % في العام 2024 بسبب الحرب
الأمم المتحدة: إقتصاد لبنان المنهك يعاني أزمات مستمرة منذ سنوات

حذّرت الأمم المتحدة، من أن النزاع في لبنان جرّاء العدوان الإسرائيلي، قد يُفاقم من تردّي إقتصاد البلاد الذي أنهكته أزمة مستمرة منذ سنوات، متوقّعة إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9,2 % في العام 2024 في حال إستمرار القتال، وفق وكالة «فرانس برس».

الأضرار والخسائر تُقدّر بنحو يزيد عن 8.5 مليارات دولار

أشارت التقديرات الواردة في تقرير جديد صدر عن البنك الدولي يُقيّم الأثر الأولي للصراع على إقتصاد لبنان وقطاعاته الرئيسية، إلى أن تكلفة الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية قد بلغت نحو 8.5 مليارات دولار.

وخلص التقييم الأولي للأضرار والخسائر في لبنان إلى أن الأضرار المادية وحدها بلغت 3.4 مليارات دولار، وأن الخسائر الإقتصادية بلغت 5.1 مليارات دولار.

وعلى صعيد النمو الإقتصادي، تشير التقديرات إلى أن الصراع أدى إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان بنسبة 6.6 % على الأقل في العام 2024، مما يُفاقم الإنكماش الإقتصادي الحاد المستمر على مدى خمس سنوات، والذي تجاوز 34 % من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وتناول التقرير أيضاً أثر الصراع على الشعب في لبنان، حيث تشير التقديرات إلى وجود أكثر من 875 ألف نازح داخلياً، مع تعرُّض النساء والأطفال والمسنّين والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة واللاجئين لأشد المخاطر، كما تشير التقديرات إلى فقدان نحو 166 ألف فرد لوظائفهم، وهو ما يعادل إنخفاضاً في المداخيل قدره 168 مليون دولار.

ووفق التقرير، فإن قطاع الإسكان هو الأكثر تضرُّراً، حيث تضرّر نحو 100 ألف وحدة سكنية جزئياً أو كلياً، وقد بلغت الأضرار والخسائر في القطاع 3.2 مليارات دولار. وبلغت الإضطرابات في قطاع التجارة نحو ملياري دولار، مدفوعة جزئياً بنزوح الموظفين وأصحاب الأعمال، وقد أدى تدمير المحاصيل والماشية وتشريد المزارعين إلى خسائر وأضرار في قطاع الزراعة بلغت حوالي 1.2 مليار دولار.

ويعتمد التقييم الأولي للأضرار والخسائر في لبنان على مصادر بيانات عن بُعد وتحليلات لتقييم الأضرار المادية والخسائر الإقتصادية في سبعة قطاعات رئيسية. ويُغطي تقييم الأضرار المحافظات الست الأكثر تأثراً، فيما تم تقييم الخسائر الإقتصادية على نطاق البلد ككل، وذلك حسب البيانات المتوافرة.

تقديرات الواقع الإقتصادي للحرب

لا شك في أن العدوان الإسرائيلي على لبنان، قد خلّف أضراراً بالغة أصابت البشر والحجر، كذلك إنعكست الأضرار على القطاعات الإقتصادية، ممّا يشيع نظرة مستقبلية سلبية.

وبحسب التقرير بنك عوده الإقتصادي الفصلي، فإن معظم قطاعات الإقتصاد اللبناني أصيبت بالركود. ومع أن قطاعَيّ السياحة والزراعة كانا الأكثر تضرّراً من العدوان، إلاّ أن قطاعات الصناعة والتجارة والعقارات وجميع الخدمات قد تأثّرت سلباً هي الأخرى بالأوضاع السياسية والأمنية غير المؤاتية.

حجم الأضرار الاقتصادية

تقدَّرَ الأضرار بحسب التقرير، بما لا يقلّ عن 40 % من الناتج المحلّي الإجمالي للبلاد، وتشمل الأضرار المباشرة الناجمة عن الإعتداءات الإسرائيلية على لبنان تكاليف البنى التحتيّة والأبنية والمنازل المدمّرة وتدهور قطاع الزراعة وغيرها. أما التكاليف غير المباشرة على الإقتصاد، فهي تتعلّق بالنشاط الاقتصادي الضائع الذي يقدَّر أن حجمه يفوق بشكل ملحوظ حجم الخسائر المباشرة.

وإنطلاقاً من هذا الواقع، من المرجّح أن يشهد الاقتصاد اللبناني مرحلة من الإنكماش بسبب الإعتداءات، فمن المقدَّر أن تقفل السنة الحالية على انكماش قدره 8 % في حال إستمرار الحرب على لبنان ثلاثة أشهر، وأن يصل هذا المعدّل إلى 20 % في العام المقبل (2025) إذا طالت الحرب سنةً كاملة. ويضيف التقرير أنّه بخلاف المناخ الذي كان سائداً في العام 2006، فإنّ البلاد تعاني أصلاً إختلالات إقتصادية هائلة وخسائر في القطاع المالي.

الوضع النقدي وسندات اليوروبوند

على صعيد الوضع النقدي، أوضح التقرير أن أوضاع البلاد النقدية أقفلت الأشهر التسعة الأولى من العام 2024 على تقلّبات هامشيّة ضيّقة في معدّل سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار في السوق السوداء، بينما تعرّضت إحتياطات القطع الأجنبي لدى مصرف لبنان لضغوط تراجعية في بداية تشرين الأول/ أكتوبر 2024، بعدما أعلن مصرف لبنان عن تدابير إستثنائية لتلبية طلب السوق على الدولار. فإحتياطيّات القطع السائلة لدى مصرف لبنان (التي كانت قد إرتفعت بزهاء 2.1 مليار دولار بين تموز/ يوليو 2023 وأيلول/ سبتمبر 2024)، تقلّصت بقيمة 343 مليون دولار خلال النصف الأول من تشرين الأول/ أوكتوبر 2024 لتبلغ 10322 مليون دولار في منتصف الشهر المذكور. هذا التقلّص الأول من نوعه منذ تسلُّم حاكم مصرف لبنان المركزي وسيم منصوري منصبه بالإنابة، عائد خصوصاً إلى السماح بسحوبات نقدية عن ثلاثة أشهر دفعةً واحدة بموجب التعميمين رقم 158 و166 في بداية تشرين الأول/ أوكتوبر، ودفع رواتب القطاع العام بالدولار، وتدخّل مصرف لبنان في سوق الصرف الموازية لتلبية الطلب على الورقة الخضراء.

أما في ما يخص سندات اليوروبوند اللبنانية، فتجدر الإشارة الى أن حَمَلَة هذه الأوراق اللبنانية المتداولة دولياً بدأوا يُراهنون على حدوث خرق سياسي ما. فأسعار سندات اليوروبوند اللبنانية إرتفعت في الأسواق الدولية بنسبة 35 % في غضون شهر، وتحديداً من 6.5 سنتات للدولار الواحد في الأسبوع الأخير من أيلول/ سبتمبر 2024 الى 8.75 سنتاً للدولار الواحد حالياً. ويستشفّ المستثمرون الدوليون إمكانية تغيّر المشهد السياسي – الإقتصادي الوطني في الأمد المتوسط، بصرف النظر عن التحدّيات الوشيكة على الأمد القصير.

مؤشرات إضافية

في خضمّ المناخ الضبابي العام القائم، يذكر التقرير أنّ هنالك بعض النقاط المؤاتية تبرز في الوقت الحالي، إذ إنخفض الدين العام السوقي من 95 مليار دولار، قبيل الأزمة المالية إلى نحو 7 مليارات دولار. كذلك، إنخفض التسليف للقطاع الخاص (شركات وأفراد) من 55 مليار دولار قبل الأزمة إلى أقل من 1 مليار دولار كقيمة سوقية، أو أقل من 5 % من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل متوسط عالمي نسبته 110 %.

وعلى أساس مجمّع، إنخفضت المديونية الاجمالية في لبنان من 150 مليار دولار إلى أقل من 10 مليارات دولار، ما يشير إلى إحتمال حصول نموّ لافت في الإقتصاد الحقيقي عندما تنحسر العوامل الظرفية، وذلك في ظل تدني حجم الإستدانة السائدة.

أيضاً، يظهر القطاع الخاص في لبنان كوجه صامد رغم الإنتكاسة الملحوظة المسجّلة، ذاك أنه نجح في التأقلم مع محيط صارت الأحداث غير المتوقعة فيه قاعدة وليس إستثناء. إن هذا القطاع يحتاج اليوم إلى الدعم والتمويل لمواجهة الإقتصاد الموازي وغير الشرعي الآخذ في النمو عقب الأزمة المالية بشكل عام.

أما في حال إستعادة عامل الثقة مع إنتهاء الحرب، وإقرار تسوية سياسية مقرونة بالإصلاحات المنشودة، من الممكن أن يستعيد إجمالي الناتج المحلّي اللبناني المستوى الذي بلغه قبل الأزمة المالية وذلك في خلال نصف عقد من الزمن، إذ يُسجَّل نمو إيجابي حقيقي لعدد من السنوات مع إنعكاس على مستوى دخل الفرد والوضع الإجتماعي – الإقتصادي بالمعنى الواسع.

في المحصّلة، لا شك في أن العدوان الأخير على لبنان، قد أضعف بشدّة إحتمالات تعافي الإقتصاد اللبناني الهش أصلاً، بحسب وكالة «ستاندرد آند بورز للتصنيفات الإئتمانية»، لكن في الوقت عينه، إنّ توافر شروط النهوض الإقتصادي والنقدي المأمول، يتوقّف قبل كل شيء على الإرادة السياسية الداخلية لما بعد الحرب، وعلى السلوك التوافقي للسلطات المحليّة، وإعطاء الأولوية للمصلحة العامة، والإلتزام بأجندة إصلاحية، والصحوة المنشودة من قبل كافة العملاء الإقتصاديين بشكل عام.

تقرير خاص – البنك الدولي

مَصْرِفُ الجُمْهُورِيَّة
JUMHOURIA BANK
المصرف الصديق

خدماتنا الإلكترونية

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملاءه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس

خدمة الصراف الآلي ATM
خدمة نقاط البيع P.O.S
خدمة الرسائل 16016
المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور
في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات
إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الإدارة العامة ، شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

بريد إلكتروني: E-mail: jum@jbank.ly
الموقع الالكتروني: Website: www.jbank.ly
السجل التجاري Commercial Register 429

هاتف: 45/ 4442541 21 218+, 3334031/35 21 218+ :Phone
فاكس: 4442476 21 218+, 3332505 21 218+ :Fax
ص.ب: 685-3224 , P.O Box: سويفت: Swift code: jamblyltxxx

مذكرة تفاهم بين إتحاد المصارف العربية والمعهد الأميركي لمكافحة الفساد AACI:

تعزيز ثقافة مكافحة الفساد ونشر المعرفة للمبادئ العشرة المتعلقة بها

مدير المعهد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مايك مسعود، ورئيسة مدراء مؤهلون لمكافحة الفساد في لبنان جينا شماس

جاء توقيع مذكرة التفاهم بين إتحاد المصارف العربية والمعهد الأميركي لمكافحة الفساد AACI، والذي جرى في سياق «الملتقى السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب» تحت عنوان «تداعيات الإقتصاد النقدي على النظام المصرفي» والذي نظمه الإتحاد تحت رعاية مصرف لبنان المركزي، بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة – وحدة الإخبار المالي، في العاصمة اللبنانية بيروت، ليؤكد أهمية إضفاء الطابع الرسمي على هذه الإتفاقية المهمة، والتي تتوجّه إلى المصارف العربية إنطلاقاً من بيروت عاصمة الحرف وملتقى الحضارات، في سبيل المحافظة على أعلى مقاييس المعايير المهنية العالمية.

وقد وقّع المذكرة عن إتحاد المصارف العربية، الأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح، وعن المعهد الأميركي لمكافحة الفساد AACI، مدير المعهد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مايك مسعود، ورئيسة مدراء مؤهلون لمكافحة الفساد في لبنان جينا شماس، في حضور العميد حسن جوني مستشار المعهد.

لقد أظهرت الشراكة الجديدة عبر مذكرة التفاهم، بين الجانبين، جهوداً تعاونية لتعزيز برنامج التعلُّم والشهادات في مجال مكافحة الفساد للأعضاء وأصحاب المصلحة في إتحاد المصارف العربية والقطاع المصرفي الذي يقع تحت رعاية الإتحاد وإهتمامه. وقد إلتزم الجانبان شراكة تسعى إلى تعزيز نزاهة القطاع المصرفي من خلال تزويد أعضائه بالمعرفة والأدوات الأساسية لمكافحة الفساد.

في هذا السياق، يعمل إتحاد المصارف العربية على تعزيز ثقافة مكافحة الفساد ونشر المعرفة للمبادئ العشرة لمكافحة الفساد التي أصدرها المعهد الأميركي لمكافحة الفساد AACI بين أعضائه وفي جميع أنحاء الأراضي التي ينتشر عليها.

وتمثل مذكرة التفاهم هذه، خطوة محورية إلى الأمام في الجهود الجارية لإضفاء الطابع المؤسسي بغية منع الفساد وتحقيق النزاهة والشفافية في القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وفي التنمية الإقتصادية المستدامة بشكل عام.

ويشرح مدير المعهد لمنطقة الشرق الأوسط مايك مسعود ورئيسة مدراء مؤهلون لمكافحة الفساد في لبنان جينا شماس في حديث خصّا به مجلة «إتحاد المصارف العربية»، أن المعهد الأميركي لمكافحة الفساد AACI«هو منظمة رائدة مكرّسة لتمكين الإدارة التنفيذية وهيئات الحوكمة بالمعرفة والمهارات اللازمة لمنع الإحتيال والفساد بشكل إستباقي، وذلك من خلال برامجها الرائدة

اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

لمكافحة الفساد للأفراد والكيانات، بما في ذلك مدير مكافحة الفساد المعتمد CACM وكيان مكافحة الفساد المعتمد، حيث تعمل AACI على تعزيز التغيير المؤسسي وتقييم مخاطر الفساد، مسترشدة بمبادئها ومعاييرها العشرة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والإستقلال والكفاءة والنزاهة. علماً أن AACI تؤكد منع الفساد بإعتباره حجر الزاوية لمكافحة الفساد الفعّال».

من جهته، يؤكد مسعود «أن المذكرة الموقعة المشار إليها، يعود الفضل إلى إبرامها للأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح الذي قام بعمل فريد من نوعه في المنطقة العربية ولا سيما في القطاع المصرفي، حين أبرم هذه المذكرة مع المعهد الأميركي لمكافحة الفساد، من أجل حماية القطاع المصرفي العربي وتحصينه وبلوغه مرحلة متقدمة في المحافل الدولية».

علماً أن إتحاد المصارف العربية هو منظمة عربية غير ربحية تابعة لجامعة الدول العربية، حيث تأسست في العام 1973 ومقرّها بيروت، لبنان، وتتمتع بوضع دبلوماسي، ويتكوّن الإتحاد من 360 عضواً من البنوك والمؤسسات من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وأوروبا وتركيا، بما في ذلك البنوك التجارية والإستثمارية والبنوك الإسلامية والبنوك المركزية العربية والجمعيات المصرفية المحلية والمؤسسات المالية والإستثمارية. ويُعد إتحاد المصارف العربية محرّكاً رائداً لأفضل الممارسات، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ومشاركاً دولياً وإقليمياً رئيسياً في تطوير الأنشطة والمبادرات والتوصيات السياسية لتعزيز النمو الإقتصادي والمالي.

من جهتها تؤكد جينا شماس أنه «بما أن المعهد الأميركي لمكافحة الفساد AACI، هو منظمة عالمية رائدة مكرّسة لتمكين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمديرين، من المعرفة المتطوّرة لمكافحة الفساد ونشر المهارات اللازمة لمنع ومكافحة الفساد والإحتيال، فقد تأسس المعهد بهدف تزويد صنّاع القرار في مختلف القطاعات، بما في ذلك الخدمات المصرفية، بالأدوات اللازمة لتحديد مخاطر الفساد وإدارتها والتخفيف منها بشكل فعّال»، مشيرة إلى أن المعهد يقدم مجموعة من شهادات مكافحة الفساد، هدفها ضمان أن تكون أعلى المعايير المهنية مناسبة وإستباقية في حماية المنظمات من الآثار المدمّرة للفساد. وتعمل هذه الشهادات على تنمية قوة عاملة مطّلعة وأخلاقية وإستباقية قادرة على إتخاذ قرارات سليمة في مكافحة الفساد».

جينا شماس:
هدفنا تزويد صنّاع القرار في مختلف القطاعات بما فيها الخدمات المصرفية بالأدوات اللازمة لتحديد مخاطر الفساد وإدارتها والتخفيف منها بشكل فعّال

أما مايك مسعود فيشرح قائلاً: «يُعتبر المعهد الأميركي لمكافحة الفساد، الوحيد عالمياً الذي يعمل على مكافحة الفساد والإحتيال من خلال تأهيل الإدارة العليا ومتخذي القرار وتزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة لهم للعب دور فعّال في الوقاية من الفساد. ويقدم المعهد لأعضائه شهادة مهنية تسمى «مدير مؤهل للوقاية من الفساد» والتي تلعب دوراً هاماً في تعزيز الجهود للوقاية من الفساد في كافة القطاعات. ويعمل المعهد حالياً مع العديد من الجامعات بغرض تأهيل الأجيال المقبلة للمساهمة الفعّالة في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة».

يضيف مسعود: «يعتقد المعهد بأن الحد الأدنى من أي جهود حقيقية للوقاية من الفساد تتمثل بالتالي:

أولاً: التأكد والتحقق من وجود أنظمة رقابة داخلية فعّالة.

ثانياً: التأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لديهم الحد الأدنى من المعرفة والمهارات اللازمة لتمكينهم من لعب دور فعّال في الوقاية من الفساد والإحتيال وتعزيز النزاهة.

ثالثاً: وضع وتنفيذ سياسات وقاية من الفساد والإحتيال.

رابعاً: وضع وتنفيذ برامج تدريب سنوية وذات بعد إستراتيجي تتمحور موضوعاتها حول الرقابة الداخلية، الإحتيال والفساد، الحوكمة، وتستهدف الإدارة التنفيذية ومتخذي القرار، خامساً: توفير لجنة تدقيق، يكون أعضاؤها مستقلين، ومعظمهم يتمتع بالمعرفة المالية، الرقابية، وإكتشاف الإحتيال.

مايك مسعود:
إبرام الإتفاقية محطة مشرّفة للقطاع المصرفي العربي بفضل إتحاد المصارف العربية وأمينه العام د. وسام فتوح

ولتمكين مجلس الإدارة من تحقيق ذلك، فإن المعهد الأميركي لمكافحة الفساد يقدم لمتخذ القرار كل ما يَلزمه للوقاية من الفساد والإحتيال وتعزيز النزاهة وذلك من خلال توفير التالي:

أولاً: شهادة مدير مؤهل لمكافحة الفساد.
ثانياً: برنامج ترخيص المؤسسات لمكافحة الفساد.
ثالثاً: برامج تدريبية متخصّصة تستهدف متخذي القرار لتمكينهم من لعب دور فعّال في الوقاية من الفساد.

رابعا: أدوات قياس موضوعية لمعرفة إحتمالية تعرّض المؤسسة او الشركة لأعمال فساد أو إحتيال، بالإضافة الى تقديم الرأي الإستشاري بكل ما له صلة بجهود الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة».

في المحصّلة، يخلص مايك مسعود إلى «أن توقيع مذكرة التفاهم هذه، يشكل نقطة تحوّل في جهودنا لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية داخل القطاع المصرفي، إذ من خلال توحيد الجهود مع إتحاد المصارف العربية والإلتزام نصيحة الغد لمستقبل أكثر أماناً، تلتزم AACI بضمان ترسيخ مبادئ مكافحة الفساد بقوة في نسيج الصناعة المصرفية، ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولكن على مستوى العالم.
فمن خلال مبادرات مثل شهادة CACM ونشر أفضل الممارسات، فإننا نعمل على تمكين المهنيين والمؤسسات من إتخاذ خطوة إستباقية في حماية مستقبل أنظمتنا المالية».

حاورهما هيثم العجم

من اليمين السيدة جينا شماس والسيد مايك مسعود مع الزميلين هيثم العجم وفادي جيباوي

بمشاركة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي
المؤتمر الثاني للسكان والصحة والتنمية البشرية

جاء إنطلاق المؤتمر الثاني للسكان والصحة والتنمية البشرية، بمشاركة الرئيس عبد الفتاح السيسي، في العاصمة المصرية القاهرة، لمناقشة قضية السكان التي تمثل تحدّياً رئيسياً للأجيال المقبلة، ولجهود الدولة للتنمية والنمو ورفع مستوي المعيشة.
وعرض الدكتور خالد عبد الغفار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الصحة والسكان المصري، جهود الدولة المختلفة في مجال التنمية البشرية، قائلا: «نحتاج خلال الفترة المقبلة إلى المشاريع القومية للدولة المصرية مما يؤثر إيجاباً على التنمية البشرية»، مشيراً إلى «أن الدولة قد أنفقت أكثر من 10 تريليونات جنيه خلال 10 سنوات في مشاريع خاصة بالبنية التحتية وتطوير الإنسان».

ولفت الدكتور خالد عبد الغفار إلى «أن دور هذا المؤتمر يتمثل في إستكمال دور المساعي التي بذلتها مصر خلال الفترة السابقة في مجال السكان والتنمية، حيث تم إطلاق مبادرة رئيس الجمهورية للتنمية البشرية».

وقال الدكتور خالد عبد الغفار: «إن معدّل النمو السكاني في مصر بلغ 250 ألف مواطن كل 72 يوماً، والسكان يزدادون بمعدل 3472 يومياً، وفق إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء»، لافتاً إلى «أن مصر تشهد زيادة بمعدل 144.7 شخص كل ساعة، و2.4 شخص كل دقيقة، و1 شخص كل 25 ثانية، والوزارة تستهدف الوصول إلى معدّل 2.1 في حلول العام 2030».
من جهته، قال المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم: إنّ مبادرة «100 مليون صحة» تُحقق نتائج ملموسة، مشيراً إلى «أنّ مصر أحرزت تقدماً ملحوظاً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلّقة بخفض معدّلات وفيات المواليد والأمهات»، مؤكداً «أن الصحة شرط أساسي للتنمية ونتيجة لها في الوقت ذاته الذي تستند إليه مبادرة 100 مليون صحة، التي تحقق نتائج ملموسة صحية».

يشار إلى أن المؤتمر العالمي للسكان والصحة والتنمية البشرية، هدفه تعزيز الفهم العميق للإتجاهات العالمية والإقليمية في مجالات السكان والصحة والتنمية البشرية، وتحديد الروابط القابلة للتنفيذ بين السكان والصحة والتنمية المستدامة، كذلك تعزيز التعاون لمواجهة تحدّيات السكان والصحة، وتوسيع نطاق أفضل الممارسات والخبرات في مجال صحة السكان والتنمية البشرية.

د. خالد عبد الغفار

مؤتمر الإستثمار العالمي يعرض جهود السعودية في جذب الإستثمارات في الصناعات المتخصّصة

وزير الإستثمار في المملكة العربية السعودية خالد بن عبدالعزيز الفالح

خلص مؤتمر الإستثمار العالمي الـ 28 في العاصمة السعودية الرياض، والذي نظّمته «إستثمر في السعودية» بالشراكة مع الرابطة العالمية لوكالات ترويج الإستثمار، إلى إبراز التحدّيات التي تواجه الإستثمار العالمي، والفرص غير المحدودة من خلال النقاشات الثرية حول الإستفادة من التحوُّل الرقمي والنمو المستدام، وصولًا إلى الإتفاقيات التي أُبرمت في إطار المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية. علماً أن موضوعاته الرئيسية شكلت محاور التعاون الدولي، والإبتكار والإستدامة.

وقال وزير الإستثمار خالد بن عبدالعزيز الفالح، «إن المؤتمر، أكد إلتزام جميع المشاركين بتشكيل مستقبل يقوم على التعاون والإبتكار والمرونة»، مُشيراً إلى «أن المملكة رسخت مكانتها كوجهة عالمية رائدة للنمو الإقتصادي، إنطلاقًا من مستهدفات وبرامج رؤية 2030 التي شهدت شراكاتٍ، في قطاعات متنوعة، أظهرت التأثير القوي للتحالفات الإستراتيجية، وسلاسل القيمة الوطنية، والتقنيات المتطورة، في دفع عجلة النمو الإقتصادي».

وعلى مدار الأيام الثلاثة، تناول المؤتمر، تحت عنوان «تسخير التحول الرقمي والنمو المستدام»، التحدّيات والفرص التي شملت التحول الرقمي، والإستدامة، وسلاسل القيمة المحلية، حيث سلّط المؤتمر الضوء على رؤية السعودية 2030 كإطار تحوّلي؛ لمواءمة الشراكات العالمية، والإبتكار التكنولوجي والتنمية المستدامة.

وناقشت أبرز الجلسات موضوعات التحالفات الإستراتيجية: الإستفادة من الشراكات لتحقيق النجاح الإستثماري و«تجسير الحدود»، والتي ركّزت على التعاون الشفّاف والتماسك التنظيمي، كما بحثت الجلسات الأخرى التميُّز التشغيلي في وكالات ترويج الإستثمار، مع التركيز على الحوكمة والكفاءة والإستفادة من التكنولوجيا لتعزيز تجارب المستثمرين، وجهود المملكة لجذب الإستثمارات في الصناعات المتخصصة، ولا سيما التصنيع المتقدم، والطاقة المتجددة، من خلال عرض المزايا التنافسية للمملكة.

وزير الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية يكرّم «الأهلي السعودي» بجائزتين في المسؤولية الاجتماعية للشركات

بسمة الجوهري تتسلم الجائزتين من وزير الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية في المملكة العربية السعودية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي

في إنجاز جديد يؤكد إلتزامه المسؤولية الاجتماعية، كرّم وزير الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي، البنك الأهلي السعودي بجائزة «أفضل الممارسات في المسؤولية الإجتماعية» عن الفئة الذهبية، وجائزة «أفضل المساهمات في المسؤولية الإجتماعية» عن فئة الشركات الأعلى مساهمة في دعم قطاع الإسكان، وذلك تتويجاً لجهود البنك في المسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة تحقيقاً لرؤية المملكة 2030.

جاء ذلك خلال حفل جوائز المسؤولية الاجتماعية للشركات في نسخته الأولى، بتنظيم وزارة الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية على هامش فعاليات المنتدى الدولي للمسؤولية الإجتماعية، الذي عُقد مؤخراً في الرياض بشراكة إستراتيجية مع «الأهلي السعودي»، حيث تسلمت الجائزتين نيابة عن البنك بسمة الجوهري رئيس الإستدامة البيئية والمسؤولية المجتمعية والحوكمة.

ومن جهتها، أعربت بسمه الجوهري عن إعتزاز البنك بحصوله على هاتين الجائزتين، تقديراً لإهتمامه في المبادرات المجتمعية التنموية التي يتبناها لخدمة وتمكين المجتمع، في سبيل توفير الحياة الكريمة للمواطنين وتحقيقاً لمستهدفات رؤية المملكة 2030.

ندوة مصرفية لإتحاد المصارف العربية في عمّان

نظم إتحاد المصارف العربية في العاصمة الأردنية عمّان، ندوة مصرفية بعنوان IRRBB and ICAAP: Bridging Risk Assessment & Capital Planning لمدة ثلاثة أيام، بمشاركة 22 مشاركاً يمثلون مصارف الأردن، مصر وفلسطين.

إشادة بدورها القيادي في تمكين المرأة
تكريم الدكتورة نشوة الرويني في برنامج «قدوة» في الرياض

كرّمت جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، ممثلة في مركز القيادات النسائية، الدكتورة نشوة الرويني، المؤسس والرئيس التنفيذي لمجموعة «بيراميديا» الإعلامية، في النسخة الرابعة من برنامج «قدوة» الذي أُقيم مؤخراً في العاصمة الرياض. وقد جاء هذا التكريم تقديراً لإسهاماتها الإستثنائية في مجال الإعلام وريادة الأعمال ودورها البارز في تمكين المرأة، وذلك في إطار سعي الجامعة المستمر لتعزيز مكانة المرأة وتطوير قدراتها القيادية في مختلف المجالات.

وتُعد جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن من أبرز وأهم المؤسسات التعليمية في المملكة، حيث تُعتبر منارة علمية تُساهم في رفع مستوى التعليم العالي وتحقيق رؤية المملكة 2030 في تمكين المرأة في جميع القطاعات. وقد تأسست الجامعة لتكون مؤسسة تعليمية رائدة تُعنى بتطوير المهارات القيادية للنساء السعوديات، وتعمل على دعمهن من خلال برامج أكاديمية متخصصة وبرامج تطوير مهنية متقدمة، مما يعزز دور المرأة في المجتمع ويسهم في تمكينها على المستويين المهني والشخصي.

وأكدت الدكتورة الرويني في كلمتها خلال الحفل، أهمية التوجيه المهني في بناء القيادات المستقبلية، مشيرة إلى أن «التوجيه ليس فقط نقل للمعرفة، بل هو شراكة حقيقية في بناء الثقة ورفع مستوى الأداء»، مشدّدة على أن «المرأة السعودية قادرة على تحقيق التغيير في مختلف المجالات».

كما يُعد مركز القيادات النسائية في الجامعة جزءاً من هذه الرؤية الطموحة، حيث يُسهم في تحفيز النساء على تطوير قدراتهن القيادية وتنمية مهاراتهن من خلال برامج تدريبية وورش عمل متخصّصة، فضلاً عن تقديم التوجيه والإرشاد المهني لتعزيز دورهن في الحياة العامة.

يهدف برنامج «قدوة» إلى ربط القيادات النسائية الشابة في المملكة بمجموعة من المرشدين ذوي الخبرة العالية في مجالات القيادة، حيث يُوفر للمستفيدات الفرصة لتطوير مهاراتهن القيادية وتحقيق أهدافهن المهنية. ويشمل البرنامج ورش عمل تدريبية ولقاءات دورية، تُسهم في تنمية المهارات القيادية وبناء شبكة من العلاقات المهنية، كما يُتيح البرنامج للمشاركين التسجيل في المنصة الوطنية للعمل التطوعي، مما يُعزّز من المسؤولية المجتمعية ويُسهم في خدمة المجتمع السعودي.

الدكتورة نشوة الرويني

ضمن إستراتيجية «المركزي المصري» للتحوُّل الرقمي
بنك مصر يجري أول مزاد رقمي عام لبيع الأصول

إنطلاقاً من دور بنك مصر الريادي في مجال دعم التحوُّل الرقمي وفي تطوُّر رائد بغية إعادة تعريف مشهد المزادات في مصر، نجح بنك مصر في إجراء أول مزاد رقمي عام لبيع بعض الأصول العقارية المملوكة لبنك مصر بالتعاون مع منصة Belmazad.com، ويُقدّم المزاد عهداً جديداً من المزايدات العادلة والفعّالة التي تتوافق مع رؤية مصر 2030، والتي تؤكد التحوُّل الرقمي كمحرّك رئيسي للنمو الإقتصادي، من خلال الإستفادة من التكنولوجيا المتطوّرة لتبسيط العمليات وتعزيز الشفافية وتحسين تجربة المستخدم. علماً أن شركة «تك مزاد» قد قامت بتأسيس منصّة «بالمزاد» كأول منصّة رقمية متخصّصة في طرح وبيع الأصول العقارية عن طريق المزاد الرقمي وذلك لتسهيل عملية بيع الأصول العقارية المستهدفة بطريقة أكثر كفاءة وشفافية.

ويوضح أحمد صبحي رئيس قطاع الأسواق المالية والإستثمار في بنك مصر، أنه إنطلاقاً من دور بنك مصر الريادي في مجال التحوُّل الرقمي، فقد قام بدعم منصّة «بالمزاد» كأول منصّة رقمية متخصّصة في مجال المزاد الرقمي، ويأتي ذلك مواكباً لإستراتيجية البنك المركزي المصري في مجال التحوُّل الرقمي والسعي نحو مجتمع غير نقدي».

وأضاف صبحي: «إن بنك مصر يستهدف زيادة حجم الأصول العقارية المعروضة على منصّة «بالمزاد» سواء كانت أصول مملوكة لبنك مصر أو أصول مملوكة للغير موكل لبنك مصر عملية بيعها».

بدوره، يؤكد حسن سمير مدير عام الإدارة المركزية للإستثمار والتطوير العقاري في بنك مصر «أن نجاح المزاد الرقمي الأول عبر منصة «بالمزاد» والنتيجة التي إنتهت إليها المزاد، سيُشجع البنك على زيادة عمليات عرض أصوله على المنصّة لما تتمتع به العملية من مزايا تتمثل في الكفاءة في إدارة التكلفة المترتبة عن عملية الطرح، كذلك الوصول لسعر أكثر عدالة من دون أيّ تدخُّلات خارجية، سواء من مقدّمي العروض أو القائمين على المزاد، وقد أثبتت التجربة جاهزية السوق المصرية للتحوُّل الرقمي في قطاع المزادات، مما يبشّر بمزيد من النمو والتطوّرات بذلك القطاع».

وتستهدف المنصّة خلال المرحلة المقبلة زيادة حجم عملياتها من خلال العمل مع بنوك مصرية أخرى والهيئات والمؤسسات الحكومية، إضافة إلى المؤسسات الخاصة، حيث إنها تستهدف أن تكون الوجهة الأساسية للمزاد الرقمي، مما يُثري سوق المزادات الرقمية، ويفسح المجال لتقديم خدمات جديدة ومبتكرة إلى جانب جذب شرائح جديدة لسوق العقارات.

وتتميّز المنصّة الرقمية بنظام متطوّر يضمن السرية التامة للمزايدين، حيث لا يتم الكشف عن هوية المشاركين، مما يخلق بيئة تنافسية عادلة.

يذكر أن بنك مصر يسعى دائماً إلى تعزيز تميُّز خدماته، والحفاظ على نجاحه طويل المدى، والمشاركة بفاعلية في الخدمات التي تلبي إحتياجات عملائه، حيث إن قيم وإستراتيجيات عمل البنك تعكس دائماً إلتزامه بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

«الأهلي المصري» يسلّم الجوائز للفائزين في حملته الترويجية «حملة الصيف 2024»

سلّم كريم سوس الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية والفروع في البنك الأهلي المصري الجوائز للفائزين في الحملة الترويجية لبطاقات الخصم المباشر والبطاقات الإئتمانية للأفراد والتي أطلقها البنك مؤخراً في حد أدنى لإجمالي المشتريات مبلغ 1000جم شهرياً، والتي يبلغ عدد جوائزها 40 جائزة بواقع 40 فائزاً، بجوائز تصل قيمتها الى 500 ألف جنيه.

بروتوكول تعاون جديد مع شركة مصر لتأمينات الحياة

من جهة أخرى، وقّع «الأهلي المصري» بروتوكول تعاون جديد مع شركة مصر لتأمينات الحياة، وذلك في حضور محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، والدكتور أحمد عبد العزيز الرئيس التنفيذي لشركة مصر لتأمينات الحياة، وسهى التركي ويحيى أبو الفتوح نائبا الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، ومصطفى القماش نائب الرئيس التنفيذي في شركة مصر لتأمينات الحياة، وكريم سوس الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية والفروع في البنك الأهلي المصري ومحمد محمود رئيس قطاع التأمين المصرفي، وفرق العمل المتخصصة من الجانبين. ويهدف البروتوكول إلى إدارة متحصّلات الشركة الخاصة بوثائق التأمين وصرف تعويضات عملاء شركة مصر لتأمينات الحياة من خلال فروع البنك الأهلي المصري في أنحاء الجمهورية.

إحتفالية «يوم المُدن العالمي» في مكتبة الإسكندرية

رئيس الوزراء المصري د. مصطفى مدبولي:
مصر تلتزم تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء المصري

تحت رعاية الرئيس عبدالفتاح السيسي، إفتتح الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، في مقر مكتبة الإسكندرية، إحتفالية «يوم المُدن العالمي»، في مدينة الإسكندرية، والتي نظّمها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتات) بالتعاون مع وزارتي الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والتنمية المحلية، على مدار خمسة أيام، ضمن إستعدادات مصر لإستضافة المنتدى الحضري العالمي في دورته الثانية عشرة في مدينة القاهرة.

وخلال الجلسة الإفتتاحية، قال الدكتور مدبولي: «إن تواجد هذا الجمع معاً يعكسُ إلتزامنا المُتجدد بالعمل الجماعي والتعاون الدولي لبناء مُستقبل أكثر إستدامة وازدهاراً للجميع، متطلعاً لتسليط الضوء، من خلال هذا الحدث، على التجربة المصرية التنموية ورؤيتنا الواضحة لمستقبل يُراعي الاستدامة البيئية»، مشيراً إلى «أن موضوع «يوم المدن العالمي» في الأقصر في العام 2021 كان يدور حول تكيُّف المدن للمرونة المناخية، في حين يركز موضوع إحتفالية اليوم على دور الشباب في قيادة العمل المناخي والمحلي»، معتبراً «أن هذا التكامل بين الفعّاليات المُختلفة من قمّة المناخ في شرم الشيخ في العام 2022 إلى إستضافة المنتدى الحضري العالمي في القاهرة وتركيزه على أن جميع الجهود التنموية لجعل مُدننا مرنة ومستدامة تبدأ محلياً، يُؤكد إلتزام مصر العميق بقضايا التنمية المستدامة على المستوى الدولي، ويُبرز جهودها في توطين التنمية في مجالات المناخ وتمكين المجتمعات المحلية».

وتمثلت أهداف المؤتمر في تحقيق الإزدهار على المستوى الإنساني من خلال دفع النمو المستدام والحوكمة الفعّالة والمشاركة المجتمعية لضمان تكافؤ الفرص بين جميع الأفراد، والإستثمار في بناء الإنسان وتعزيز الإبتكار، وذلك من خلال تمكين القدرات البشرية وإستغلال التكنولوجيا المتطورة وإطلاق العنان للإبداع لمواجهة التحدّيات العالمية وتحقيق تقدم ملموس.

إصـــــرف وإكســـب عند شـرائك

ببطاقـات بنـك القاهـرة الإئتمـانيـة

*العرض متاح خلال شهري اغسطس وسبتمبر
كـل شهر على حدى

تطبق الشروط والأحكام

رقم التسجيل الضريبي 599-007-200

16990

www.bdc.com.eg

بنـك القاهـرة
Banque du Caire

صافي أرباح بنك القاهرة يرتفع إلى 8.6 مليارات جنيه في الربع الثالث من العام 2024 بزيادة 90 % عن العام 2023

حقق بنك القاهرة أداءً قوياً خلال الربع الثالث من العام 2024، حيث إرتفع صافي أرباح البنك بعد الضرائب إلى 8.6 مليارات جنيه مصري، مسجّلاً زيادة بنسبة 90 % مقارنة بالفترة عينها من العام الماضي (2023).

وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بتحسن أداء البنك في مختلف القطاعات، أبرزها قطاع التجزئة المصرفية، والخزانة، وإئتمان الشركات، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

نمو ملحوظ في الإيرادات التشغيلية

بلغت الإيرادات التشغيلية لبنك القاهرة 25.1 مليار جنيه مصري حتى نهاية سبتمبر/ أيلول 2024، مقارنة بـ 15.7 مليار جنيه خلال الفترة عينها من العام الماضي (2023)، بمعدّل نمو 60 %.

وقد ساهم هذا النمو في خفض نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 32 %، مقارنة بـ 38 % خلال الربع الثالث من العام 2023، مما يعكس تحسن كفاءة إدارة التكاليف.

زيادة صافي الدخل من العائد والعمولات

إرتفعت عوائد القروض والإيرادات المشابهة بنسبة 38 % لتصل إلى 49.1 مليار جنيه، بينما زادت تكلفة الودائع والإيرادات المشابهة بنسبة 25 %، ما أدّى إلى نمو صافي الدخل من العائد بنسبة 62 %.

كذلك، سجّل صافي الدخل من الأتعاب والعمولات نمواً قوياً بنسبة 51 % ليصل إلى 4.2 مليارات جنيه، مقارنة بـ 2.8 مليار جنيه في الفترة عينها من العام 2023.

ارتفاع في المصروفات الإدارية وتحسن في الاستثمارات

رغم الزيادة في المصروفات الإدارية بنسبة 34 % لتصل إلى 8 مليارات جنيه، يُعزى هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى تكاليف الأداء المرتبطة بنمو الأعمال وتحسن العوائد.

نمو محفظة القروض وودائع العملاء

شهدت محفظة القروض نمواً بنسبة 20 % لتصل إلى 216 مليار جنيه في نهاية سبتمبر/ أيلول 2024، بدعم من زيادة قروض الشركات بقيمة 18 مليار جنيه (بنسبة 19 %)، وقروض الأفراد بقيمة 10 مليارات جنيه (بنسبة 14 %).

كما إرتفعت ودائع العملاء بنسبة 15 % لتصل إلى 347

مليار جنيه، مقارنة بـ 302 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023، مع إستحواذ ودائع الأفراد على 53 % من إجمالي الودائع.

جودة الأصول وقوة المخصصات

بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 4.79 % من إجمالي محفظة القروض، في حين بلغت نسبة تغطية مخاطر القروض غير المنتظمة 148 %، مستندة إلى مخصّصات خسائر القروض التي بلغت 15.3 مليار جنيه.

معدّلات السيولة وكفاية رأس المال

حافظ البنك على معدّلات سيولة قوية، حيث بلغت نسبة السيولة بالعملة المحلية 29 %، وبالعملة الأجنبية 109 %.

كما بلغت نسبة كفاية رأس المال 16.32 %، في حين سجّلت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 12.54 %.

ويأتي الأداء الإيجابي لبنك القاهرة نتيجة إستراتيجية النمو التي يعتمدها البنك، والتركيز على تعزيز مركزه المالي وتوسيع قاعدة عملائه من الشركات والأفراد، إلى جانب الإستفادة من الفرص الإقتصادية المتاحة في السوق المصرية.

بنك القاهرة يشارك في فعّاليات الشمول المالي إحتفالاً باليوم العالمي لذوي الهمم

يشارك بنك القاهرة بشكل فعّال في مبادرات الشمول المالي لذوي الهمم، والتي نظمها البنك المركزي المصري ما بين 1 و15 كانون الأول/ ديسمبر 2024، إحتفالاً باليوم العالمي لذوي الهمم. ولدعم هذه الفئة وتعزيز المعاملات المصرفية دون فرض متطلّبات إضافية، نفّذ البنك إجراءات مختلفة تهدف إلى توسيع قاعدة المستفيدين من خدماته بين الأشخاص ذوي الهمم.

وتأتي مشاركة البنك في المبادرة من خلال إتاحه فتح حساب «وفر» مجاناً من دون حد أدنى لفتح الحساب، إلى جانب إصدار بطاقات مسبقة الدفع وبطاقة ميزة مجانية، فضلاً عن الإصدار المجاني لمحفظة «قاهرة كاش» وخدمات الإنترنت والموبايل البنكي المتاحة فقط بالرقم القومي بدءًا من سن 15 عاماً.

علاوة على ذلك، تميّز بنك القاهرة بتقديم عرض خاص لذوي الهمم فقط، والذي يتضمّن إعفاء بنسبة 50% من المصاريف الإدارية للقروض الشخصية.

كما أظهر بنك القاهرة إلتزاما قوياً بمساعدة الأفراد من ذوي الهمم من خلال تخصيص العديد من الفروع في جميع أنحاء الجمهورية، وتزويدهم بمسارات يُسهل الوصول إليها لكل من الفرع وأجهزة الصراف الآلي.

بالإضافة إلى ذلك، تلقّى الموظفون تدريباً على لغة الإشارة، وتم تخصيص أرقام انتظار خاصة لتقليل أوقات انتظارهم في الفرع، علاوة على ذلك، تتوافر نماذج الخدمات المصرفية بلغة برايل، ويتم تقديم مواصفات المنتج، إلى جانب الشروط والأحكام، على أقراص مضغوطة CD ويمكن الوصول إليها على موقع البنك عبر الإنترنت، إلى جانب خدمة الزيارة المنزلية المجانية المقدمة لجميع العملاء من ذوي الهمم وكبار السن الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً أو أكثر، حيث يمكن للأفراد ترتيب زيارة عن طريق التواصل مع مركز خدمة العملاء بالبنك.

خلال الفعّالية، شارك بنك القاهرة في العديد من المحافظات عبر أكثر من 30 موقعاً، مثل الجامعات والمعاهد ومراكز الشباب، لتعزيز الوعي بأهمية الشمول المالي والمنتجات والخدمات المالية المتنوعة المتاحة لجميع الفئات.

ويُولي البنك إهتماماً بالغاً بذوي الهمم إيماناً بقدراتهم الإستثنائية على التحدّي والتاكيد علي تحقيق الإنجازات فى العديد من المجالات، ومن أبرزها القطاع الرياضي، حيث يقوم البنك برعاية البطل العالمي شريف عثمان بطل رفع الأثقال البارالمبي، والبطل الملهم إبراهيم حمدتو لاعب تنس الطاولة وصاحب المشاركة المتميزة بدورة الألعاب البارلمبية طوكيو 2020، فضلاً عن جهود البنك في مساندة مجموعة من الجمعيات الخيرية لمساندة ذوي الإحتياجات الخاصة لتقديم حياة أفضل لهم، بالإضافة إلى شراكة بنك القاهرة مع مؤسسة حلم والتي تهدف إلى تأهيل المشاركين من ذوي الإعاقة بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل بنجاح.

البنك العربي «راعٍ مصرفي» لمنتدى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات MENA ICT Forum 2024

البنك العربي
ARAB BANK

شارك البنك العربي مؤخراً «كراعٍ مصرفي» في فعّاليات منتدى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات MENA ICT Forum 2024 في دورته العاشرة في منطقة البحر الميت، الأردن. وقد إفتتح المنتدى وزير الإقتصاد الرقمي والريادة مندوباً عن الملك عبدالله الثّاني في مركز الملك الحسين بن طلال للمؤتمرات – البحر الميت، في حضور 3000 مشارك من المسؤولين والخبراء والمختصِّين في القطاعين العام والخاص يمثِّلون 40 دولة.

وقد عقد المنتدى على مدار يومين بتنظيم من جمعية شركات تقنية المعلومات والإتصالات «إنتاج» وبالشراكة مع وزارة الإقتصاد الرقميّ والريادة ووزارة الاستثمار، وبمشاركة 75 ممثّلاً عن 43 صندوقاً إستثمارياً من المنطقة.

وقد حمل المنتدى هذا العام شعار «التكامل في الإبتكار: إستكشاف مستقبل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، مع التركيز على ثلاثة محاور رئيسية وهي التواصل والإبتكار والتحوُّل، مما يعكس رؤية المنتدى المتمثلة في إستكشاف قدرة التكنولوجيا في أن تكون القوة المحركة للنمو الشامل والتقدم في المنطقة.

وعلى هامش المنتدى، قامت منصّة Omnify المتخصّصة بالخدمات البنكية Banking-as-a-Service عبر واجهة برمجة التطبيقات (APIs)، والتي أطلقتها شركةAcabes ، الذراع التكنولوجية للبنك العربي لخدمات وحلول التكنولوجيا المالية، بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة ميناآيتك (Menaitech) الشركة الرائدة والمتخصّصة في تقديم حلول مبتكرة لتكنولوجيا نظم إدارة الموارد البشرية لمختلف القطاعات.

ومن خلال الإتفاقية، ستقدّم منصة Omnify مجموعة شاملة من الخدمات البنكية Banking-as-a-Service التي تتيح لشركة ميناآيتك تقديم خدمات مصرفية وحلول مالية لعملائها ودمجها بكل سلاسة ضمن باقة خدماتها الحالية.

وقد تواجد البنك العربي في المنتدى من خلال جناح خاص تضمن مساحات عرض لكل من شركة Acabes لخدمات وحلول التكنولوجيا المالية التي قامت من خلالها بالترويج لمنصة Omnify ، بالإضافة إلى مساحة عرض خاصة للتطبيق البنكي الرقمي – ريفلكت.

كما شارك (AB Xelerate) وحدة الإبتكار المؤسسي ورأس المال الإستثماري لدى البنك العربي في المنتدى، برعاية ودعم خاص لجناح المستثمرين في «القرية العربية للشركات الناشئة»، حيث تم عقد لقاءات مكثّفة مع رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة لتقديم الإرشاد والتوجيه لهم لتعزيز وتوسيع نطاق أعمالهم.

يُذكر أن رعاية البنك العربي لهذا المنتدى تأتي في إطار حرصه على المساهمة في دعم المؤتمرات والفعّاليات التي تعنى بمواكبة المستجدات والتطورات التقنية والرقمية على صعيد تكنولوجيا المعلومات، تماشياً مع إستراتيجية البنك ورؤيته الطموحة والتي يشكل التحوّل الرقمي محوراً أساسياً فيها.

بنك الإسكان
Housing Bank

50 عاماً Years

خمسون عاماً...
ونبقى بنكك للحياة

«الكويت الدولي»
يوافق على قيام شركة «تابعة» بالتفاوض لشراء «برج غرافيتي»

أعلن بنك الكويت الدولي KIB عن إجتماع مجلس الإدارة عُقد مؤخراً (في 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024)، حيث قرّر الموافقة المبدئية على قيام شركة الدولي للتأمين التكافلي وهي شركة تابعة بالتفاوض على شراء عقار «برج غرافيتي» في منطقة شرق والمملوك لشركة طرف ذي صلة.

وأوضح «الكويت الدولي» في بيانه لبورصة الكويت، أن ذلك التوجُّه يأتي بهدف إستخدام العقار كمقر رئيسي للشركة، مشيراً إلى أنه في حال إتمام عملية الشراء، فسوف ترتفع الأصول في البيانات المالية المجمّعة للبنك.

ووفق آخر بيانات معلنة، فقد حقق «الكويت الدولي» ربحاً في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي (2024) بقيمة 16.20 مليون دينار، بزيادة 138.1 % عن مستواها في الفترة ذاتها من العام 2023 البالغ 6.80 مليون دينار.

بنك الإسكان – الأردن داعم لبرنامج التوعية المالية
لطلبة الجامعات بالتعاون مع مؤسسة إنجاز

قدّم بنك الإسكان – الأردن، دعمه لبرنامج التوعية المالية لطلبة الجامعات الأردنية بالتعاون مع مؤسسة إنجاز، والذي يُعد جزءاً من الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي أطلقها البنك المركزي الأردني، والهادف إلى تزويد الشباب بالمعارف والمهارات التي تساعدهم في إدارة أموالهم بحكمة، وتخطيط مستقبلهم المالي، وتحديد مساراتهم المستقبلية بشكل أفضل.

وقد جاء دعم البنك للبرنامج إنطلاقاً من حرصه على مساندة جهود البنك المركزي في تحقيق الشمول المالي، بالإضافة إلى إنسجام أهداف البرنامج مع مبادرات برنامج البنك للمسؤولية الإجتماعية «إمكان الإسكان»، الذي يُركز على تعزيز التمكين وبناء القدرات بما في ذلك القدرات الحياتية، ويقوم على الشراكات المجتمعية الإستراتيجية مع الجهات التي تلتقي فيها الرؤى الرامية لتحسين جودة حياة الشباب من خلال رفدهم بالمعرفة والخبرة المالية العملية، خصوصاً في ظل التطورات الرقمية المتسارعة.

وقد شمل الدعم زيارة مجموعة من الجامعات من قبل موظفي البنك بما يُسهم في تعزيز معارف الطلاب المالية وهي: الجامعة الأردنية، وجامعة آل البيت، وجامعة الطفيلة التقنية، وجامعة الزيتونة. وقد غطى البرنامج محاور عدة تؤهل الطلاب لتطبيق المهارات المالية التي تؤثر بشكل دائم على حياتهم اليومية الشخصية والمهنية، ومنها التخطيط المالي، والإدارة الذكية للمصاريف، ودور التكنولوجيا المالية في الحياة وضمن القطاع المصرفي، ومهارات مواجهة تحديات الأمن السيبراني، والفرص الوظيفية المتاحة في المؤسسات المصرفية.

يشار إلى أن بنك الإسكان – الأردن، دعم سابقاً العديد من مبادرات التثقيف المالي، كما نفّذ ولا يزال ينفذ العديد من المبادرات والفعّاليات التثقيفية في هذا المجال، إلى جانب إطلاقه لمحتوى تثقيفي وإرشادي متنوّع عبر مختلف قنواته الإلكترونية، ومن ذلك المحتوى الذي يقدمه من خلال قسم «إسكان المعرفة» على الموقع الإلكتروني للبنك ليقدّم رؤى شاملة ومعلومات قيّمة حول القطاع المصرفي ومستجداته.

حصل على جائزة أفضل بنك لخدمات الصرف الأجنبي في قطر والشرق الأوسط
«قطر الوطني» QNB يتوقع إستمرار حيوية الأداء الإقتصادي في إندونيسيا

توقع بنك قطر الوطني QNB، أن تظل التوقعات الإقتصادية بالنسبة إلى إندونيسيا إيجابية، وتدعمها حكومة تؤيد الإستمرارية، ولديها أجندة مؤيدة للأعمال، وتركيبة سكانية مواتية، وإطار مالي سليم، ومجموعة قوية من مشاريع البنية التحتية، بالإضافة إلى مشاريع الإنفاق الرأسمالي.

وشرح تقرير بنك قطر الوطني QNB ثلاثة عوامل رئيسية تدعم هذه التوقعات الإيجابية، رغم الرياح المعاكسة، مثل تزايد الحمائية الأميركية، وتقلّب أسعار السلع الأساسية، أولها يعود إلى التركيبة السكانية التي تُعتبر بمثابة رياح مواتية طويلة الأمد لإندونيسيا، حيث يستمر عدد السكان في التزايد بوتيرة سريعة، والأهم في هذا الخصوص هو أن التركيبة السكانية تدعم تسارع التوسع الاقتصادي خلال العقود المقبلة.

وأفاد التقرير أنه في ظل الصغر النسبي لأعمار السكان، هناك مَن يُتوقع أن تستمر أعداد العاملين في النمو بوتيرة أسرع من أعداد المعالين، مما يخلق عائداً ديموغرافياً، أي عندما تكون نسبة السكان الذين يعتبرون في سن العمل (15 إلى 64) أكبر من نسبة السكان الذين ليسوا في سنّ العمل. وقد بدأ هذا العائد الديموغرافي في العام 2013، ومن المقرّر أن يستمر في خلق دوافع إيجابية حتى أوائل أربعينات القرن الحالي.

وسيؤدي هذا العائد الديموغرافي، وفق التقرير إلى تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة لا تقل عن 1 % سنوياً على مدى العقدين المقبلين. وخلال هذه الفترة، من المحتمل أن تضيف إندونيسيا أكثر من 100 مليون شخص إلى فئة المستهلكين. وهذه زيادة هائلة لا تفوقها إلاّ الأرقام المسجلة في الصين والهند.
ورأى بنك قطر الوطني QNB لدى تناوله العنصر الثاني إستمرار القاعدة المالية المطبقة في إندونيسيا في توفير اليقين، وستظل ركيزة لإستقرار الإقتصاد الكلي للبلاد. منذ العام 1967، ظلّت إندونيسيا تطبّق قاعدة مالية تحدد سقفاً للعجز تبلغ نسبته 3 % من الناتج المحلي الإجمالي، وسقفاً للدين العام، منذ العام 2004، يبلغ 60 % من الناتج المحلي الإجمالي.

في العقود الأخيرة، لم يسمح للعجز بتجاوز السقف المحدد إلاّ من خلال مرسوم رئاسي أثناء جائحة كوفيد في عامي 2020 و2021، وعاد بعد ذلك بسرعة إلى مستوى أدنى من السقف المقرر.

وأشار التقرير إلى إستقرار الدين العام مؤخراً عند حوالي 40 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا أقل من المستوى السائد في إقتصادات رابطة دول جنوب شرق آسيا الأخرى، إلى أن يظل الدين العام ثابتاً أو أقل من هذا المستوى، على خلفية نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5 % والإلتزام بسقف 3 % المحدد للعجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ويضمن هذا الإنضباط المالي إحتفاظ إندونيسيا بتصنيفات ائتمانية سيادية قوية ضمن مستوى «الدرجة الإستثمارية» لدى جميع وكالات التصنيف الإئتماني الرئيسية، فضلاً عن فوارق أسعار الفائدة السيادية الضيقة نسبياً.

ويُتوقع على نطاق واسع، أن تُبقي الحكومة الجديدة على الإنضباط المالي، وهو ما سيُساعد في الحفاظ على إنخفاض تكاليف الإقتراض وثقة المستثمرين، وهذا يعني أنه يُمكن مواصلة الإنفاق الرأسمالي على البنية الأساسية بتكاليف معقولة أكثر لكل من الحكومة والقطاع الخاص، مما يُعزّز الإستثمارات والنمو.

العنصر الثالث الذي أشار إليه تمثّل في إطلاق إندونيسيا مجموعة كبيرة من مشاريع البنية التحتية والإنفاق الرأسمالي الرئيسية التي تدعم إنتعاش الإستثمارات.

كما أنه يُتوقع أن تستمر مجموعة مشاريع البنية الأساسية، التي تبلغ قيمتها مئات المليارات من الدولارات الأميركية، كواحدة من الأولويات الرئيسية للإدارة الجديدة، مشيراً إلى تنفيذ مشاريع البنية الأساسية الكبرى في قطاعات مثل النقل «الطرق والجسور والسكك الحديدية والمطارات والموانئ» والخدمات اللوجستية والتعدين والمرافق اللازمة للمصانع الجديدة.

وخلص التقرير إلى أنه من بين المحرّكات الرئيسية للإنفاق الإضافي على البنية التحتية خطة نقل العاصمة من جاكرتا إلى جزيرة بورنيو. وتأتي هذه الخطوة في أعقاب الخطوات السابقة التي إتخذتها دول إقليمية أخرى مثل ماليزيا وميانمار، ويُتوقع أن تعمل على تخفيف الإزدحام في جاكرتا المكتظة حالياً ودعم الجهود المبذولة لدمج الأرخبيل. وتقدّر تكاليف المشروع بنحو 33 مليار دولار، ويُتوقع أن يكون الإستثمار القوي في البنية الأساسية داعماً للنمو.

جائزة «أفضل بنك لخدمات الصرف الأجنبي في قطر والشرق الأوسط»

من جهة أخرى، حصلت مجموعة QNB على جائزة أفضل بنك لخدمات الصرف الأجنبي في قطر والشرق الأوسط من مجلة «غلوبال فاينانس»، وذلك ضمن جوائز أفضل مزوّدي خدمات صرف العملات الأجنبية لعام 2025.

تسلط هذه الجوائز المرموقة الضوء على تميُّز QNB في تقديم حلول مبتكرة تركز على العملاء في مجال صرف العملات الأجنبية، وتعكس الحضور القوي للبنك في السوق، وخبرته في خدمات الصرف الأجنبي، وتفانيه في تلبية إحتياجات قاعدة عملائه المتنوعة.

وتقول نور محمد النعيمي، نائب رئيس تنفيذي أول – الخزانة والمؤسسات المالية في مجموعة QNB: «تعد هذه الجائزة شهادة على إلتزام QNB بتقديم خدمات وحلول إستثنائية في مجال صرف العملات الأجنبية تدعم عملائنا في إدارة معاملاتهم الدولية بكفاءة. لقد مكنتنا إستثماراتنا الإستراتيجية في التكنولوجيا وخبرتنا القوية من البقاء في طليعة السوق رغم المنافسة».

مصرف الجمهورية يبدأ عمليات شراء النقد الأجنبي بنسبة 15 %

أعلن مصرف الجمهورية، البدء في تنفيذ عمليات شراء النقد الأجنبي بنسبة 15 %، وذلك وفق منشور مصرف ليبيا المركزي.

وفي وقت سابق، قرر مجلس النواب، خفض الرسوم على شراء العملات الأجنبية من 20 % إلى 15 %، في إجراء يهدف إلى إستقرار الأسعار على المدى القريب.

ورغم قرار خفض الضريبة على عمليات شراء النقد الأجنبي، إلاّ أن أسعار العملات الأجنبية لا تزال ترتفع تدريجاً أمام الدينار الليبي في السوق الموازية منذ صدور القرار .

KIB
بنـك للحيـاة

BLACK
عالم من الامتيازات
والراحة بين يديك

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2024

GLOBAL FINANCE

للعام التاسع على التوالي

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK

النجـــاح مسيـــرة